عدد خاص

الصندوق

عدد 113 - ديسمبر - مارس 2023

ويستمر العطاء
1961-2023

حفل بدء تنفيذ
مشروع توسعة الربط الكهربائي الخليجي
مع دولة الكويت
(محطة الوفرة)

الصندوق الكويتي للتنمية
Kuwait Fund

نشرة فصلية تصدر في دولة الكويت عن الصندوق الكويتي للتنمية تهتم بشؤون التنمية في العالم

رئيس التحرير
وليد شملان البحر

إشراف
طارق المنيس

مدير التحرير
منى العياف

أسرة المجلة
فاطمة العتيبي
محمد المؤمن
نور الخطيب
منار العدواني
سارة الشخص
مريم الخشمان
عبد العزيز الخرجي
طلال الكندري

تصوير
ناصر الأذينة
فاطمة التركيت
حوراء العريان
عبدالوهاب الفرحان
دلال الصانع
حسن صفر

التصميم والاخراج
حوراء العريان

المقالات والتقارير والآراء المنشورة في هذه النشرة تعبر عن وجهة نظر كاتبيها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي الصندوق، وفي حالة الاقتباس لابد من الإشارة للمصدر

المراسلات: بإسم مدير تحرير النشرة
ص.ب 2921 الصفاة 13030 الكويت

تلفون: 22999600
فاكس: 22999690

البريد الإلكتروني:
MEDIA@KUWAIT-FUND.ORG

الإتفاقيات

- توقيع مذكرة تفاهم للتعاون الإنمائي بين الصندوق الكويتي ووزارة الشئون الخارجية والتجارة والتنمية لاتحاد كندا

- الصندوق الكويتي وقع اتفاقية منحة مع مكتب مفوضية اللاجئين في اليمن

أخبار الصندوق

- الصندوق الكويتي للتنمية كرم مدراءه السابقين خلال حفله السنوي

- الصندوق الكويتي يحصد جائزة المساعدات الإنمائية المتميزة

المحتويات

أخبار الصندوق

- الصندوق الكويتي استعرض اسهاماته البيئية في مؤتمر المناخ COP27
أجرت اللقاء الزميلة سارة الشخص
- الصندوق الكويتي احتفل باليوم العالمي للطفل
أجرت اللقاء الزميلة كوثر بهبهاني
- الصندوق الكويتي يدعم مشاريع إنسانية في الروهينغا في بنغلاديش
- رحلة الطلبة " كن من المتفوقين" رواندا وطاجيكستان

موضوع العدد

- احتفالية بدء تنفيذ مشروع الربط الكهربائي مع دولة الكويت
أجرت اللقاءات الزميلة فاطمة العتيبي
منار العدواني، نور الخطيب

الدراسات

- الغبار والعواصف الرملية والترابية بدولة الكويت
د.صلاح الأنصاري
- تطوير مخازن الغذاء لتعزيز منظومة الامن الغذائي في دولة الكويت د.عبدالرضا بهمن
- المساهمات المحدودة وطنيا لمواجهة التغير المناخي.. تحدياتها .. دورها.. أهميتها د.حميد الرشيدي
- الكويت والمدن الذكية: التحديات والفرص في رحلة تحقيق التنمية المستدامة د.أفنان الخالدي
- الادماج الاجتماعي والإعاقة في الكويت د. سوسن مالك

التنمية المستدامة في ظل تحديات ما بعد الجائحة

تمكن المجتمع الدولي من تجاوز تداعيات جائحة كوفيد – 19 والتي كان لها آثار اقتصادية واجتماعية غير مسبوقة على كافة دول العالم، وعلى وجه الخصوص الدول النامية، والتي تمثلت بشكل رئيسي في انخفاض حاد للنمو الاقتصادي نتيجة للقيود وإجراءات الاحتراز عبر العالم. وقد تلا ذلك الحرب الروسية – الأوكرانية والتي تسببت في ارتفاع كبير في أسعار الطاقة والمواد الغذائية التي أدت إلى ارتفاع معدلات التضخم وبالتالي تبني سياسات نقدية متشددة تمثلت في زيادة أسعار الفائدة، وهو ما زاد من حجم الضغوط المالية على احتياطيات الدول النامية من العملات الأجنبية والتي تعاني في الأساس من مستويات مديونية خارجية مرتفع، مما يشكل تحدياً لجهودها الإنمائية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولم تقتصر التحديات التي تواجهها الدول النامية عند توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ برامجها الإنمائية، بل تجاوزت ذلك، حيث أصبحت قضايا البيئة وتغير المناخ وما يرتب عليهما من أبعاد اقتصادية واجتماعية، وبصورة خاصة مكافحة الفقر والجوع، أموراً في غاية الأهمية وتتطلب مزيداً من استراتيجيات التنمية التي تأخذ تلك المستجدات في الاعتبار، والتي من أهمها تبني مشاريع الطاقة المتجددة.

لقد تركزت الجهود الإنمائية منذ أوائل الثمانينات على الإصلاحات الاقتصادية والمالية وبناء المؤسسات ووضع الأطر القانونية والإجرائية التي تستند إليها عمليات التنمية في مجالاتها المختلفة وخاصة في أعقاب أزمة

معالي الشيخ / سالم الجابر الصباح

وزير الخارجية ورئيس مجلس إدارة الصندوق الكويتي للتنمية

المديونية التي ظهرت في أوائل عام 1982 والتي لا زالت تلقي بظلالها على العديد من الدول النامية وخاصة الفقيرة والمثقلة بالديون رغم المبادرات المتعلقة بمعالجتها. وقد أدت الجائحة إلى تبني تدابير وإجراءات استثنائية تضمنت زيادة كبيرة في الإنفاق نتج عنها ارتفاع كبير في مستويات المديونية. ومع تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم أصبحت الدول النامية تواجه خطر التخلف عن سداد ديونها مما ينذر بنشوب أزمة مديونية عالمية جديدة.

ومع تنامي التحديات التي تواجهها جهود التنمية في الدول النامية، وبصورة خاصة ما يتعلق بتغير المناخ والآثار السلبية المرتقبة على الموارد المائية والأراضي الزراعية، وبالتالي على الأمن الغذائي الذي احتل سلم أولويات الدول النامية في السنوات الأخيرة، فإن التصدي لذلك يتطلب جهوداً إضافية من قبل المجتمع الدولي، من بينها توفير الموارد المالية اللازمة، أخذاً في الاعتبار أن القطاع الزراعي الذي تراجع نصيبه بشكل كبير من مساعدات التنمية الرسمية بحاجة إلى مزيد من الاستثمارات للنهوض به مجدداً للوفاء بمتطلبات الغذاء في العديد من الدول النامية وخاصة المعتمدة بشكل كبير على الواردات الغذائية الأساسية. وعليه هناك حاجة ملحة إلى دمج استراتيجيات المناخ والتنمية بما يمكن الدول النامية على التكيف والصمود لمواجهة آثار تغير المناخ. وقد جاء مؤتمر قمة المناخ (COP27) الذي استضافته جمهورية مصر العربية في شرم الشيخ، والذي شارك فيه الصندوق الكويتي، ليؤكد عزم المجتمع الدولي لمواجهة الاحتباس الحراري والتحول إلى اقتصاد أقل إنتاجاً للكربون، وحشد موارد مالية وتحديد آلية التنفيذ لمشاريع التكييف وتخفيف آثار التغير المناخي على مستوى العالم والتي من أهمها مشاريع الطاقة المتجددة، بما في ذلك تقديم الدعم للدول النامية في مواجهة آثار التغير المناخي. ومن أبرز نتائج قمة المناخ الاتفاق على توفير تمويل "الخسائر والأضرار" التي تكبدتها الدول الفقيرة والنامية من الكوارث الطبيعية بسبب التغير المناخي. وفي مقابل هذه التطورات تأتي المساعدات التي أقرتها الأمم المتحدة للدول النامية بنسبة 0.7 % من الدخل القومي الإجمالي للدول المتقدمة قبل خمسة عقود أكثر إلحاحاً اليوم أخذاً في الاعتبار التحديات المستجدة التي تواجهها الدول النامية وفي مقدمتها تغير المناخ وتدهور مؤشرات الأمن الغذائي مما يعرض هذه الدول لتفاقم مشكلة الفقر وتفشي المجاعة بين سكانها، وبالتالي تراجع المكتسبات التي حققتها خلال العقد الماضي في مجال أهداف التنمية المستدامة.

كلمة مدير عام الصندوق الكويتي للتنمية بالوكالة السيد/ وليد شملان البحر

واحد وستون عاماً

يطرح تصاعد ظاهرة تغير المناخ إشكاليات عديدة على حياة الشعوب وسبل عيشهم ، وعلى مدار العقود الماضية ظلت الكوارث المناخية تزداد تواتراً بتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية على دول العالم ، رغم أن الاحترار لم يتجاوز 1.1 درجة مئوية حتى وقتنا هذا . وتتسبب الانعكاسات الاقتصادية والمالية لهذه الآثار المناخية أضراراً على النمو الاقتصادي، وتتفاوت درجتها تبعاً لقدرة الدول على الصمود أمام التغيرات المناخية . وفي ظل هذه التغيرات المناخية من المتوقع أن تواجه الدول النامية صعوبات كبرى بسبب محدودية مواردها، واعتمادها على الإنتاج الزراعي وتصدير المنتجات الأولية التي تتأثر بالصدمات الخارجية بما فيها التغير المناخي وتقلبات الأسعار، وهو ما يمثل تهديداً لأمنها الغذائي وخطط التنمية المستدامة فيها.

وعلى الرغم من أن الدول النامية تتحمل الجزء الأصغر من زيادة الاحتباس الحراري إلا أنها تبقى الأكثر تعرضاً لمخاطره ، نظراً لعدم توافر الإمكانيات الكافية للتصدي لآثاره السلبية حيث لا يقتصر التصدي فقط على إصلاح السياسات المحلية أو توفر الدعم المالي، بل يرتبط أيضاً بتوفر الظروف البيئية المواتية . وقد تضافرت جهود المجتمع الدولي للحد من تداعيات تغير المناخ على الدول النامية، ولاسيما الدول ذات الدخل المنخفض التي تعاني من عبء المديونية الخارجية ومخاطرها.

وكان أبرز الجهود الدولية في هذا المجال اتفاق باريس الذي يلزم دول الأطراف بتحديد مساهمات محددة وطنياً للتخفيف من الانبعاثات والعمل على التكيف مع آثار التغيرات المناخية على مستوى العالم . وقد تم الإعلان عن العديد من المبادرات الدولية لتوحيد الجهود مثل مبادرة خفض غاز الميثان ومبادرة النظم الغذائية والزراعية الذكية مناخياً التي تهدف بالأساس إلى توفير الاحتياجات الغذائية وتحسين الإنتاج الزراعي والحفاظ على الطبيعة والتنوع البيولوجي لعزل الكربون .

هذا وبالرغم من المساعي الدولية في مجال تخفيف آثار التغير المناخي، غير أن الدول لا تزال تواجه صعوبات في الوفاء بتعهداتها للمساهمة في تمويل المشاريع ذات الأولوية للتكيف والتخفيف من آثار التغير المناخي، نظراً لضعف الموارد المالية المتاحة وتفاوت الأولويات في تخصيص الموارد الكافية. وتتفاقم هذه التحديات في ظل التطورات السياسية والاقتصادية الناجمة عن الحرب الروسية الأوكرانية التي حملت في طياتها انعكاسات على أسعار الطاقة والمواد الغذائية مما أدى إلى ضغوط تضخمية على نطاق واسع . هذا على غرار جائحة كوفيد 19- التي أدت إلى انخفاض النمو الاقتصادي وارتفاع متوسط معدل الفقر بحوالي 1.3%، الأمر الذي أنذر العالم بتعرض اقتصاداتها للصدمات الخارجية، وبخاصة اقتصادات الدول النامية نظراً لمحدودية مواردها مما يشكل تحدياً كبيراً لتحقيق التنمية المستدامة والصمود أمام آثار التغير المناخي.

يشكل عدم وفاء الدول المتقدمة بتعهداتها تجاه العمل المناخي زيادة أعباء على الدول النامية في

وليد شملان البحر
المدير العام للصندوق الكويتي للتنمية بالوكالة

مساعيها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. إذ إن تحقيق هذه الأهداف لا يمكن أن يظل بمعزل عن تحديات تغير المناخ إذا ما أخذ بعين الاعتبار أن نصف سكان العالم يعيشون في مناطق مرشحة لمخاطر انعدام الأمن المائي لمدة لا تقل عن شهر واحد سنوياً. بالإضافة إلى ذلك من المتوقع في حال وصول معدل ارتفاع درجات الحرارة العالمي إلى 2 درجة مئوية زيادة عدد السكان الذين يعانون من ندرة المياه إلى حوالي 3 مليار نسمة بحلول عام 2030. ومع ذلك فإن الضرر المحتمل من تغير المناخ يتمثل بشكل رئيس في تفاقم انعدام الأمن الغذائي في المناطق الأكثر عرضة لنقص الغذاء ، كما أن الآثار البيئية السلبية تلحق الضرر بمصادر الدخل الأساسية للعديد من التجمعات خصوصاً لفئات السكان الأشد فقراً في الدول النامية . لذلك ، تُنذر المؤشرات المناخية المجتمع الدولي بالإسراع في وضع قضية المناخ على سلم الأولويات لكبح جماح آثار تغير المناخ أو توقع المزيد من الصدمات المناخية التي قد تقوّض ما يقرب من عقدين من المكاسب الإنمائية.

يعتبر تغير المناخ أحد أبرز المعوقات لتحقيق الأمن الغذائي وعدم استقرار أنظمة الإنتاج الغذائي في ظل تزايد عدد سكان العديد من البلدان وبخاصة التي تعتمد على الواردات الغذائية، وقد تتفاقم هذه الأزمة في أسواق الأغذية العالمية في حال ظهور اضطرابات خارجية . وتدعو الحاجة إلى قيام المجتمع الدولي في دعم القطاع الزراعي من خلال زيادة الاستثمار في نظم غذائية ذكية مناخياً وتمنح مرونة للتكيف مع تغير المناخ. أن مشاريع التكيف والصمود مع تقلبات المناخ مترابطة وغير عادية ويتطلب الأمر بطبيعته حلولاً متكاملة ومرنة على جميع جوانب التنمية لتمكين الدول النامية من تحقيق الأمن الغذائي.

وتزيد الأزمات الاقتصادية من صعوبة توفير التمويل اللازم لمكافحة التغير المناخي والتكيف مع آثاره وذلك في ظل تباطؤ النمو الاقتصادي وارتفاع عبء خدمة المديونية الخارجية للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل . وهناك ضرورة ملحة للعمل على إدخال سياسات الصمود والتكيف مع آثار التغير المناخي ضمن الإستراتيجية الاقتصادية الوطنية ، لاحتواء مخاطر التغير المناخي على الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية وتأثيراتها السلبية على مؤشرات مديونيتها الخارجية. وقد جاء مؤتمر COP27 استكمالاً للجهود المبذولة سابقا لتعزيز المحادثات العالمية للحد من الانبعاثات وحشد موارد مالية وتحديد آلية تنفيذ مشاريع التكييف وتخفيف آثار التغير المناخي، ليؤكد أن الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة جزءان غير قابلين للتجزئة.

رغم تفاوت منافع التنمية وخصوصيتها في الدول النامية ، فإن توفير فرص النجاح للجهود المناخية يعتمد على تطبيق سياسات تنموية محلية مناسبة تتضمن البعد الاقتصادي والبيئي وتطور المعرفة بشأن المعوقات التي تحيط بعملية المناخ والتنمية وتوفر ظروف خارجية ملائمة . فإلى جانب السياسات المحلية وعلى رأسها تعزيز دور المؤسسات ، هناك مجموعة من العوامل الأخرى مثل نقل التكنولوجيا الحديثة وتقديم الدعم المؤسسي . إن تكامل منافع معالجة آثار التغير المناخي يفرض على الدول المتقدمة القيام باتخاذ إجراءات تسهم في تعزيز قدرة الدول النامية على دمج الأنشطة المناخية في سياساتها الإنمائية الشاملة . وفضلاً عما تقدم فإن التخفيف الفعال من آثار التغير المناخي والتكيف يتطلبان حلولاً جديدة ومبتكرة، وضمان تدفقات تمويلية ميسرة تساعد في عملية الانتقال إلى عالم صديق للبيئة.

إزاء هذه التطورات حرص الصندوق الكويتي على استدامة الشراكة مع الصناديق والمؤسسات التمويلية الدولية والإقليمية من أجل التنمية وتحقيق الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة ، والقيام بدوره الفعال في حشد الموارد للتمويل المشترك على نطاق الصناديق التمويلية . وبالرغم من تزايد الضغوط المالية على موارد الصندوق الكويتي المحدودة ، إلا أنه واصل دوره الإنمائي بالمساهمة في دعم الدول النامية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة خصوصاً في مجال مكافحة الفقر والبطالة . كما أسهم الصندوق في مشاريع متعددة في مجال التغير المناخي مثل مشروع الحفاظ على النظام الأيكولوجي لبحيرة كوكودي في كوت ديفوار ، ومشروع حماية المناطق الساحلية في جمهورية المالديف ، ومشروع مواكبة التغير المناخي على الشواطئ الساحلية في فيتنام.

كما سبق وأن ساهم الصندوق في تقديم وإدارة منح حكومة دولة الكويت التي ساهمت في دعم الجهود الإقليمية والدولية لتنفيذ مشاريع البيئة والتغير المناخي ، ومن أهمها منحة لتمويل مشروع محطة الكهرباء بطاقة الرياح في محافظة معان في المملكة الأردنية الهاشمية ، ومنحة لتمويل مشروع للحد من ظاهرة الغبار وزيادة القدرة على التكيف والصمود للعواصف الرملية والأتربة العابرة للحدود بين دولة الكويت وجمهورية العراق بهدف تخفيف ما يقارب 40 % من فرص حدوثها ، ومنحة لتمويل مشروع دعم القطاع الصحي من خلال تطوير الربط الكهربائي بالطاقة المتجددة في المراكز الصحية الرئيسية في جمهورية اليمن.

هذا ويعتبر مشروع إنشاء منظومة مياه مصرف بحر البقر في جمهورية مصر العربية من أهم المشاريع البيئية التي ساهم الصندوق الكويتي في تمويلها ، والذي يهدف إلى تلبية الطلب على مياه صالحة للاستخدامات المختلفة وبخاصة في مجال الإنتاج والتصنيع الزراعي ، والاستغلال الأمثل للموارد المائية المتاحة ، والمساهمة في حماية بحيرة المنزلة بيئياً ، وخلق حوالي 100 ألف فرصة عمل جديدة.

إن استمرار تعرض الاقتصاد العالمي لصدمات يجعل من تحقيق أهداف التنمية المستدامة والعمل المناخي أمراً غير مؤكد بسبب صعوبة التنبؤ بالمخاطر المستقبلية . ويعتمد تحقيق تلك الأهداف على استقرار الاقتصاد العالمي وتحقيق إصلاحات محلية شاملة لكل دولة بمفردها، ومواصلة الدول المتقدمة والغنية تقديم المساعدات الإنمائية بكافة أشكالها لضمان نتائج أفضل ، وتعاون الدول من أجل التكيف والصمود للتخفيف من آثار التغير المناخي على الصعيد العالمي.

اسهاماته التنموية امتدت إلى ربوع العالم

"الصندوق الكويتي"... مسيرة نجاح وتطوّر عمرها 61 عاماً

بانتهاء كل عام، ومع الإشراقات الأولى لشهر يناير، تحَلّ أهم مناسبة في تاريخ الصندوق الكويتي للتنمية، إنها ذكرى تأسيسه في الحادي والثلاثين من ديسمبر عام 1961، وصدور قانون إنشائه وممارسته لنشاطه التنموي، كأول وأعرق مؤسسة تنموية تعمل على مُساعدة الدول العربية والنامية. وتُعبر هذه المناسبة في أهم معانيها عن استمرار مسيرة الصندوق بلا توقف، وأن الأهداف التي سعت دولة الكويت إلى تحقيقها من خلال تأسيسه تتحقق يوماً بعد يوم، من خلال قروضه المُيسّرة، ومعوناته الفنية، والمنح والمُساعدات التي يقدّمها للدول المُستفيدة، ومساهمته في بعض المؤسسات الإنمائية الدولية والإقليمية، وتُعدّ هذه المناسبة فرصة جيدة لاستذكار بدايات الصندوق، وجهوده التنموية منذ إنشائه، وحتى إضاءة شمعته الجديدة في مسيرته الإنمائية التي أصبحت مَفخرَةً كويتية بامتياز.

اللبنة الأولى .. والبداية

بدأت فكرة إنشاء الصندوق الكويتي للتنمية تراود الشيخ جابر الأحمد – رحمه الله، عندما كان رئيساً للدائرة المالية وقتها، لخدمة سياسة دولة الكويت الخارجية.

وقد كانت الفكرة نابعة من قناعة سموه بأن الكويت يجب أن يكون لها دوراً في مساعدة أشقائها العرب لتحسين أوضاعهم الاقتصادية، حيث كان يرى أن النهوض بالتنمية في هذه الدول هو مسؤولية عربية مُشتركة.

وحظيت الفكرة بدعم لا محدود من سمو أمير البلاد آنذاك الشيخ عبدالله السالم الصباح، كونها تُعزّز توجه الكويت وقتها في بناء الدولة الحديثة.

وتبلوُرت الفكرة سريعاً، ودخلت حيز التنفيذ بصدور مرسوم تأسيس الصندوق في 31 ديسمبر 1961، برأسمال 50 مليون دينار كويتي.

مقر صغير

وبدأ الصندوق نشاطه من مقر مؤقت صغير في منطقة الشويخ أمام محطة تقطير المياه، وبعدد قليل من الموظفين، ساعدهم في ذلك الوقت عدد من المستشارين العرب الذين كانوا يعملون في وزارة المالية.

ثمّ بعد ذلك نجح في استقطاب بعض الشباب الكويتيين الذين كانوا يلتحقون ببعثة في الأمم المتحدة، وتمّ وضع الهيكل التنظيمي والإداري للصندوق والانطلاق به وتقديمه إلى المجتمع الدولي وتعريف العالم به.

نمو مُتسارع

ولم تتأخر البداية كثيراً، إذ بدأ الصندوق مسيرته في 1962 بتوقيع أول اتفاقية مع جمهورية السودان بقيمة 7 ملايين دينار كويتي.

ولم ينقض من عُمر الصندوق عامان حتى تمَّت مضاعفة رأسماله، ليصبح 100 مليون دينار كويتي، وبعدها تضاعف رأس المال مرَّة أخرى إلى 200 مليون دينار في عام 1966.

ومع تطوّر النظرة الشاملة للعون الإنمائي، تقرَّر في 1974 أن يوسِّع الصندوق نشاطه ليشمل بجانب الدول العربية الدول النامية الأخرى. وخلال النصف الثاني من السبعينيات ضاعف الصندوق رأسماله خمسة أمثال، ليصبح 1000 مليون دينار.

وعملاً على توفير المزيد من الموارد لدعم جهود التنمية في الدول النامية، تمّ رفع رأس المال في 1981 إلى 2000 مليون دينار، لتأتي نقطة التحوّل الكبيرة في تاريخ الصندوق عام 1986 عندما بدأ بتمويل نفسه ذاتياً، ولم يعد يعتمد على الدولة في تمويله بعد أن دفعت الحكومة 960 مليون دينار من رأس المال المُقرر 2000 مليون دينار، وقام الصندوق بتغطية باقي رأس المال من موارده الذاتية واستثماراته.

جهود تنموية

وفي الذكرى 61 على تأسيسه، يزداد الصندوق الكويتي عزماً على مُواصلة عطاءه وجهوده في دعم قضايا التنمية في الدول النامية، إذ أصبح الصندوق شريكاً في مسيرة التنمية الدولية، سواء من خلال القروض والمُساعدات التي تقدمها دولة الكويت ويُشرفُ عليها ويديرها، أو عبر تمويل إقامة مشروعات تمثل أولوية لدى حكومات الدول المستفيد.

وعلى مدى ستة عقود مضت، أسهم الصندوق في تمويل مشروعات في حوالي 107 دول، منها 16 دولة عربية، و42 أفريقية، و19 في شرق وجنوب آسيا والمحيط الهادي، و17 في وسط آسيا وأوروبا، و13 في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، من خلال 1013 قرضاً ميسراً قدمها

لحكومات هذه الدول، بقيمة حوالي 22 مليار دولار أمريكي. وبالإضافة إلى القروض، قدّم الصندوق معونات فنية لتمويل خدمات متنوعة لمُساعدة الدول المستفيدة في تمويل أنشطة تُساعدها على تسهيل تنفيذ عملياتها الإنمائية.

الأزمات الدولية

وبالإضافة إلى جهوده التنموية، كان الصندوق حاضراً أيضاً في الأزمات الدولية الكبرى، مثل: أزمة اللاجئين السوريين، وأزمات إعادة إعمار لبنان، وغزة، والعراق، وحتى خلال ظروف فترة الغزو الغاشم الذي تعرَّضت له دولة الكويت عام 1990، فقد استمر في تأدية رسالته ومدَّ يد العون والمُساعدة للدول المُستفيدة والوفاء بالتزاماته تجاهها، متحدياً ظروف الغزو والدمار.

وقد جنت الكويت ثمار مُساعداتها عبر الصندوق في ذلك العام عندما هبَّ المجتمع الدولي للدفاع عنها، وتبيَّنت أهمية السياسات الخارجية الكويتية، التي جعلت العديد من دول العالم تقف إلى جانب الحق الكويتي وتناصره.

تطوّر الاستراتيجية

وتشمل المجالات التي يموّلها الصندوق الكويتي مشروعات في جميع القطاعات الاقتصادية الأساسية.

وخلال السنوات الماضية أصبحت استراتيجية عمل الصندوق تتضمن كذلك تمويل المشاريع التي تُسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفي مقدمتها تخفيض نسبة الفقر، وإعطاء مزيد من الأولويات لقطاعات الصحة والتعليم، وتمويل برامج مشاريع بنوك التنمية المحلية والصناديق الاجتماعية نظراً لدورها في دعم المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم وهي مشاريع توّفر فرص جديدة للعمل.

مُساهمات محلية

وعلى المستوى المحلي، عزَّز الصندوق منذ بداية العقد الجديد مسؤوليته المجتمعية من خلال مُساهمته في العديد من الأنشطة والمبادرات الاجتماعية والاقتصادية لدعم جهود التنمية داخل الكويت، وتطوير الشباب والطلبة، ودعم ذوي الاحتياجات الخاصة، وبما لا يخل بمهمته ورسالته الأساسية.

ولعل أبرز هذه المساهمات جاءت في عام 2002، حيث تمّ الاتفاق بين الصندوق وبنك الائتمان الكويتي (بنك التسليف والادخار سابقاً) على إصدار البنك سندات لصالح الصندوق بمبلغ 500 مليون دينار بفائدة 2 % سنوياً لمدة 20 عاماً، للمُساعدة على تلبية الطلبات الإسكانية، وقد قام الصندوق مؤخراً بتجديد هذه الاتفاقية مع البنك بنفس الشروط السابقة، وهو ما يُعدّ أكبر تمويل يقدمه الصندوق لمشروع من المشاريع التي تدخل ضمن نطاق عمله سواء محلياً أو خارجياً. كما قام الصندوق منذ 2003 باستقطاع ما لا يزيد عن 25% من صافي أرباحه السنوية وتحويلها لصالح المؤسسة العامة للرعاية السكنية، لدعم جهودها في الأزمة الإسكانية.

وللصندوق أيضاً مساهمات مُهمة في تعزيز التنمية البشرية في الكويت من خلال برنامج تدريب المهندسين والمعماريين الكويتيين حديثي التخرج، الذي أطلقه عام 2004، هذا بالإضافة إلى مبادرة "كن من المتفوقين" التي أطلقها عام 2010 بالتعاون مع وزارة التربية.

علاوة على ذلك كان الصندوق من أوائل المؤسسات التي ساهمت في موارد الصندوق الذي أطلقه مجلس الوزراء لمواجهة انتشار جائحة فيروس كورونا بمبلغ 30 مليون دينار كويتي، والذي خُصصت موارده لتغطية الاحتياجات الصحية اللازمة خلال فترة انتشار الجائحة.

كما وقّع الصندوق اتفاقية مع هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي العربية، يقدم بمقتضاها قرضاً مقداره 35 مليون دينار ما يعادل 112 مليون دولار، للإسهام في تمويل مشروع تعزيز منظومة الربط الكهربائي الخليجي والربط بشبكة جنوب العراق، وستكون الكويت أكبر المستفيدين من هذا المشروع، إذ سيتم رفع السعة الاستيعابية الداعمة لشبكة الكهرباء في الكويت بحوالي 2500 ميجاوات.

شريك أساسي في التنمية

وختاماً، يمكننا القول إن المسيرة الطويلة للصندوق الكويتي، ومراحل التطوّر التي مرّ بها، والجهود التي ساهم بها في مجالات التنمية المختلفة، توضح بجلاء الدور الذي يقوم به في مجال عمله والرسالة التي يضطلع بها في دعم الجهود التنموية في الدول العربية والدول النامية الأخرى.

في مختلف الدول النامية حول العالم

الصندوق الكويتي موّل مشروعات تنموية متنوعة خلال العام الماضي

على مدار العقود الماضية، بات الصندوق الكويتي شريكاً مع العديد من دول العالم في المسيرة التنموية والتطوير، إذ قدم مساعدات لنحو 107 دولة، سواء عن طريق المساعدات أو القروض التي يقدمها أو المنح التي تقدمها الكويت ويشرف عليها، لإقامة مشروعات تمثل أولوية لدى حكومات الدول المستفيدة منها. وخلال العام الماضي موّل الصندوق الكثير من المشروعات في الدول العربية والدول النامية الأخرى لدعم قضايا التنمية والارتقاء بالإنسان.

ويتضمن الشكل التالي توضيحاً للمشاريع التي موّلها الصندوق خلال السنة المالية 2021 / 2022.

تطوير شبكه نقل الكهرباء جهد 400 كيلوفولت	30.3 مليون دك	البحرين
تطوير ميناء الشيخ صباح الأحمد للغاز الطبيعي المسال	18.2 مليون دك	الأردن
مشروع تشييد و تجهيز المستشفى الاقليمي بمدينة مبالمايو	3.5 مليون دك	الكاميرون
الزراعة الأسرية	4.5 مليون دك	غينيا-بيساو
برنامج عمليات بنك اوغندا للتنمية المحدودة للسنوات 2020 - 2024	6 مليون دك	أوغندا
تطوير مياه الأراضي المنخفضة في ليسوثو المرحلة الثالثة - منطقة بوتا بوتيه	3.8 مليون دك	ليسوتو
إعادة تأهيل الطرق والجسور (المرحلة الثانية)	18.14 مليون دك	الأردن
إنشاء منظومات للصرف الصحي في قضاء البترون	18.2 مليون دك	لبنان
توسعة طريق بيرتل - هاردنغ	6 مليون دك	الغامبيا
طريق سيفاري جاو (المقطع بوري - دوينتزا)	15 مليون دك	مالي

طريق إسيكول الدائري (مقطع كورومدو - بالباي) | 8.5 مليون دك | قيرغيزستان

مشروع إنشاء جسر بانغوشي | 14.5 مليون دك | بنغلادش

توسعة وتحسين مطار فيلانا الدولي | 15 مليون دك | المالديف

أنشاء وتجهيز كلية الطب بجامعة موراتورا | 10 مليون دك | سيريلانكا

تطوير منظومة الربط الكهربائي الخليجي والربط بشبكة جنوب العراق | 35 مليون دك | هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي

المنح

- 0.300 مليون دك — إعداد دراسة الجدوى لمشروع طريق في طاجيكستان
- 6.08 مليون دك — جمعية الهلال الأحمر الكويتي لمساعدات الاغاثة الإنسانية العاجلة في اليمن
- 48,176 دك — تمويل السنة الثانية من المرحلة الرابعة لبوابة التنمية العربية
- 6.5 مليون دك — دعم الموازنة البرامجية العامة لوكالة (الأونروا) للسنوات 2021–2022
- 4.0 مليون دك — التكيّف و الصمود للعواصف الرملية و الترابية العابرة للحدود بين العراق والكويت
- 6.064 مليون دك — التحالف العالمي للقاحات والتحصين (GAVI)
- 4.750 مليون دك — إنشاء مدرسة ابتدائية اعدادية للبنات في البحرين

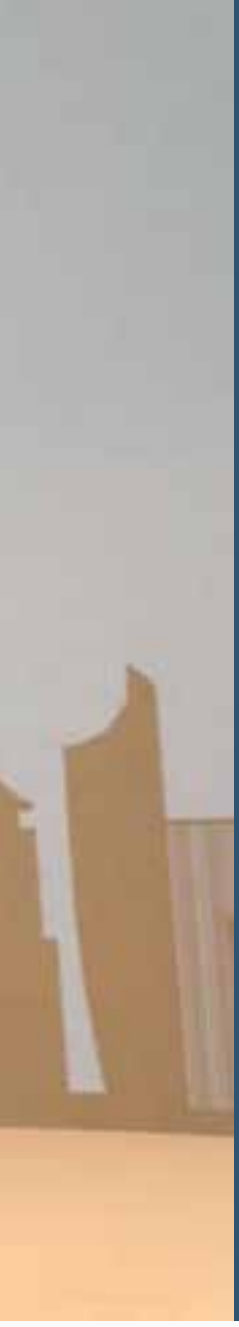

بحضور معالي وزير الخارجية ورئيس مجلس إدارة الصندوق كرّم الصندوق الكويتي للتنمية مدراء الصندوق السابقين خلال حفله السنوي

بحضور معالي وزير الخارجية ورئيس مجلس إدارة الصندوق الكويتي للتنمية الشيخ سالم عبدالله الجابر الصباح، أقام الصندوق الكويتي للتنمية في مقره صباح أمس حفله السنوي. وقد شهد الحفل تكريم لمسئولين سابقين في الصندوق الكويتي وعدداً من الموظفين الحاليين ممن عملوا في الصندوق أكثر من 20 عاماً، بالإضافة إلى الموظفين المغادرين والمتقاعدين نظير جهودهم المبذولة طوال السنوات السابقة.

وقد شهد الحفل تكريم كل من السيد عبد الوهاب البدر والسيد مروان الغانم، والسيد غانم الغنيمان، بالإضافة إلى نواب المدراء السابقين السيد نضال العليان والسيد عماد النقيب بالإضافة إلى السيد عبدالله العون مدير الشؤون الإدارية، وعددا من الموظفين ممن قامت على سواعدهم إدارة الصندوق نظير جهودهم بعد رحلة عطاء وظيفي حافل بالإنجازات.

وقال معالي وزير الخارجية في تصريح له أن المرحلة الراهنة هي مرحلة استثنائية على الصعيد الإقليمي والدولي،

وتستوجب منا جميعاً اليقظة وتوحيد أهدافنا والسعي نحو تطوير مؤسساتنا لتكون ركيزة أساسية في صون والدفاع عن مصالح وطننا الحبيب، ولعل نشاطكم هنا في الصندوق الكويتي تتجلى به رسالة دولة الكويت الراعية للعمل الإنساني.

وفي هذه المناسبة أكد البحر: ان الجميع قدم جهداً كبيراً وتغلبنا على العديد من التحديات والمصاعب والظروف الاستثنائية في عملنا على المستوى الدولي أو المحلي، وقد تمكّنا من مواجهتها طوال السنوات السابقة واستطعنا بفضل الله تنفيذ مئات من المشاريع الناجحة في مختلف المجالات واكتسبنا الخبرات الواسعة التي ساهمت في إقامة علاقات وثيقة مع شركائنا بالتنمية مما عزز أواصر الصداقة بين الدول المستفيدة ودولتنا الحبيبة.

والجدير بالذكر ان الصندوق الكويتي عزَّز منذ بداية العقد الجديد مسؤوليته المجتمعية من خلال مُساهمته في العديد من الأنشطة والمبادرات الاجتماعية والاقتصادية لدعم جهود التنمية داخل الكويت، وتطوير الشباب والطلبة، ودعم ذوي الاحتياجات الخاصة، وبما لا يخل بمهمته ورسالته الأساسية.

تقديراً لدوره في دعم مسيرة التنمية الدولية

الصندوق الكويتي يحصد جائزة المُساعدات الإنمائية العالمية المتميزة

تقديراً لدوره في العمل التنموي، وعرفاناً بجهوده في مسيرة التنمية الدولية، منَح المجلس الوطني للعلاقات "العربية ـ الأميركية" بالولايات المتحدة جائزة المُساعدات الإنمائية العالمية المُتميزة والأولى من نوعها للصندوق الكويتي للتنمية، تكريماً لمُساعداته التي يُقدمها للدول النامية لتطوير اقتصاداتها.

قدّم الجائزة مدير المجلس ورئيسه التنفيذي د. جون أنتوني، للمدير العام للصندوق الكويتي السيد مروان عبدالله ثنيان الغانم، وذلك خلال فعاليَّات المؤتمر السنوي 31 لـ "صناع القرار السياسي العربي الأميركي"، الذي عُقد في مبنى رونالد ريغان بواشنطن خلال يومي 2 و3 نوفمبر 2022، وحضره سفير الكويت في الولايات المتحدة جاسم البديوي، وعدد من كبار المسؤولين الأمريكيين والعرب.

تقدير للجهود

وفي كلمة بهذه المناسبة، قال د. جون أنتوني إن "هذه الجائزة تُعدّ تقديراً للجهود الإنسانية التي يبذلها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية لرفع المستوى المعيشي للأفراد والمجتمعات في مختلف أنحاء العالم".

وأكد أن الصندوق الكويتي مؤسسة تستحق وبكل جدارة التكريم والتقدير، مثنياً على عمله الذي وصفه بـ «اللافت للأنظار والذي ساهم في تخفيف معاناة الإنسانية".

وأضاف د. أنتوني "لقد قدّم الصندوق الكويتي منذ تأسيسه مُساعدات غير مشروطة لأكثر من مائة دولة وللعديد من المؤسسات في المنطقة، والتي تأسست بعد الصندوق واتخذت منه نموذجاً يحتذى به".

الأولى من نوعها

من جهته، قال مروان الغانم في تصريح نقلته وكالة الأنباء الكويتية (كونا): "حقيقة الأمر أن هذه الجائزة كانت بالنسبة لي شخصياً بمنزلة عرفان بدور الصندوق الكويتي ممثلاً بدولة الكويت في العمل التنموي ومُساعدة الدول العربية والدول الأخرى من خلال البرامج التنموية على مدى الستين عاماً الماضية".

وأضاف أنه "لشرف بأن يتم تكريم الصندوق الكويتي بهذه الجائزة الأولى من نوعها التي يقدمها المجلس الوطني للعلاقات الأميركية – العربية".

تقدير واضح

بدوره، قال السفير جاسم البديوي في تصريحات نقلتها "كونا" إن هذه الجائزة هي تقدير واضح من جانب مؤسسة أمريكية تحظى باحترام كبير للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ولجهوده الحقيقية والصادقة لمُساعدة الدول والأفراد على مستوى العالم".

ووصف الصندوق الكويتي بـ "أيقونة كويتية أدت دوراً عظيماً في إظهار العطاء الحقيقي المتأصل في طبيعة الكويت وشعبها".

ولفت السفير البديوي إلى أن ثقافة التبرع وتقديم المُساعدة والعطاء هي سمات جبل عليها الشعب الكويتي حتى قبل اكتشاف النفط في الكويت وحصولها على استقلالها.

وأوضح أنه إلى جانب الصندوق الكويتي فهناك العديد من المؤسسات الدولية الحكومية وغير الحكومية التي تقدم المُساعدات لوجهات عالمية كثيرة الأمر الذي أدى إلى اختيار الكويت "مركزاً للعمل الإنساني".

عقود من العطاء

وعلى مدى 60 عاماً الماضية، واصل الصندوق الكويتي عطاءه وجهوده في دعم قضايا التنمية في الدول النامية، ومدَّ يد العون والمُساعدة لهذه الدول، كأول مؤسسة تنموية عرفها العالم العربي منذ مطلع الستينيات.

ومع الجهود التنموية الكبيرة التي اضطلع بها، أصبح الصندوق الكويتي شريكاً في التنمية مع العديد من دول العالم النامي، واستفادت من مُساعداته التنموية في السنوات الأخيرة أكثر من 100 دولة، وشارك بقوة في مسيرة التنمية الدولية، سواء من خلال المُساعدات التي تقدمها الكويت ويُشرف عليها ويديرها، أو عبر تمويل إقامة مشروعات تمثل أولوية لدى حكومات الدول المُستفيدة، والتي تستفيد منها حتى أكبر دول العالم، مثل الصين.

أيضاً كان الصندوق موجوداً أيضاً في الأزمات الدولية الكبرى، مثل: أزمة اللاجئين السوريين.

الصندوق الكويتي وقّع اتفاقية منحة مع مكتب مفوضية اللاجئين

بقيمة 2.126 مليون دولار لدعم البنى التحتية في محافظة عدن باليمن

يواصل الصندوق الكويتي للتنمية دعمه لأنشطة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) الإنسانية في مناطق مختلفة حول العالم. وفي هذا الإطار وقّع الصندوق اتفاقية مع مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يُقدّم بمقتضاها منحة مقدارها 2.126 مليون دولار أمريكي، للإسهام في تمويل مشروع دعم البنى التحتية الحرجة للنازحين الداخليين والمجتمعات المضيفة في محافظة عدن بالجمهورية اليمنية.

وقّع اتفاقية المنحة نيابة عن الصندوق الكويتي المدير العام السيد مروان عبدالله ثنيان الغانم، في حين وقّعها عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المفوض السامي السيد فيليبو غراندي.

وتأتي هذه المنحة ضمن مُساهمات الصندوق في تأدية التزام دولة الكويت المُعلن عنه على هامش أعمال الدورة 75 للجمعية العامة للأمم المتحدة بتقديم منحة مقدارها نحو 20 مليون دولار أمريكي، لدعم الوضع الإنساني في اليمن من الموارد المتاحة لدى الصندوق.

ويهدف التمويل المقترح إلى تنفيذ مشاريع بنية تحتية متنوعة في منطقة البساتين بمحافظة عدن الواقعة بجنوب اليمن، من أجل تحسين الأوضاع المعيشية لسكان المنطقة البالغ عددهم حوالي 70 ألف نسمة، وهم خليط من اليمنيين أفراد المجتمع المستضيف، واليمنيين النازحين داخلياً، واللاجئين الأجانب من جنسيات متنوعة أخرى.

وستتضمن المشاريع المزمع تنفيذها، إنشاء طرق مسفلتة رئيسية وداخلية بطول إجمالي يصل إلى 6 كيلومترات، وتوريد وتركيب حوالي 400 عمود إنارة تعمل بالطاقة الشمسية، وإعادة تأهيل وصيانة البنية التحتية في منطقة البساتين، بما في ذلك إعادة تأهيل منشآت تصريف مياه الأمطار بالمنطقة، وتركيب وصلات منزلية لنقل المياه والصرف الصحي لعدد 1700 وحدة سكنية، بالإضافة إلى خدمات إدارة النفايات الصلبة.

وتُعدّ هذه الاتفاقية الخامسة بين المؤسستين في مجال الدعم الإنساني. وبتوقيع هذه المنحة يكون إجمالي المنح المُقدمة لمكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حوالي 19 مليون دولار، حيث سبق أن أبرم الصندوق 4 اتفاقيات منح مع المكتب، كانت الأولى منها في عام 2018 بقيمة 10 ملايين دولار، فيما كانت الثانية عام 2020 بقيمة 2.6 مليون دولار، لتقديم الدعم وتحسين الأوضاع المعيشية بمخيمات اللاجئين السوريين في شمال العراق.

أما المنحة الثالثة فكانت في عام 2021 وبلغت قيمتها حوالي 1.917 مليون دولار، للإسهام في دعم مشروع تطوير الخدمات الصحية للاجئين السوريين في المملكة الأردنية الهاشمية، والرابعة كانت خلال عام 2021 بقيمة تبلغ نحو مليونيٍ دولار، للإسهام في تمويل مشروع دعم النازحين داخلياً والمجتمعات المضيفة في الجمهورية اليمنية.

مقابلة مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين فيليبو غراندي

الصندوق الكويتي وقّع اتفاقية منحة مع مكتب مفوضية اللاجئين

• سيقوم الصندوق الكويتي للتنمية بتوقيع اتفاقية منحة اليوم مع مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وذلك للإسهام في تمويل مشروع دعم البنى التحتية الحرجة للنازحين الداخليين والمجتمعات المضيفة في الجمهورية اليمنية. هل بالإمكان ان تخبرنا المزيد عن هذه الاتفاقية؟

غراندي: لقد وصلت للتو الى الكويت قادما من مكتب المفوضية في جنيف، واني لسعيد جدا بتواجدي الأول هنا في مقر الصندوق الكويتي للتنمية والتوقيع جنبا الى جنب مع مدير عام الصندوق الكويتي على اتفاقية المنحة والبالغ قيمتها 2 مليون دولار امريكي والتي ستمكننا من مساعدة نحو 70 ألف من النازحين في اليمن.

• سعادة المفوض السامي، يرتبط الصندوق الكويتي للتنمية ومكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشراكة في مجال التنمية منذ سنوات عديدة. كيف تصف هذا التعاون البناء والمثمر على مر تلك الأعوام؟

غراندي: انه تعاون قديم الى حد ما، حيث يعتبر الصندوق الكويتي من أولى المؤسسات الإنمائية في المنطقة التي أبرمنا معها اتفاقية تعاون منذ سنوات طويلة، واليوم نحن في صدد تلقي حوالي 20 مليون دولار امريكي من الصندوق لتنفيذ مشاريع مختلفة في العراق واليمن والأردن. في الوقت الحالي، نقوم بمناقشة ترتيب مساهمة مستقبلية في بنغلاديش، وهو موضوع مهم للغاية نظرا لاستضافة بنغلاديش لاجئي الروهينغا من ميانمار. وهكذا، فان علاقات التعاون بين المفوضية السامية والصندوق الكويتي حيوية للغاية وامل ان تزدهر وتصبح أكثر نشاطا وانتاجية بعد هذه الزيارة.

• بناء على اتفاقيات المنح السابقة الموقعة بين الصندوق الكويتي للتنمية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، هل لك ان تحدثنا عن أثر هذا التعاون الثنائي؟

غراندي: لقد ساهمت اتفاقيات المنح السابقة في تحقيق الأهداف المنشودة بشكل ملموس للغاية، حيث استطعنا من خلالها تقديم المساعدة للأشخاص اما بالمال أو المساهمة في إعادة التأهيل وبناء البنية التحتية اللازمة للخدمات، ودعم قطاعات التعليم والصحة. ولهذا، أستطيع وصف تلك الاتفاقيات بأنها ناجحة وعملية وملموسة، وهو باعتقادي أثر إيجابي للغاية.

• هل توجد هناك أي مشاريع وخطط قادمة تلوح في الأفق بين الصندوق الكويتي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؟

غراندي: نقوم في الوقت الحالي بمناقشة تنفيذ مشروع آخر في بنغلاديش لدعم لاجئي الروهينغا، وهم كما تعلمون من الأقلية المسلمة من ميانمار والذين عانوا من التمييز العنصري العنف الشديد على مدى عقود من الزمن، وبالأخص في عام 2017 عندما قام ما يقرب من المليون منهم بعبور الحدود إلى بنغلاديش والمكوث في منطقة شديدة الفقر والحرمان من البلاد. وفي الوقت الذي يقلقني معرفة أن الدعم المقدم للاجئين قد انخفض في السنوات الأخيرة، الا إني على أمل من اننا سنتمكن من اتمام هذه الاتفاقية مع الصندوق الكويتي في القريب العاجل.

فيليبو غراندي
مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

على كافة الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية

مشاركات بارزة لـ "الصندوق الكويتي" في الفعَّاليَّات المُختلفة

يتميز الصندوق الكويتي للتنمية بمساهماته ومشاركاته المؤثرة في العديد من المجالات والفعاليات على كافة الأصعدة: الاقتصادية، والاجتماعية، والصحية، والبيئية، سواء على المستوى الاقليمي أو العالمي، حيث ينتهج خططاً وسياسات طموحة من أجل المساهمة في استكمال مسيرة التنمية الدولية.

وعلى المستوى المحلي، لا يدخر الصندوق جهداً في دعم مسيرة التنمية الداخلية بالكويت، حيث يحرص على المساهمة في حل القضية الإسكانية في البلاد، ودعم قطاع التعليم والشباب الكويتي والطلاب بالمراحل التعليمية المُختلفة، إذ ينفذ الكثير من الأنشطة التي تصُبُّ في هذا التوجه، كما يحرص أيضاً على دعم ذوي الاحتياجات الخاصة والمشاركة والمُساهمة في الفعاليات والحملات والبرامج الخاصة بهم، سعياً منه لإدماجهم في المجتمع والأنشطة المحلية والإقليمية والدولية، وذلك انطلاقاً من مسؤوليته الاجتماعية.

وفيما يلي نستعرض أبرز الفعاليات والأنشطة التي شارك فيها الصندوق خلال الفترة الماضية:

• جناح خاص في مؤتمر اتحاد الطلبة بفرنسا

ضمن مُساهماته المُستمرة في دعم قطاع التعليم والشباب الكويتي، شارك الصندوق في فعاليات المؤتمر السنوي الثالث للاتحاد الوطني لطلبة الكويت فرع فرنسا، الذي أقيم تحت شعار "الكويت بشبابها" بمدينة مونبليه الفرنسية. وقد ضم المؤتمر الطلبة الكويتيين الدارسين في الجمهورية الفرنسية والدول المجاورة.

وتمثلت مُشاركة الصندوق بجناح خاص ضمن معرض "الفرص الوظيفية" المُصاحب للمؤتمر، كما قدّم نائب مدير إدارة العمليات لشؤون غرب أفريقيا ثامر الفيلكاوي ندوة خلال المؤتمر استعرض فيها مسيرة إنجازات الصندوق ودوره التنموي في مختلف بلدان العالم، بالإضافة إلى مبادراته المحلية، خاصة برنامج تدريب وتأهيل المهندسين والمعماريين الكويتيين حديثي التخرج.

• احتفالية بدء تنفيذ مشروع توسعة الربط الكهربائي الخليجي

شارك الصندوق في احتفالية بدء تنفيذ مشروع توسعة الربط الكهربائي الخليجي مع دولة الكويت (من الوفرة للعالمية)، ضمن مشروع توسعة الربط الخليجي، والتي أقامتها هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تحت رعاية سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد نواف الأحمد الصباح، وبحضور معالي وزير الخارجية ورئيس مجلس إدارة الصندوق الكويتي للتنمية الشيخ سالم عبدالله الجابر الصباح.

وتقدر تكاليف المشروع الإجمالية بحوالي 570 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل نحو 178.1 مليون دينار كويتي، شاملة احتياطيات الأسعار والكميات والفوائد أثناء التنفيذ، وسيقدم الصندوق الكويتي للمشروع قرضين قيمة كل منهما 35 مليون دينار كويتي (ما يعادل نحو 224 مليون دولار أمريكي)، إذ يُشكّل قرضي الصندوق حوالي 40 % من إجمالي تكاليف المشروع.

وستكون دولة الكويت أكبر المستفيدين من المشروع، حيث سيتم رفع السعة الاستيعابية الداعمة لشبكة الكهرباء في الكويت إلى نحو 2500 ميجاوات، مما يزيد من اعتمادية الشبكة الكهربائية الكويتية ويرفع من كفاءتها التشغيلية. كما سيمكن المشروع هيئة الربط الكهربائي من تزويد الطاقة الكهربائية من دول مجلس التعاون إلى جنوب العراق، إذ سيتم تزويدها بقدرة كهربائية 500 ميجاوات.

• تنظيم احتفالية تلوين للأطفال

ضمن احتفاله باليوم العالمي للطفل، نظّم الصندوق الكويتي في مركز عبدالله السالم الثقافي احتفالية للأطفال، تضمنت ورش عمل فنية (فقرات تلوين للأطفال)، ومعرضاً لرسوماتهم وإنجازاتهم التي عبّروا من خلالها عن آمالهم وتطلعاتهم بهذه المناسبة، ورؤيتهم للعمل الإنساني بشكل عام، إلى جانب تقديم هدايا رمزية لإشعارهم بالبهجة وإدخال السعادة إلى قلوبهم.

وشملت الاحتفالية أيضاً تقديم الروائية جهان علي قصة تشويقية للأطفال بعنوان "مغامرة حمود وصقور" تدور حول شعار يوم الطفل العالمي لهذه السنة "الشمول والمساواة لكل طفل"، وتتناول تعاون الصندوق مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، ونشاطه لمساعدة الأطفال في الكثير من دول العالم، وخصوصاً في منطقة الشرق الأوسط.

• الحفل الختامي للبرنامج التدريبي التنموي

شارك الصندوق في الحفل الختامي للبرنامج التدريبي التنموي الجيل السابع 2022 (D partners7)، والذي أقيم تحت عنوان "تحسين حياة الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن رؤية كويت جديدة 2035".

وقد امتد البرنامج لمدة أربعة أسابيع خلال الفترة من 14 أغسطس حتى 6 سبتمبر، ونظمته شركة "بوابة التدريب العالمية"، التي تأسست عام 2009، كأول شركة غير هادفة للربح في الكويت بهدف تحسين حياة الأفراد ذوي الإعاقة ودمجهم في جميع نواحي الحياة.

وركز البرنامج على تطوير مهارات المتدربين لمناصرة قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة، كما ركز على تطوير مهاراتهم بتقبل الاختلافات بين البشر ليتكامل المجتمع، ويغرس البرنامج العديد من القيم الإنسانية ليصبح الخير أسلوب حياة المتدربين.

• تأبين فخري شهاب

شارك الصندوق في تأبين الراحل الدكتور فخري أحمد شهاب، الذي توفي في الكويت يوم الثلاثاء الموافق 11 أكتوبر 2022.

ويُعدّ شهاب من أبرز خبراء الاقتصاد على مدار تاريخ الكويت الحديث، حيث ساهم في تأسيس العديد من المؤسسات الاقتصادية الكويتية الكبرى.

وكانت أبرز محطات الراحل المهنية، عمله مستشاراً اقتصادياً للحكومة الكويتية مع بدايات استقلال البلاد عام 1961، وعضواً في مجلس النقد الكويتي (البنك المركزي الكويتي حالياً).

ومن المحطات المُهمة أيضاً للراحل، المُساهمة في تأسيس الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، كأول مؤسسة إنمائية في الشرق الأوسط تقوم بالمُساهمة في تحقيق الجهود الإنمائية للدول العربية والدول النامية الأخرى. كما كان له مُساهمة مُباشرة في عملية التحوّل من الروبية الهندية إلى الدينار الكويتي.

• أصدار طابع تذكاريّ تخليداً للذكرى الـ 60 لتأسيس الصندوق

أصدر الصندوق طابع بريدي تذكاريّاً، بالتعاون مع وزارة المواصلات، تخليداً لذكرى مرور 60 عاماً على تأسيسه وبداية رحلته في العطاء، والتي تحلّ خلال هذا العام.

ويأتي هذا الإصدار للاحتفاء بمسيرة الصندوق التي تمتد على مدى العقود الستة الماضية، كأول مؤسسة تنموية عربية تُسهم في دفع جهود التنمية حول العالم. ويضاف هذا الطابع البريدي إلى مجموعة الطوابع الخاصة التي أصدرها الصندوق بمناسبة اليوبيل الذهبي عام 2011.

وتُعدّ الطوابع التذكارية وسيلة من وسائل الاتصال الثقافي بين مختلف دول العالم وشعوبه، لذلك يحرص الصندوق على إصدار الطوابع والبطاقات التذكارية في الأحداث والمُناسبات الهامة، لتخليد تلك الأحداث وتوثيقها.

خلال احتفالية بدء تنفيذ مشروع توسعة الربط الكهربائي الخليجي مع دولة الكويت

الشيخ سالم الصباح: الصندوق الكويتي يولي أهمية كبيرة منذ تأسيسه لقطاع الكهرباء

تحت رعاية سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد نواف الأحمد الصباح، وبحضور معالي وزير الخارجية ورئيس مجلس إدارة الصندوق الكويتي للتنمية الشيخ سالم عبدالله الجابر الصباح، أقامت هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية احتفالية بمناسبة بدء تنفيذ مشروع توسعة الربط الكهربائي الخليجي مع دولة الكويت (من الوفرة للعالمية)، ضمن مشروع توسعة الربط الخليجي.

ويُعتبر هذا المشروع من المشاريع الإقليمية الإنمائية المُهمة في مجال التعاون المشترك الخليجي والإقليمي، الذي تقوده هيئة الربط الخليجي، لمُواجهة التحديات والطلب المتزايد في قطاع الطاقة الكهربائية لدول الخليج كافة، بالإضافة إلى جمهورية العراق.

حضر الحفل بالإضافة إلى معالي وزير الخارجية ورئيس مجلس إدارة الصندوق الكويتي الشيخ سالم عبدالله الجابر الصباح، وزيرة الأشغال العامة ووزيرة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة الدكتورة أماني بوقماز، ورئيس مجلس إدارة هيئة الربط الكهربائي د. نايف بن محمد العبادي، والمدير العام للصندوق الكويتي السيد/ مروان عبدالله ثنيان الغانم، ولفيف من الشخصيات من قطاعات متعددة.

محطة "الوفرة"

وفي كلمته بهذه المناسبة، أكد الشيخ سالم عبدالله الجابر الصباح على أهمية مشروع محطة "الوفرة" الكهربائية في دولة الكويت، باعتبارها أحد أهم عناصر مشروع تطوير منظومة الربط الكهربائي الخليجي، والتي ستبدأ أعمالها بجنوب العراق التزاماً بمبدأ التعاضد لتخفيف المعاناة الناتجة عن النقص في المنشآت الكهربائية.

وقال الشيخ سالم الصباح إن "محطة الوفرة ستعمل على توفير سعة تنظيمية مقدارها حوالي 3000 ميجاوات مجهزة بأحدث الأجهزة والمعدات لصون الشبكة الكهربائية الكويتية واستقرارها".

وأضاف: "المحطة ستتيح للمرة الأولى بتاريخ هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي ربط الكهرباء إلى خارج الدول الأعضاء في الهيئة بدءاً بجنوب العراق".

وتابع بالقول: "تم الانتهاء من إجراءات التعاقد على هذا المشروع الاستراتيجي، ونأمل بأن ينجز بالكامل ويتم وضعه في الخدمة نهاية عام 2024".

وأوضح وزير الخارجية ورئيس مجلس إدارة الصندوق الكويتي، أن قطاع الطاقة يُعتبر من أهم ركائز التنمية، ولا يمكن أن نتصور الحياة المتحضرة دون خدمات كهربائية موثوقة ومستقرة يعتمد عليها، معرباً عن الشكر والتقدير للقائمين على إدارة هيئة الربط الكهربائي لدول الخليج، وعلى رأسهم المهندس أحمد الإبراهيم.

وأكد بالقول:" دأب الصندوق الكويتي منذ تأسيسه على أن يولي أهمية كبيرة لهذا القطاع، إيماناً منا بأهمية دور قطاع الكهرباء المحوري والأساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوب العالم، مبيناً أن إجمالي مساهمات الصندوق الكويتي في دعم هذا القطاع عالمياً بلغ حوالي 1.6 مليار دينار كويتي (نحو 5 مليار دولار أمريكي)، إذ يمثل هذا القطاع حوالي 25 % من إجمالي مُساهمات الصندوق الكويتي لجميع القطاعات.

واختتم الشيخ سالم الصباح قائلاً: "نسأل الله تعالى التوفيق والسداد، بما يصب في مصلحة الترابط بين الدول الأعضاء في هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون خدمة لبلداننا وشعوبنا الشقيقة، وتحت ظل قيادتنا السياسية، حفظها الله ورعاها".

رؤى ومبادرات هادفة

من جانبها قالت وزيرة الأشغال العامة ووزيرة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة الدكتورة أماني بوقماز إن "بدء تنفيذ مشروع تعزيز منظومة الربط الكهربائي الخليجي في دولة الكويت يعكس اهتماماً استثنائياً بالكهرباء، بهدف زيادة سعة الربط بين شبكة الربط الكهربائي والكويت تعزيزاً لهذه المنظومة".

وأكدت بوقماز حرص الكويت على تبني الرؤى والمبادرات الهادفة التي تخدم الاستراتيجية المتعلقة بالاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية لتوفير الكهرباء ضمن بيئة عمل متميزة في الأداء والإنتاجية، لتكون نقطة انطلاقة عالمية لربط الشبكات الكهربائية وإنشاء سوق حيوي لتحقيق المنافع الاقتصادية.

وتابعت بوقماز بالقول: "نظراً إلى ما تشهده دول مجلس التعاون الخليجي من توسع في الشبكات الداخلية، والتغيرات الكبيرة في الأحمال الكهربائية، وزيادة توليد الطاقة الكهربائية بالطرق الاعتيادية أو منظومة الطاقة المتجددة، ندرك مدى الحاجة إلى توسعة شبكة الربط الكهربائي الخليجي".

وأوضحت أن وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة قامت بالتعاون مع هيئة الربط الكهربائي الخليجي بدراسات فنية واقتصادية لتعزيز الربط الكهربائي بين شبكة الهيئة مع دولة الكويت، ما استدعى الحاجة لبناء محطة جديدة تابعة للهيئة مع ملائمة المواصفات الفنية للمحطة الجديدة مع محطات شبكة دولة الكويت على جهد 400 كيلو فولت.

وبيّنت أن المشروع يتكون من إنشاء محطة ربط رئيسية بمنطقة الوفرة، وإنشاء خطوط هوائية مزدوجة لربط محطة "الوفرة" بمحطة "الفاضلي" بالسعودية، وتحويل خط هوائي مزدوج من منطقة الزور إلى الوفرة. كما يتضمن المشروع يتضمن كذلك إنشاء خطوط هوائية من منطقة الوفرة إلى محطتي صباح الأحمد (3 زد)، وصباح الأحمد (4 زد) للربط مع شبكة الكويت، وكذلك شبكة خطوط هوائية بجهد 400 كيلو فولت مع العراق، ثم مع الشبكة العالمية، ومن المتوقع انتهاء المشروع في ديسمبر عام 2024.

وأشارت وزيرة الأشغال العامة ووزيرة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة إلى أن المحطة تهدف إلى تحقيق عدة فوائد، كتوفير في القدرة المركبة، خاصة مع ازدياد الأحمال في فصل الصيف، وزيادة قدرة الربط لتمرير سعة أكبر لدعم الحالات الطارئة للدول الأعضاء، وزيادة أمن واستقرار الشبكة وتمكين الطاقة المتجددة.

تحقيق أمن الطاقة

من جهته، قال رئيس مجلس إدارة هيئة الربط الخليجي الدكتور نايف العبادي في كلمة مماثلة إن "مشروع الربط الكهربائي الخليجي من أهم مشروعات ربط البنية الأساسية التي أقرها قادة دول مجلس التعاون، إذ تفضلوا برعاية وحضور حفل تدشين المرحلة الأولى من المشروع، والذي أقيم في 14 ديسمبر 2009 بدولة الكويت".

وأضاف أنه منذ ذلك العام ارتبطت شبكات الكهرباء في دول مجلس التعاون بشبكة خليجية مشتركة، كان هدفها الأكبر المحافظة على استمرارية أمن الطاقة لشبكات كهرباء المجلس، ومحققة لأعلى مستويات الموثوقية والاعتمادية والكفاءة.

وأوضح العبادي أن هذا المشروع الاستراتيجي الخليجي حقق منذ

انطلاقه منافع متعددة اقتصادية وفنية لدول المجلس، فمن جهة أسهم في تعزيز أمن الطاقة ورفع مستوى الموثوقية والأمان للأنظمة الكهربائية الخليجية من خلال مشاركة الدول عبر شبكة الربط الكهربائي في السعات الإنتاجية والاحتياطات التشغيلية وتبادل الدعم خلال الطوارئ.

وأكد أن نجاح الربط الكهربائي أدى إلى تجنب شبكات كهرباء دول مجلس التعاون لأي انقطاع جزئي أو كلي بنسبة 100 % من خلال تقديم الدعم الفوري خلال الطوارئ بنقل الطاقة المطلوبة عبر شبكة الربط الكهربائي التي تمتد لمسافة تقارب 1000 كيلومتر من الكويت شمالاً إلى جنوب الخليج العربي.

وكشف عن مُساندة المشروع منذ تشغيله وحتى الآن ما يقارب من 2700 حالة دعم، منها 226 حالة في عام 2021، فيما أسهم منذ تشغيله في توفير التكاليف الرأسمالية والتشغيلية لشبكات الكهرباء الخليجية من خلال خفض الاستثمارات المطلوبة في محطات الإنتاج، مع المحافظة على مستوى أعلى من الموثوقية، وخفض التكاليف التشغيلية وتكاليف والوقود والتوفير في الاحتياطي التشغيلي.

وأوضح أن الوفورات للمشروع تؤدي مجتمعة إلى وفورات سنوية تتراوح بين 200 إلى 300 مليون دولار، إذ بلغت الوفورات التراكمية لدول مجلس التعاون منذ بدء تشغيل المشروع ما يقارب نحو 3 مليارات دولار، مقارنة مع التكاليف الاستثمارية والتشغيلية للمشروع منذ إنشائه، والتي بلغت حوالي 2 مليار دولار.

وأشار إلى أن الهيئة تدخل اليوم عصراً جديداً وطموحاً بسلسلة من مشاريع توسعة الربط الكهربائي بين دول مجلس التعاون، وذلك لمواكبة التطوّر والنمو في شبكات الكهرباء، والذي يتزامن مع ما تشهده من توسع تنموي كبير يواكب التحوّلات المنشودة في قطاع الطاقة والكهرباء، كإدخال مصادر الطاقة المتجددة، والتوسع في الشبكات الذكية.

وتابع العبادي بالقول: "بدأنا من الكويت التشغيل الأول للمشروع، ونتطلق لتوسعة شبكة الربط الكهربائي بين دول الخليج بمشروع توسعة الربط الكهربائي مع دولة الكويت، والذي تبلغ تكلفته حوالي 270 مليون دولار، بهدف ضمان استمرارية واستدامة أمن الطاقة الكهربائية في جميع الأوقات"، مبيناً أنه سيتم إنشاء محطة "الوفرة" التابعة لهيئة الربط الكهربائي الخليجي لتكون أكبر محطات هيئة الربط الكهربائي، والتي ستكون مربوطة بأربع خطوط نقل بقدرة اجمالية تبلغ حوالي 3000 ميجاوات، والتي ستدعم بشكل كبير شبكة الكهرباء لدولة الكويت، كما ستكون نقطة الانطلاق لربط الشبكة الخليجية بشبكة جنوب العراق.

وأكد أن الكويت قامت بدور كبير في تحقيق هذا المشروع، إذ وافق الصندوق الكويتي للتنمية على تمويل مشروع بناء محطة "الوفرة" تمهيداً لتنفيذ مشروع الربط مع جنوب العراق، كما قامت وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة بالكويت بدور كبير في التنسيق والمتابعة لطلب توفير الأراضي المطلوبة لإنشاء محطة تحويل رئيسية ذات الجهد الفائق بمنطقة الوفرة، وتوفير مسارات الخطوط الكهربائية المرتبطة بها، مشيراً إلى أن الشركة الكويتية لنفط الخليج وافقت كذلك على تخصيص قطعة الأرض للمحطة والمسارات المطلوبة ضمن منطقة امتيازها، إذ تمّ تسليم الموقع للهيئة خلال شهر نوفمبر 2022.

وفي ختام كلمته أكد العبادي أن كل هذه الإنجازات لم تكن لتتحقق لولا الدعم الكبير من قادة دول مجلس التعاون الخليجي منذ أن بدأ المشروع كفكرة منذ أكثر من ثلاث عقود من الزمن، ومنذ تشغيله منذ 13 عاماً.

أهمية استراتيجية

وللمشروع أهمية استراتيجية، إذ سيساعد الدول الأعضاء في الهيئة على تعزيز شبكاتها الكهربائية الوطنية وزيادة اعتماديتها، لضمان استدامة الطاقة الكهربائية وتجنب انقطاعها في جميع الأوقات، كما أن المنظومات الخليجية ستتوفر لها فرصة التجارة بالفائض المتوفر في القدرات الإنتاجية، وبذلك تساهم في رفع كفاءة واعتمادية شبكاتها وتخفيض في تكلفة الإنتاج.

وستكون دولة الكويت أكبر المستفيدين من المشروع، حيث سيتم رفع السعة الاستيعابية الداعمة لشبكة الكهرباء في الكويت إلى نحو 3000 ميجاوات، مما يزيد من اعتمادية الشبكة الكهربائية الكويتية ويرفع من كفاءتها التشغيلية. كما سيمكن المشروع هيئة الربط الكهربائي من تزويد الطاقة الكهربائية من دول مجلس التعاون إلى جنوب العراق، إذ سيتم تزويدها بقدرة كهربائية 500 ميجاوات.

علاوة على ذلك، سيساهم المشروع في تحقيق عدد من أهداف التنمية المستدامة، ومنها الهدف الثالث الخاص بالصحة الجيدة والرفاه، والهدف الرابع المتعلق بالتعليم الجيد، والهدف السابع المُختص بتوفير الطاقة النظيفة بأسعار معقولة، والهدف الثامن الخاص بتوفير العمل اللائق ونمو الاقتصاد، والهدف التاسع المتعلق بالصناعة والابتكار والبنية التحتية، بالإضافة إلى الهدف الحادي

جولة الوزراء والرئيس التنفيذي لهيئة الربط الكهربائي الخليجي ضمن مجسم محطة الوفرة

عشر بشأن توفير مدن ومجتمعات محلية مستدامة، والهدف السابع عشر حول عقد شراكات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أعمال... ومكونات

ويتضمن المشروع القيام بأعمال إنشاء محطة ربط جديدة ضمن منظومة الربط الخليجي بمنطقة الوفرة في دولة الكويت على مساحة تقدر بحوالي 62 ألف متر مربع، وتمديد خطوط نقل هوائية جهد 400 كيلوفولت ثنائي الدائرة بطول حوالي 255 كيلومتر، وذلك لربط المحطة الجديدة بمحطة تحويل "الفاضلي" في المملكة العربية السعودية، إضافة إلى تمديد خطوط نقل هوائية جهد 400 كيلوفولت ثنائي الدائرة من محطة "الوفرة" إلى محطة "الفاو " في جنوب جمهورية العراق، والتابعة لوزارة الكهرباء العراقية بطول حوالي 295 كيلومتراً.

كما يتضمن توريد وتركيب قواطع ومفاعلات كهربائية وأنظمة القياس والتحكم لإنشاء وتوسعة محطات التحويل في "الوفرة" و"الفاضلي" و"الفاو"، ويشتمل كذلك على إضافة منشآت كهربائية جديدة لتعزيز الشبكة المتصلة بمحطة "الوفرة" في الكويت. علاوة على ذلك يتضمن المشروع الخدمات الاستشارية لإعداد الدراسات البيئية والإشراف على التنفيذ.

تكلفة مالية

وتقدر تكاليف المشروع الإجمالية بحوالي 570 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل نحو 178.1 مليون دينار كويتي، شاملة احتياطيات الأسعار والكميات والفوائد أثناء التنفيذ، وسيقدم الصندوق الكويتي للمشروع قرضين قيمة كل منهما 35 مليون دينار كويتي (ما يعادل نحو 224 مليون دولار أمريكي)، إذ يُشكّل قرضي الصندوق حوالي 40 % من إجمالي تكاليف المشروع.

وتبلغ مدة القرض 12 سنة بما في ذلك 3 سنوات إمهال، بحيث يسدد القرض على 18 قسطاً نصف سنوي، يستحق أولها في أول تاريخ يستحق فيه دفع فوائد أو تكاليف أخرى بموجب اتفاقية القرض، وذلك بعد انقضاء فترة الإمهال المذكورة، وأن تكون الفائدة على القرض بنسبة 1.5% سنوياً، يضاف إليها نسبة 0.5 % سنوياً لمواجهة تكاليف الإدارة وخدمات تنفيذ اتفاقية القرض.

وتُعدّ اتفاقية التمويل التي وقّعها الصندوق بتاريخ 24 مارس من العام الماضي مع هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي العربية لتمويل مشروع تعزيز منظومة الربط الكهربائي الخليجي والربط بشبكة جنوب العراق، هي الأولى من نوعها، وبداية لتعاون مثمر بين الجانبين.

مجسم للمشروع

الزميلة فاطمة العتيبي تحاور وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة

المهندس مطلق بورقبة

حوار مع وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة مهندس مطلق بورقبة

بورقبة: من أنجح المشاريع بالعالم.. وأفتخر بهذا التعاون بين دولنا

وللحديث أكثر عن المشروع أهميته، التقت مجلة "الصندوق" مع وكيل وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة المهندس مطلق نايف بورقبة... وكان الحوار التالي:

• ما رأيكم بمشاريع الربط الكهربائي الخليجي العربي، وما العائد من هذه المشاريع؟

يُعدّ مشروع الربط الكهربائي الخليجي من أنجح المشاريع بالعالم، وأفتخر كخليجي بهذا التعاون بين دولنا، كما أفتخر بأن نقطة الانطلاق في توقيع قادة دول الخليج العربية كانت من دولة الكويت. وحتى الآن تمّت عدة مراحل من الربط الكهربائي بين الدول، أولها بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات ومملكة البحرين ودولة قطر، والثانية بين الدول الأربعة السابقة الذكر والإمارات الشقيقة، والثالثة مع سلطنة عمان.

وقد أتاح لنا هذا الربط العديد من الفوائد، فسابقاً عند خروج أي وحدة كانت تتأثر الشبكة الكهربائية في أي دولة خليجية، والآن ومع مشروع الربط الخليجي فلن تتأثر الشبكة عند خروج أي وحدة، لأن الاحتياطي أصبح أكبر.

وفي هذا المشروع سيتم استبدال محطة "الزور" لتوليد الطاقة الكهربائية بمحطة "الوفرة"، مما يعطينا كفاءة أكثر، وطاقة كهربائية أعلى، ومرور للتيار أعلى، وسيزيد من القدرة الاستيعابية للطاقة الكهربائية لأكثر من 3000 ميجاوات، وفي نفس الوقت تستطيع دولة الكويت بيع الكهرباء لدول الخليج عند الحاجة.

• هل هناك خطط للتوّسع في مشروع الربط الكهربائي حول العالم؟

يُعتبر المشروع نقطة الانطلاق الأولى مع الشبكة الكويتية لسيران خط من منطقة الوفرة إلى منطقة الفاو العراقية بطول أكثر من 295 كيلو متر، وبعرض مسار 50 متراً، مما يتيح لدول الخليج بما فيها الكويت بيع الكهرباء لدولة العراق. ومن ثم فإن المشروع له

فوائد اقتصادية كبيرة، كما أنه يحقق عوامل إنسانية مُهمة من خلال توفير العديد من فرص العمل.

وهناك فكرة حديثة الطرح بتوسيع مشروع الربط إلى جمهورية تركيا الصديقة، ومنها إلى العالمية، سواء شرق آسيا أو أوروبا.

• ما العائد المرجو من التوّسع والوصول إلى العالمية؟

الكهرباء أحد أهم دعائم العيش والحياة، وتعاني دول أوروبا حالياً من أزمات، مثل أزمة نقص الوقود، وأزمة نقص الطاقات المُتجددة في بعض المناطق والدول، والوصول إلى العالمية يخلق فرصة للتجارة في الكهرباء، ففي فصل الشتاء يقل استهلاك الطاقة الكهربائية في دول الخليج، وبالمقابل تزيد الحاجة للطاقة الكهربائية في العديد من الدول.

وقد قُدّر معدل استهلاك الطاقة بحوالي 6500 ميجاوات في فصل الشتاء. أما في فصل الصيف فيصل معدل الاستهلاك إلى 9000 ميجاوات، بما يعني أنه يكون لدينا فائض بين 7000 و8000 ميجاوات، يمكن التجارة فيها وتعويض ما تم شراؤه من مُعدات، وهذا يُعتبر من الأنشطة الاقتصادية الناجحة.

• ما تطلعاتكم لمشاريع الكهرباء المُستقبلية في دولة الكويت؟

المشاريع المستقبلية في الكويت ستكون مشاريع ضخمة بالشراكة بين شركات القطاع الخاص والقطاع الحكومي، فهناك حالياً مشروع محطة "الزور" الشمالية المرحلة الثانية والثالثة، حيث سيتم إنتاج أكثر من 2500 ميجاوات، وكذلك هناك مشروع محطة "الخيران"، والتي سوف تنتج أكثر من 3500 ميجاوات، بالإضافة إلى مشروع محطة "النويصيب"، وهو مشروع حكومي تابع لوزارة الكهرباء، سوف ينتج في المرحلة الأولى 3500 ميجاوات، وبالمرحلة الثانية 3500 ميجاوات، وأيضاً حصلنا على أرض ستتيح لنا إنتاج أكثر من 10000 ميجاوات في السنوات القادمة، لسد الحاجة المتزايدة للطاقة الكهربائية.

ويأتي ذلك تحقيقاً لرغبة سمو ولي العهد بأن نصل إلى 50% من الاستهلاك عن طريق الإنتاج من الطاقة المتجددة، وحالياً وصلنا إلى إنتاج 70 ميجاوات في مشروع "الشقايا" للطاقة المتجددة، الذي يعمل بكفاءة عالية عن طريق الطاقة الشمسية، والطاقة الشمسية الحرارية، والطاقة الحركية، ومربوط بنظام تحكم كهربائي بكفاءة عالية، علاوة على ذلك هناك مشاريع متفرقة في النظام النفطي.

السميط: المشروع يجعل شبكات دول الخليج أقوى وأكبر

في ذات الشأن، التقينا مدير إدارة الإنشاءات لمشاريع الشبكات الكهربائية بوزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة المهندس فيصل السميط، الذي أكد على أهمية مشروع الربط الكهربائي لدول الخليج العربي، حيث يعود بالكثير من الفوائد على تلك الدول، وبالأخص دولة الكويت.

وأوضح السميط أن عمليات الربط الكهربائي بين دولة الكويت ودول مجلس التعاون بدأت منذ عام 2009، عن طريق خط هوائي طوله حوالي 1000 كيلو متر، وحالياً تمّ تدشين توسعة الربط.

وقد تمّ إعداد دراسة مع هيئة الربط لزيادة السعة والتوّسع بالشبكات الكهربائية لدول مجلس التعاون، وأول توسعة ستكون بالكويت من 1200 ميجاوات إلى 3000 ميجاوات، وهذا الارتفاع سوف يعمل على تقليل الانقطاعات الكهربائية في كل دول الخليج، وسيكون هناك تداخل بين دول "التعاون" لمساندة بعضها البعض في حالات الطوارئ، إلى حين استقرار الشبكات الداخلية لهذه الدول، ومنها الكويت، وهذه هي الفكرة والغاية الأساسية من الربط الكهربائي الخليجي.

والجانب الآخر، هو دخول الطاقة المُتجددة التحدي لإنتاج الطاقة، ومن ثم نحتاج إلى شبكات أقوى وأكبر، ليكون هناك استقراراً من الناحية الفنية. أما الجانب الثالث فهو تحقيق التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون ودول خارج المجلس، وهذا كان شعارنا في احتفالية بدء تنفيذ مشروع توسعة الربط الكهربائي الخليجي مع دولة الكويت (من الوفرة للعالمية).

وعن مُساهمة الصندوق الكويتي في دعم هذا المشروع وتحقيق أهدافه، قال السميط: "في البداية أود أن أقدم الشكر للصندوق الكويتي للتنمية لدعمه مشروع الطاقة الكهربائية، الذي يُعدّ من المشاريع المتميزة والحيوية، إذ تدخل الطاقة الكهربائية ضمن نطاق الأمن الاجتماعي والاقتصادي"، مشيراً إلى أن الصندوق قام بأدوار كبيرة ومُهمة في هذا المشروع عبر تمويل بناء المحطة الجديدة في منطقة الوفرة، وكذلك ربطها مع شبكة الكويت، وشبكة هيئة الربط في محطة "الفاضلي" بالسعودية.

وأعرب السميط عن أمنياته في تحقيق المزيد من التعاون مع الصندوق، خصوصاً في مجال إنتاج الطاقة الكهربائية وتمويل وإنشاء محطات توليد الطاقة.

الزميلة منار العدواني تحاور المهندس فيصل السميط

مهدي: تعاون مثمر بين الصندوق الكويتي و"الكهرباء" حقق فوائد فنية واقتصادية عظيمة

وفي نفس السياق، تحدثت مدير إدارة التخطيط والدراسة ومشاريع التحكم بوزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة المهندسة نجلاء مهدي، عن أهمية المشروع، مؤكدة أنه يمثل أهمية كبيرة جداً لدولة الكويت، وكذلك دول الربط الكهربائي الخليجي، ودول العالم بشكل عام، حيث يهدف المشروع إلى توسعة خطوط الربط بين الكويت وهيئة الربط الكهربائي الخليجي، موضحة أن الانتهاء من تنفيذ المشروع سوف يستغرق 24 شهراً، ليكون جاهزاً بنهاية عام 2024، وسوف تلمس فوائده جميع الدول المعنيّة.

وحول الفوائد التي ستعود على دول الخليج من المشروع، أكدت مهدي أن الربط الكهربائي سيحقق مردوداً فنياً واقتصادياً كبيراً، وذلك من خلال تبادل الطاقة الكهربائية بين دول مجلس التعاون، كما ستكون هناك زيادة في سعة الطاقة الكهربائية المتبادلة بين دولة الكويت ودول الخليج الأخرى.

وعن مردود الربط الكهربائي على دولة العراق الشقيقة اقتصادياً، أوضحت أن أهم عائد سيكون توفير الطاقة لجنوب العراق، مما يُساهم في استقرار الدولة وتنميتها.

وبخصوص التطلعات المستقبلية لوزارة الماء والكهرباء والطاقة المتجددة نحو الطاقة المستدامة، أشارت إلى أن الهدف الأساسي للمشروع هو استدامة الطاقة، ولتحقيق هذا الأمر لابد من زيادة أمن واستقرار الشبكة الكهربائية في الوضع الطبيعي والطارئ، وهذا يتحقق مع زيادة تبادل الطاقة من خلال مشروع الربط، كما أن المشروع سيكون محور لانطلاقة الربط بين دولة الكويت والدول المجاورة.

وفي شأن إمكانية التعاون بين الصندوق الكويتي والوزارة في مشاريع مستقبلية، بعد هذا المشروع الضخم، بيّنت أن التعاون بين الجانبين في هذا المشروع كان مثمراً جداً، إذ سيحقق المشروع فوائد تنموية وفنية واقتصادية عظيمة جداً، ولا يوجد أي عوائق لتعاون الصندوق مع الوزارة في مشاريع مستقبلية.

جانب من الحضور لبدء احتفالية بدئ تنفيذ مشروع توسع الربط الكهربائي

الزميلة نور الخطيب تحاور المهندسة نجلاء مهدي

النوري: دعم الصندوق الكويتي كان له عظيم الأثر في تنفيذ هذا المشروع العظيم

ولإلقاء الضوء على بدايات المشروع، التقت مجلة "الصندوق" جاسم محمد النوري – وكيل مُساعد سابق في وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة، الذي أوضح أن هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون أُنشئت في سنة 1999 لغرض ربط أنظمة الطاقة وتشغيلها وصيانتها، لافتاً إلى أنه انضم للمشروع وهو في مراحله الأولى في عام 2004 و2005، حيث كان ضمن فريق تمّ تشكيله من وزارة الكهرباء والماء والطاقة المُتجددة لتسهيل عملية بناء الجزء الخاص بالكويت، وهو عبارة عن (محطة 0:44) رئيسية، وإنشاء خطوط هوائية من منطقة الزور إلى الحدود الكويتية السعودية.

وقال النوري: "بدأنا في ذلك الوقت باستخراج تراخيص البناء وتخصيص الأراضي، وتمّ تشغيل المشروع وانطلاقه في عام 2009، وكان أول إطلاق للتيار في المشروع من داخل أرض دولة الكويت، وبالتالي هي من أطلقت التيّار إلى الشبكة الخليجية"، مشيراً إلى أن المرحلة الأولى شهدت إطلاق التيّار إلى أربع دول هي: الكويت، والسعودية، والبحرين، وقطر. وخلال عام 2011 تمّ ربط شبكة دولة الإمارات العربية المتحدة بشبكة الربط الرئيسة، وفي 2014 انضمت سلطنة عُمان رسمياً إلى الربط الكهربائي الخليجي، لتكتمل بذلك مكوّنات المشروع.

وتابع بالقول: "فكرة ربط المنظومة الكهربائية الخليجية مع الدول المجاورة، التي تشمل الأردن ومصر والعراق وإيران واليمن، وأيضاً دول العالم لطالما راوَدَت مؤسسي المشروع منذ البداية"، مبيناً أنه في عام 2015 تمّ البدء في توسعة الربط بين الكويت ودول الخليج، وفي عام 2017 تمّ ضم العراق بعد اجتماعات متعددة بين مجلس الإدارة والخارجية الكويتية والجانب العراقي، لوضع قواعد فنية وتنظيمية لربط العراق بالمنظومة الكهربائية الخليجية عن طريق دولة الكويت، كونها الأقرب جغرافياً لمناطق جنوب العراق.

وعن عوائد المشروع، قال النوري أنها كثيرة، منها المردود الاقتصادي، إذ إن العراق مرتبط بتركيا، والتي بدورها مربوطة بأوروبا، وهو ما يُساعد على بيع الطاقة للدول الأوروبية، التي تتركز مواسم الاستهلاك فيها خلال الشتاء، بعكس منطقة الخليج التي يكون لديها فائضاً في ذلك الوقت، ويتركز استهلاكها خلال فصل الصيف، كما يمكن أيضاً أن تستورد دول الخليج الطاقة في فصل الصيف من أوروبا.

وتطرَّق النوري إلى الجانب الإنساني في للمشروع، منوهاً إلى أن كل استقرار بشري مربوط بالكهرباء، وسوف نرى تأثيرات مُهمة لمشروع الربط الكهربائي على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والأمني أيضاً، إذ إن استدامة وجود الطاقة سوف تساعد على ازدهار كل النواحي السابق ذكرها.

وحول الصعوبات في تنفيذ المشروع، قال النوري: "تمّ بفضل الله إنجاز المشروع منذ 2004، بدعم من قادة دول مجلس التعاون – حفظهم الله– حين أصدروا قراراً بربط دول الخليج بدولة الكويت. ولم تكن هناك صعوبات ملموسة في تنفيذ المشروع، بل حصلنا على دعم كبير، ونجحنا وحققنا هذا الإنجاز العظيم، الذي تمّ تدشينه عام 2009 في قصر بيان بأيدي قادة دول مجلس التعاون".

واختتم مشيداً بالدعم الكبير من الصندوق الكويتي الذي كان له عظيم الأثر في تنفيذ هذا المشروع العظيم، متمنياً ازدهار أكثر للمشروع في المستقبل.

الزميلة فاطمة العتيبي تحاور المهندس جاسم النوري

افتتح مدرسة الازدهار الابتدائية للبنات بمدينة حمد

الشيخ خالد بن عبدالله أشاد بدعم الصندوق الكويتي المتواصل لمشاريع البنية التحتية في البحرين

أعرب نائب رئيس مجلس وزراء مملكة البحرين الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة عن شكره وتقديره للصندوق الكويتي للتنمية على ما تلقاه مشاريع البنية التحتية في مملكة البحرين من دعم متواصل، لاسيما مشاريع القطاع التعليمي، وذلك بما يجسد عمق العلاقات ويعكس الروابط المتينة التي تجمع مملكة البحرين بدولة الكويت.

جاء ذلك خلال افتتاح الشيخ خالد بن عبدالله مدرسة الازدهار الابتدائية للبنات بمدينة حمد، في التاسع من مارس2023، بحضور وزير التربية والتعليم البحريني الدكتور محمد بن مبارك جمعة، وسفير دولة الكويت لدى مملكة البحرين الشيخ ثامر جابر الأحمد الصباح، وعدد من مسؤولي الوزارة، وممثلين عن المكتب الفني للصندوق الكويتي للتنمية.

وفي مستهل زيارته، تفضل الشيخ خالد بن عبدالله بإزاحة الستار عن اللوحة التذكارية إيذاناً بالافتتاح الرسمي للمدرسة، واطلع على مبناها مرافقتها الحديثة ذات التصاميم الجديدة التي تخدم الأهداف الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم، وتتفق مع المعايير العالمية، بما يعكس الواجهة المعمارية الحضارية لمملكة البحرين.

دعم من الصندوق الكويتي

وقد جاء إنشاء المدرسة بدعم من الصندوق الكويتي للتنمية، بكلفة تقدر بحوالي أربعة ملايين و **550** ألف دينار، متضمنة **33** فصلاً دراسياً تستوعب **1,155** طالبة، وصالة رياضية، وملاعب ذات قياسات ومواصفات عالية، وصالات متعددة الاستخدام للمناسبات التعليمية والأنشطة المختلفة، ومختبراً للعلوم، ومختبرين للتصميم والتقانة، ومعملاً للتربية الأسرية، ومركزاً لمصادر التعلّم، ومرافق الهيئات الإدارية والتعليمية والفنية، مع الأخذ بالاعتبار جميع متطلبات الطالبات ذوات الاحتياجات الخاصة، ومنها سهولة التنقل واستخدام مرافق المبنى.

وتتميز المدرسة بنظام التكييف المركزي، وبمبانيها الخضراء الصديقة للبيئة والموفرة للطاقة، من خلال استخدام المصابيح الكهربائية من نوع (LED)، ومراعاة العزل الصوتي والحراري، ونفاد الإضاءة الطبيعية إلى الفصول الدراسية والمرافق التعليمية، واستخدام مواد صديقة للبيئة يمكن إعادة تدويرها كالأرضيات، والعزل الحراري لكافة الأسطح والجدران، بما في ذلك زجاج المبنى، مع وجود مصاعد، وتوفير التكنولوجيا الرقمية الداعمة لطرق التدريس الحديثة، إلى جانب مراعاة الحد من الضوضاء باستخدام أرضيات مطاطية في الفصول والممرات لخلق بيئة تعليمية محفزة.

مواصفات عصرية

وعقب جولته في المدرسة، أشاد الشيخ خالد بن عبدالله بالمستوى المتقدم من المواصفات العصرية التي تنشأ عليها المدارس الحكومية، وذلك على نحو يراعي متطلبات التنمية وتوظيف التكنولوجيا في التعليم لتمكين الطلاب رقمياً، واكتساب مهارات حياتية جديدة، مع مراعاة متطلبات جودة التعليم في كافة المراحل الأساسية، بما يعود بالخير على مخرجات العملية التعليمية بأكملها.

وأكد نائب رئيس مجلس الوزراء، مواصلة العمل على رفع كفاءة البنية التحتية التعليمية، لتوفير تجربة مثلى وبيئة دراسية متكاملة لطلاب المدارس الحكومية، وذلك بما يتماشى مع أهداف المسيرة التنموية الشاملة بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم - حفظه الله ورعاه، ومتابعة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء - حفظه الله.

وأوضح الشيخ خالد بن عبدالله أن الخطط الحكومية في قطاع التعليم تواكب ما تشهده المملكة من تطوّر ديمغرافي وعمراني، وذلك من خلال تأمين المزيد من مشاريع البنى التحتية التعليمية في مختلف المناطق، عبر تشييد مبانٍ أكاديمية ومدارس جديدة ضمن الجهود المبذولة للارتقاء بمستوى التعليم، باعتباره عصباً رئيسياً للتنمية.

تطوّر المسيرة التعليمية

من جانبه، رفع وزير التربية والتعليم الدكتور محمد بن مبارك جمعة، أسمى آيات الشكر وعظيم الامتنان إلى المقام السامي لحضرة صاحب الجلالة ملك البلاد المعظم - حفظه الله ورعاه، وصاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء - حفظه الله، على الدعم الكبير والمستمر للمسيرة التعليمية، معرباً عن شكره وتقديره لمعالي نائب رئيس مجلس الوزراء على تفضله بافتتاح مدرسة الازدهار الابتدائية للبنات، التي يأتي تشييدها في إطار تنفيذ المبادرة رقم (10) من مشروع تطوير الهيكل المؤسسي لوزارة التربية والتعليم، والمتعلقة بالخطة الشاملة للبنيةالتحتية للسنوات العشر القادمة، والتي تشمل إنشاء 18 مدرسة جديدة موزعة على محافظات المملكة بمواصفات متطوّرة تواكب العصر.

> تكلفة إنشاء المدرسة أكثر من 4.5 ملايين دينار بدعم من الصندوق الكويتي

> المدرسة تتضمن 33 فصلاً دراسياً وملاعب وصالات متعددة الاستخدام وعدة مختبرات

> التصميم يتميز بنظام تكييف مركزي ومباني خضراء صديقة للبيئة موفرة للطاقة

"الصندوق الكويتي" استعرض إسهاماته البيئية في مؤتمر المناخ (Cop27)

سمو ولي العهد: خلق فرص أقتصادية ضخمة تعود بالنفع على الأجيال القادمة

حضور مميز سجله الصندوق الكويتي للتنمية خلال مشاركته في فعاليات الدورة 27 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ (COP27)، والتي أقيمت في مدينة شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية، خلال شهر نوفمبر 2022، حيث سلط الصندوق الضوء على جهوده وإسهاماته الكبيرة في المُحافظة على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

وبحثت الفعَّاليَّات التي شارك فيها قادة وزعماء ونحو 40 ألف مُشارك من 197 دولة، وعشرات المنظمات الدولية والإقليمية إيجاد أرضية مُشتركة من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن الخلافات في عدة قضايا مُهمة، من أبرزها الحد من انبعاثات الاحتباس الحراري، والتكيف مع الآثار الخطيرة للتغيُّرات المناخية، وكذلك مطالب الدول النامية بتمويلات تعويضية لمُواجهة الخسائر والأضرار الناتجة عن تداعيات تغير المناخ.

وسجلت الكويت مُشاركة مميزة، من خلال وفد رسمي رفيع المستوى، بالإضافة إلى مُشاركة عدة جهات أخرى من الدولة، في مقدمتها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وممثلين عن شركات القطاع النفطي، والهيئة العامة للبيئة، والجمعية الكويتية لحماية البيئة.

تعاون إقليمي

وألقى ممثل حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح – حفظه الله ورعاه، سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح – حفظه الله، كلمة دولة الكويت في مؤتمر النسخة الثانية من قمة مبادرة الشرق الأوسط الأخضر، الذي عقد على هامش مؤتمر المناخ (COP27).

وقال سموه: "يسرني – في البداية، أن أنقل لكم تحيات أمير دولة الكويت سمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح – حفظه الله ورعاه، وتمنيات سموه لكم بالتوفيق والنجاح للوصول إلى الأهداف المنشودة لمبادرة الشرق الأوسط الأخضر بنسختيها: الأولى والثانية".

وأضاف "يشرفني في مستهل كلمتي أن أرفع أسمى آيات الشكر والعرفان إلى حكومة جمهورية مصر العربية الشقيقة لما لمسناه من حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة والإعداد المميز للدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ".

كما أغتنم هذه المناسبة لأتقدم بخالص الشكر والتقدير للمملكة العربية السعودية الشقيقة على إطلاقها النسخة الثانية من قمة مبادرة الشرق الأوسط الأخضر، تزامناً مع انعقاد مؤتمر الأطراف السابع والعشرين لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، حيث تُعتبر هذه المُبادرة نقطة تحوُّل هامة لمنطقة الشرق الأوسط في العمل المناخي، وأساساً للتعاون الإقليمي في مكافحة آثار تغير المناخ، وهو ما يُعبر عن الرغبة الصادقة لدولنا الإقليمية في تنفيذ بنود اتفاق باريس للمناخ، وتحقيق أهداف ومؤشرات التنمية المُستدامة 2030.

إن دولة الكويت تؤكد التزامها بالقرارات والمُبادرات الخليجية والإقليمية والدولية المعنية بالبيئة، فقد تضمنت رؤية "كويت جديدة 2035" ركيزة أساسية محورها بيئة معيشية مُستدامة تسعى من خلالها إلى تحقيق الاستدامة البيئية والإيفاء بتعهداتها البيئية أمام المجتمع الدولي.. كما أن دولة الكويت مُلتزمة بكافة معايير التعاون مع الأمم المتحدة في تنفيذ مشاريعها البيئية المُخصصة لها.

وفي هذا الصدد، فقد شرعت الكويت في تنفيذ عدد من المشاريع مثل: مشروع الوقود البيئي، ومشروع مصفاة الزور العالمية، ومشروع مناولة الكبريت، ومشروع خط الغاز الخامس.

وتابع سموه بالقول: "لا شك أن مبادرة الشرق الأوسط الأخضر بإشراف أخي صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله، تحقق الكثير من التطلعات البيئية على المستويين الإقليمي والدولي من خلال العمل برؤية مُوحدة، فضلاً عن الفوائد المرجوة منها على المستوى الوطني".

زيادة المسطحات الخضراء

وتابع سمو: "ومن هذا المكان تجدد دولة الكويت تأكيدها على سعيها الدؤوب للقيام بمشاريع واعدة ضمن هذه المبادرة لزيادة المُسطحات الخضراء من خلال التشجير وزيادة الغطاء النباتي وإقامة المحميات الطبيعية والاهتمام بالسياحة البيئية للمُساهمة في الوصول إلى الحياد الكربوني خلال منتصف القرن الحالي، مما سيتوج بأثر إيجابي في مجال البيئة وخلق فرص اقتصادية ضخمة تعود بالنفع على الأجيال القادمة، وفتح آفاق جديدة لمستقبل أخضر مستدام".

كما تجدد الكويت دعمها الكامل لجهود شقيقتها الكبرى المملكة العربية السعودية، والتزامها بما يتفق عليه في ضوء إمكانياتها ومواردها، ولن تدخر جهداً أو دعماً أو امتثالاً لتحقيق التوصيات التي تتوصل إليها هذه المبادرة بكافة نسخها.

واختتم سموه بتقديم الشكر لجميع القائمين على عقد أعمال هذه القمة، داعياً المولى العلي القدير أن يهيئ لنا سبل الرشاد لتحقيق ما نتطلع إليه جميعاً من خير وتقدم وازدهار لدولتنا والدول الشقيقة والصديقة.

حلقات حوارية لـ "الصنـدوق"

وقد شارك الصندوق الكويتي خلال المؤتمر بحلقات حوارية، أقامها كل من المستشار الأول الاقتصادي طارق المنّيس، والمستشار الأول الهندسي الدكتور محمد صادقي، حيث سلطا الضوء على دور الصندوق ومساهماته التنموية في المُحافظة على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، وناقشا أزمة الطاقة المتزايدة والتركيزات القياسية لغازات الاحتباس الحراري.

وأكد المنّيس في محاضرة قدمها بعنوان "دور الصندوق في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المُستدامة في الدول النامية"، أهمية الدور الذي يؤديه الصندوق الكويتي في دعم وتحقيق التنمية المُستدامة للدول النامية.

واستعرض المنيس خلال المحاضرة، أمام عدد من المهتمين والمختصين، إسهامات الصندوق في تقديم المُساعدات والمشاريع التنموية، وصولاً لتحقيق التنمية المستدامة عبر قطاعات: الزراعة، والصحة، والمياه، والصرف الصحي، والطاقة وغيرها.

مُساهمات مؤثرة

وبدوره، قدّم د. محمد صادقي محاضرة بعنوان "مشروع العواصف الرملية والترابية: تعاون في مُكافحة تغير المناخ"، بمُشاركة رئيس بعثة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) لدول الخليج العربية د. أميرة الحسن.

وأشار صادقي في المحاضرة إلى أن مُساهمة الصندوق في تمويل مشروع "التكيف والصمود للعواصف الرملية والترابية العابرة للحدود بين العراق والكويت" بمنحة مقدارها 4 ملايين دينار كويتي، تأتي تحقيقاً لمجموعة من أهداف التنمية المستدامة، ومن أبرزها الهدف 11 المعني بخلق مدن ومجتمعات محلية مُستدامة.

وقال إن هذا المشروع البيئي يهدف إلى التقليل من فرص حدوث العواصف الترابية، لتوفير بيئة أكثر أماناً ومردوداً إيجابياً صحياً واقتصادياً على الأجيال الحالية والقادمة.

وأفاد بأن المشروع سيُسهم أيضاً في تحقيق الهدف 13 المعني بتوسيع نطاق تدابير التخفيف من آثار تغيّر المناخ والتكيف معه، والهدف 17 المعني بتعزيز الشراكات العالمية والتعاون في تحقيق الأهداف الإنمائية.

وكان الصندوق الكويتي للتنمية من ضمن جناح الكويت المُشارك بالمؤتمر الأممي، تحت شعار "التنفيذ من أجل الناس والكوكب".

المُحافظة على البيئة

ويعطي الصندوق اهتماماً كبيراً للقطاع البيئي، وأصبح هذا القطاع يمثل إحدى أولويات العمل في المرحلة الحالية. وعلى الرغم من أن المشروعات التي يُسهم الصندوق في تمويلها تُحددها الدول المُستفيدة، وتتم المُوافقة عليها بعد أن يتأكد الصندوق من سلامتها الفنية وجدواها الاقتصادية، إلا أن الصندوق عادة ما يعمل على تشجيع الدول على تنفيذ المشروعات التي من شأنها الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئة ومصادر الطاقة المتجددة، نظراً لأن هذه المشاريع تُسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبالتالي تُشكّل خطوة مُهمة في سبيل تحقيق الأهداف التنموية.

ويُشجع الصندوق على تنفيذ مشاريع الطاقة النظيفة ذات الأثر المحدود على البيئة مثل: طاقة الرياح، وطاقة المياه، والطاقة الشمسية، بالإضافة إلى الاهتمام بتحديث وتطوير وإنشاء محطات توليد الكهرباء الحرارية، سواء الجديدة أو القائمة، لرفع كفاءتها التشغيلية والحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وانبعاثات الغازات الضارة الأخرى.

تحقيق التنمية المستدامة

ويتبنى الصندوق الكويتي ضمن مشاريعه الأهداف التنموية التي أعتمدها المجتمع الدولي لتحقيق التنمية المستدامة، لذلك نجد العديد من المشاريع التي يمولها تتضمن طرقاً وحلولاً تُساعد في المُحافظة على البيئة والموارد الطبيعية في شتى القطاعات، مثل: الزراعة، والنقل، والطاقة، والمياه، والصرف الصحي، كما يؤكد الصندوق من خلال مشاركاته في العديد من المؤتمرات والورش على أهمية توفير موارد للأجيال الحاضرة والمستقبلية، وذلك عبر المحافظة على الموارد المُحدودة واستغلالها بشكل أفضل وبكفاءة عالية.

وعلى مدى الأعوام الماضية، ساهم الصندوق الكويتي في العديد من المشاريع التي تخدم البيئة، حيث قام الصندوق بتخفيف التداعيات البيئية الناجمة عن انحسار بحر أرال الواقع في آسيا الوسطى، وبحيرة كورلي في جمهورية غانا، والحد من الاشعاعات الناجمة عن انفجار مفاعل تشرنوبل والتي امتدت آثارها إلى جميع مناطق العالم ومنها الكويت. كذلك قام الصندوق مؤخراً بالمساهمة في تنفيذ مشروع للحد من ظاهرة الغبار والعواصف الرملية والأتربة العابرة للحدود بين دولة الكويت وجمهورية العراق، وهو الأمر الذي تعاني منه دول الإقليم كافة.

الكويت... والحياد الكربوني

وتستهدف دولة الكويت تحقيق الحياد الكربوني والتحوُّل نحو الطاقة الخضراء، ومن يراقب المشاريع التي أطلقتها الدولة وأنجزت بعضها، خصوصاً في قطاع النفط والغاز، يتضح له جدية هذا التوجه.

وتوجه الكويت إلى الحياد الكربوني يُعتبر ترجمة حقيقة

للتنمية المستدامة، والتنمية التي تصبوا إليها الدولة، إذ تستهدف رؤية "كويت جديدة 2035" الحد من الغازات الدفيئة، وسن التشريعات والقوانين ذات العلاقة بهذا الهدف.

واستراتيجية الكويت للوصول إلى الحياد الكربوني تتجلى في العديد من المشاريع التنموية التي نفذتها وتنفذها الدولة، والتي كان آخرها مشروع الوقود البيئي، والذي يُعدّ أحد أهم وأضخم المشاريع في تاريخ القطاع النفطي الكويتي، ويلبي المتطلبات والاشتراطات البيئية في مختلف الأسواق العالمية، لاسيما تخفيض نسب الكبريت والمعادن وبقية الشوائب الأخرى في المشتقات النفطية لتكون صديقة للبيئة. كما تنفذ الكويت عدداً من المشاريع النفطية الأخرى التي تهدف إلى خفض الانبعاثات الكربونية، مبنية على مبادئ الاقتصاد الدائري للكربون، وتهدف تلك المشاريع إلى تقليل حرق الهيدروكربونات، وتحقيق كفاءة استخدام الطاقة، والتحوُّل إلى الوقود النظيف والطاقة المتجددة.

وقد قطعت شوطاً كبيراً وبشكل طوعي ومدروس وبحسب الإمكانيات المتاحة لإعادة تأهيل المنشآت النفطية والصناعية والتوجه إلى مصافي تكرير النفط الحديثة لإنتاج الوقود البيئي النظيف.

وتسعى الكويت لتبني استراتيجية وطنية لتخفيض الكربون حتى عام 2050 مبنية على الاقتصاد الدائري للكربون، والعمل على تعزيز الحد والتخلص وإعادة استخدام وإعادة تدوير الغازات الدفيئة، بالإضافة إلى سن التشريعات والقوانين ذات العلاقة بالحد من الانبعاثات والتكيف مع آثارها السلبية على المستوى الوطني، وذلك تماشيا مع الالتزامات البيئية المحلية والإقليمية والدولية.

علاوة على ذلك، تولي الكويت اهتماماً كبيراً بتنويع مصادر الطاقة في البلاد من خلال إدخال الطاقات المُتجددة، واستبدال الوقود الاحفوري بالغاز المُسال لضمان استدامة امدادات الطاقة للأجيال القادمة.

توصيات المؤتمر

وقد شدّدت مسودة الإعلان الختامي الصادرة عن المؤتمر على ضرورة الالتزام بتحقيق 1.5 درجة مئوية كحد أقصى لارتفاع درجات الحرارة. وما تزال هناك فجوة كبيرة بين هدف تقليص الانبعاثات قبل حلول عام 2030، والتعهدات والجهود التي تجري على أرض الواقع لتحقيق هدف الوصول إلى 1.5 درجة مئوية.

ويحذر علماء المناخ من أنه حتى لا يصل كوكب الأرض إلى وضع كارثي، لا بد من كبح ارتفاع درجة الحرارة العالمية عند 1.5 درجة مئوية.

وأورد نصّ المسودة دعوة لإجراء تخفيضات عميقة وعاجلة للانبعاثات الحرارية، كما ورد في الفقرة 13 من المسودة دعوة أخرى لتسريع التحوُّل صوب الطاقة النظيفة.

وأتت الدعوة إلى التخفيض التدريجي لطاقة الفحم نصاً صريحاً في الفقرة 15 من المسودة الثانية، كما ورد في باقي الفقرة دعوة لتقنين الاستهلاك غير الفعال للوقود الأحفوري.

وفي الفقرة 38، جرت المطالبة بخطط مناخية جديدة بحلول عام 2023. ودعت الفقرتان 55 و56 جميع بنوك التنمية إلى مواءمة التمويل مع اتفاقية باريس، والدعوة إلى خريطة طريق لمضاعفة تمويل التكيف مع التغير المناخي بحلول عام 2025 إلى 40 مليار دولار.

وخلال القمة كانت هناك 5 قضايا خلافية، وهي: تمويل الخسائر والأضرار، وبرنامج عمل التخفيف من الانبعاثات، والهدف العالمي المتعلق بالتكيف والتمويل المتصل به، وقضايا تمويل المناخ، والمادة 6 من اتفاقية باريس الخاصة بإنشاء ودعم سوق دولية لتعويضات الكربون.

أهم إنجازات المؤتمر

وقد أقر المؤتمر صندوق "الخسائر والأضرار" لتعويض الدول النامية عن الأضرار التي تتكبدها جراء التغير المناخي، ومُساعدتها على تحمل التكاليف الفورية للتداعيات الناجمة عن هذا التغير، وذلك بعد مفاوضات شاقة طالبت خلالها الدول النامية بتعويضات من الدول الغنية الملوثة عن الأضرار الناجمة عن تداعيات التغير المناخي.

وتمثلت أهم الإنجازات الأخرى التي أقرها المؤتمر في التالي:

1 – مناقشة قضايا الأمن الغذائي لأول مرة في مؤتمرات المناخ، والاعتراف بعلاقة أزمات التنوع البيولوجي بتغيرات المناخ، والإجماع على ضرورة إنتاج طعام صحي ومغذي ومستدام وقادر على الصمود في وجه تغيرات البيئة.

2 – تضمين ملف المياه للمرة الأولى كوسيلة لمُكافحة تغير المناخ، ما يعني إدخال المياه في القطاعات المستحقة للتمويل المناخي كجزء من سياسات التخفيف والتكيف.

3 – إضافة مصطلح "الحلول المستندة إلى الطبيعة" لأول مرة في البيان الختامي للمؤتمر وتخصيص قسم عن "الغابات" وحمايتها.

4- زيادة أرقام التمويل من عدة دول لمُواجهة مخاطر المناخ.

5- رفع سقف التعهدات الدولية بخفض انبعاثات الغازات لمُواجهة مخاطر التغير المناخي.

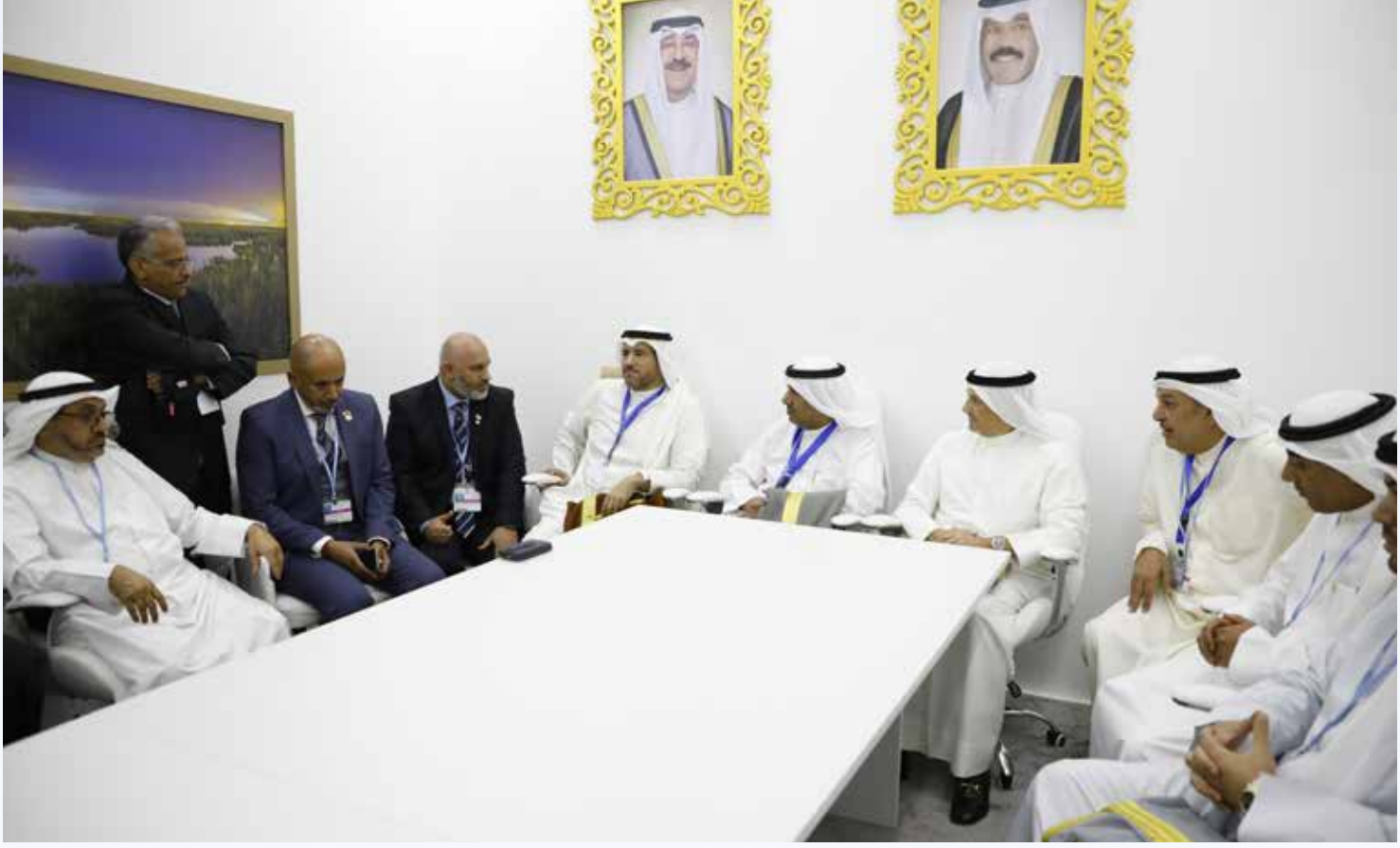

شـــــباب الكـويـت

د. بدر الملا

أعرب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير النفط د. بدر الملا خلال زيارته جناح دولة الكويت بالمؤتمر مع وزير الخارجية الشيخ سالم عبدالله الجابر الصباح، عن سعادته وفخره بالشباب الكويتي المشارك في المعرض وأعضاء الوفد التفاوضي الكويتي من جميع الجهات، سواء من القطاع النفطي، والصندوق الكويتي للتنمية، والهيئة العامة للبيئة، والجهات الأخرى الداعمة لجهود الكويت في المسائل المُهمة المُتعلقة بالبيئة ومُعالجة الانبعاثات، مؤكداً أنهم يقومون بجهود حثيثة ويعملون لأكثر من 12 ساعة يومياً.

وأوضح الملا أنه اجتمع مع الفريق التفاوضي واستمع لما يطرحونه من أفكار تعكس قدراتهم التفاوضية.

وأشار إلى ضرورة الاهتمام بحل مُشكلات تغير المناخ داخل دولة الكويت، خاصة مع الحرص الإقليمي والدولي بهذه القضايا، مشدداً على أن المهمة ليست سهلة وتحتاج إلى تضافر الجهود داخل الدولة.

الكويت... إسهامات بيئية مميزة إقليمياً ودولياً

تُعتبر قضية تغيّر المناخ أحد التحديات الرئيسية في عصرنا، وتُشكّل ضغطاً كبيراً على مجتمعاتنا وعلى البيئة، فالآثار العالمية لتغير المناخ واسعة النطاق ولم يسبق لها مثيل من حيث الحجم والتأثير.

واستجابة للتحديات العالمية المتزايدة أطلقت الأمم المُتحدة 17 هدفاً جديداً للتنمية المُستدامة لعام 2030، تهدف إلى التركيز على التنمية الدولية في ثلاث أبعاد هي: الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية.

وتواصل دولة الكويت اسهاماتها المميزة إقليمياً ودولياً للحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، حيث شاركت بفعالية في برنامج آلية التنمية النظيفة ضمن "بروتوكول كيوتو"، كما أنه وامتثالاً منها لبنود اتفاق باريس للمناخ، قامت بتحديث وثيقة مُساهماتها المحددة وطنياً، إذ تُساهم بحزمة من المشاريع التنموية مبينة على رؤية من شأنها تجنب ازدياد الغازات الدفيئة من إجمالي انبعاثاتها حتى عام 2035، كما تمّ إقرار خطط وبرامج التنمية المُستدامة على المستوى الوطني من أجل الانتقال إلى نظام اقتصادي منخفض الانبعاثات من الكربون المكافئ، بناءً على توقعات انبعاثاتها المستقبلية في أنماط العمل المعتادة للفترة ما بين 2015 و2035.

وبالإضافة إلى ما سبق، تهتم الكويت كثيراً بالمحميات الطبيعية لتصل إلى 15% من إجمالي مساحة الدولة، مع زراعة نبات "المانجروف" في السواحل والجز الشمالية بهدف حجز وتخزين الكربون.

الزميلة سارة الشخص تحاور السيد شريف الخياط

شريف الخياط

رئيس وفد الهيئة العامة للبيئة

"ان دولة الكويت تشارك، في الدورة 27 لمؤتمر الدول الأطراف في إتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ، بوفد يضم جميع جهات الدولة ذات العلاقة بموضوع تغير المناخ.

إلا أن ما يميز الحضور الكويتي في هذه النسخة من الفعالية الدولية، المنعقدة في مدينة شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية، هو مشاركة الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ضمن الوفد الكويتي.

فالكثير من زوار وضيوف المؤتمر لا يعرف عن نشاط هذا الصندوق وعن المبالغ التي صرفها في سبيل انشاء واعداد مشاريع تنموية ضخمة في معظم الدول النامية.

فتلك الجهود التي قام بها الصندوق تعد بمثابة الدور المشرف لدولة الكويت في تعزيز التنمية في الدول النامية من خلال مشاريع تغطي كافة القطاعات الحيوية كالزراعية والطرق والنقل وإنتاج الكهرباء.

ولذلك، فان الصندوق الكويتي للتنمية يبذل جهودا كبيرة في مجابهة ومواجهة تغير المناخ في تلك الدول.

فكل التحية والتقدير لهذه المشاركة المميزة للصندوق الكويتي في مؤتمر الأطراف 27، ونتمنى مشاركة الصندوق في جميع المؤتمرات والفعاليات الإقليمية والدولية المقبلة المرتبطة بقضايا البيئة وتغير المناخ."

د. محمد صادقي

"ان هذا المؤتمر بالطبع من المؤتمرات الكبيرة جدا التي تتعلق بالتغير المناخي وتأثيره على البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية في كل العالم، بما في ذلك الدول الغنية والدول الفقيرة والدول النامية".

"تهمنا المشاركة في مثل هذا النوع من المؤتمرات

لأن أكثر الدول المتأثرة بالتغيير المناخي هم الدول النامية. وبهمنا في الصندوق الكويتي للتنمية التعرف في البداية على جميع التحديات الموجودة، وكذلك على الحلول. فلذلك، نرغب بأن يكون الصندوق الكويتي جزء من هذه الحلول".

"نحن متواجدون في هذا المحفل الدولي الكبير لنتعرف على الحلول الموجودة للمشاكل البيئية، وخاصة تلك الناتجة عن التغير المناخي والذي أصبح الان واقعا ملموسا. ولهذا، فقد أصبح لزاما علينا هنا في الصندوق الكويتي ان نتكيف مع هذا الواقع من ناحية مؤسسية وناحية طبيعة والية تنفيذ المشاريع، وهذا هو مطلب من إدارة الصندوق وكذلك من العاملين في الجهات المستفيدة من مساهمات الصندوق

الدكتور محمد صادقي خلال المؤتمر

بأن يكون هناك تنسيق لتحديث مساهمات الصندوق بطريقة عملية ويمكن الاستفادة من مساهمات الصندوق في تخفيف العبء من المشاكل والكوارث البيئية، وخاصة الناتجة عن التغير المناخي".

الشيخ عبد الله الصباح:

"ان مشاركة دولة الكويت في COP27 في شرم الشيخ تعكس مدى اهتمام حكومة الكويت في موضوع البيئة والتغير المناخي. ومشاركة الصندوق الكويتي للتنمية في هذا المؤتمر للمرة الأولى تعكس أيضا اهتمام واتجاه جديد من قبل إدارة الصندوق في ان يهتم بمشاريع ذات مردود بيئي واعتماد بيئة نظيفة في مشاريعكم المستقبلية".

"فلذلك، أود ان أتقدم بالشكر للصندوق الكويتي على هذه المشاركة وأتمنى ان يكون له دور ومشاركات أكبر في مثل هذه الفعاليات الأممية المقبلة".

الشيخ عبد الله أحمد الحمد الصباح مدير الهيئة العامة للبيئة

بقلم د. حميد الرشيدي/ مستشار هندسي في الصندوق الكويتي للتنمية

المساهمات المحددة وطنياً لمواجهة التغير المناخي تحدياتها .. دورها .. أهميتها

يواجه العالم تحديات مناخية متواترة تتشابك في تداعياتها الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، ولها آثار سلبية تمتد أبعادها على كافة مظاهر الحياة وعلى وجه الخصوص الظروف المعيشية للشعوب.

وقد أصبحت الظواهر الجوية أكثر تواتراً وشدةً نتيجة لتقلبات المناخ، فمعدل الإحترار العالمي إرتفع 1.1 درجة مئوية مقارنة بمعدلات ما قبل الثورة الصناعية، حيث طالت كل دول العالم وبخاصة الدول النامية. وفي حال إبقاء معدل الإحترار في حدود 1.5 درجة مئوية، فمن المتوقع تراجع إجمالي الناتج المحلي للدول النامية بنسبة 13 % في منتصف القرن الحالي.

في هذا السياق، تواجه الدول النامية تحديات كبرى في مواجهة الكوارث الطبيعية المصاحبة لتغير المناخ. وتعتبر هذه الدول الأكثر تعرضاً للظواهر المناخية المتطرفة رغم أن هذه الدول تتحمل فقط نسبة 2 % من إجمالي حجم إنبعاثات غازات الإحتباس الحراري العالمي.

ولقد شهدت باكستان خلال شهري يونيو – أغسطس 2022 فيضانات ألحقت أضراراً جسيمة طالت حوالي 15 % من عدد السكان وأسفرت عن خسائر بشرية، وأضرار في البنية التحتية والمنشآت الحيوية وإتلاف جزء كبير من الأراضي الزراعية وقدرت بحوالي 14.9 مليار دولار أمريكي، وتسببت هذه الفيضانات في تراجع مكاسب التنمية التي حققتها باكستان.

لذا فقد بينت الأزمة الحاجة الملحة للإستثمار في التأهب للكوارث والقدرة على التكيف معها، وخاصة تنمية البنية التحتية القادرة على تحمل التقلبات المناخية إلى جانب تعزيز دور المؤسسات وبناء مجتمعات مرنة، وتبرز أهمية تلك

الإصلاحات بوضوح في الدول الجزرية الصغيرة النامية نظراً لتعرضها للصدمات المناخية.

وفي هذا السياق، ظهر الكثير من المساعي الدولية والمبادرات السياسية لتوحيد الرؤى نحو العمل المناخي، وكان من أبرزها إتفاق باريس للمناخ لبذل المزيد من الجهود لمواجهة تحديات التغير المناخي من خلال تعزيز المحادثات العالمية للحد من ظاهرة الإحتباس الحراري والإستمرار في حشد الدعم المالي، وأيضاً تحديد برنامج تنفيذ مشاريع التخفيف والتكيف للإستجابة لتأثيرات تغير المناخ. وكان هدف إتفاق باريس خفض مستويات إنبعاثات غازات الإحتباس الحراري لإحتواء إرتفاع درجة الحرارة على مستوى العالم في حدود 1.5 درجة مئوية بحلول منتصف القرن الحالي.

ويتضمن إتفاق باريس بنداً يخص المساهمات المحددة وطنياً، وهي خطة عمل مناخي ملزمة لكل طرف بوضع مساهمة محددة وطنياً وتحديثها كل خمس سنوات وتحديد مدة وآلية تنفيذها.

تضع الدول من خلال مساهماتها المحددة وطنياً أهدافاً للتخفيف من إنبعاثات غازات الكربون، وخططاً للتكيف مع تغير المناخ بالإضافة إلى التدابير اللازمة لكل قطاع والمتطلبات المالية، ووضع برنامج عمل يساهم في إسراع زيادة الطموح في مجال التخفيف ومستوى التنفيذ في هذا العقد. وتقوم بعض الدول الآن بالربط بين المساهمات المحددة وطنياً وخطط التنمية، وتأتي الخطط الأكثر طموحاً من الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل كيريباتي.وتشهد تلك الدول إرتفاعات في مستوى سطح البحر بسبب تغير المناخ والذي قد يغمر أجزاء من أراضيها، لذلك ترى هذه الدول أن العمل المناخي حاجة ملحة.

وتحدد الإتفاقية مبادئ متعلقة بالمرونة والشفافية والإتساق والقابلية للمراجعة، علماً بأن المساهمات المحددة وطنياً ليست ملزمة قانونياً؛ وعليه فإن إطار الشفافية هذا يساهم في محاسبة البلدان على أهداف التخفيف الخاصة بها.

وتواجه عمليات تحقيق المساهمات المحددة وطنياً تحديات مستمرة بسبب العوامل الخارجية ؛ فقد أدت الحرب الروسية – الأوكرانية إلى إرتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية، كما أن الإرتفاع الأخير في معدلات التضخم حول العالم تسبب في تشدد كبير في الأوضاع المالية وتحول ملحوظ في السياسات النقدية للدول عبر القيام بإتخاذ إجراءات تساعد في تخفيف حدة الأزمة المالية.وجاءت هذه الأزمة في ظل مرحلة التعافي للمجتمع الدولي من آثار جائحة كورونا التي تسببت في تراجع الأنشطة الإقتصادية وزيادة الإنفاق على القطاع الصحي. وتشكل تلك الصدمات تداعيات واضحة على صعيد تراجع قدرة الإقتصاد على النمو، وينعكس ذلك على قدرة الدول على تخصيص الدعم المالي اللازم لتمويل العمل المناخي.

وتتنامى التحديات التي تواجهها المساهمات المحددة وطنياً في سلم أولويات الدول النامية حيث لاتزال الحاجة ملحة لتحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر في السنوات الأخيرة. ويعد التصدي لأزمة المناخ مع تحقيق الإحتياجات الإنمائية الضرورية التحدي الأكبر، لذلك أصبح من الضروري دمج المساهمات المحددة وطنياً في عملية التنمية لتحقيق الإنتقال إلى مسار إنمائي منخفض الكربون وقادر على الصمود على أن يصاحب ذلك النمو الإقتصادي ومكافحة الفقر والبطالة.

ويتطلب تحقيق المساهمات المحددة وطنياً خبرات فنية ودعم قدرات المؤسسات وتوفر التكنولوجيا الحديثة، بالإضافة إلى الظروف الخارجية المناسبة للتحول الهيكلي، ويشمل ذلك الأنشطة الإقتصادية والمجتمعية مثل الطاقة والصناعة والزراعة والنقل والمؤسسات والأفراد وجمعيات النفع العام، كذلك تحتاج إلى تعاون عدة جهات فاعلة حكومية وغير حكومية، ومراجعة عمليات الإنتاج والإستهلاك.

لذلك، ونظراً لهذه التحديات، لجأت العديد من الدول إلى

إعتماد مساهمات محددة وطنياً مشروطة بتوفر التمويل والدعم الفني والإستقرار الإقتصادي العالمي، وهو ما يبرز دور المؤسسات التنموية في سد الثغرات وتقديم المشورة الفنية والدعم المالي للدول النامية في إطار المساعدة على تحقيق أهدافها المناخية والتنموية.

وعلى الرغم من تراكم التحديات، إلا أن المساهمات المحددة وطنياً تفتح آفاق الأمل في أن تُحدث الجهود المبذولة تحول يجنبنا الآثار السلبية لتغير المناخ.ويُعتبر إلتزام دول الأطراف بإعلان مساهماتها وتحديثها خطوة تحفز على زيادة الطموح نحو تحقيق الأهداف المناخية.

وقد قامت 151 دولة مسؤولة عن إنتاج حوالي 81 % من إجمالي حجم الإنبعاثات العالمي، بتحديث مساهماتها عام 2021، منها 91 دولة حددت أهدافاً أكثر طموحاً، بينما الدول الستون المتبقية أعادت ذات المساهمات السابقة وأخرى قدمت مساهمات جديدة.

ووفق ما ورد في تقرير معهد الموارد العالمية، فمن المتوقع أن تسهم المساهمات المحددة وطنياً الحالية في خفض حجم إنبعاثات الغازات الدفيئة بحلول 2030 بحوالي 5.5 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون أي ما يعادل 7 % من مستوى الإنبعاثات لعام 2019 .ويُستدل على ما تقدم، أن تطور العمل المناخي على أرض الواقع حتى الآن لا يحدث بوتيرة تتفق مع تحقيق أهداف إتفاق باريس، ويتطلب إحتواء الإحترار العالمي في حدود 1.5 درجة مئوية جهوداً مضاعفة خاصة من الدول المتقدمة.

وقد دلت التجارب بدءاً من إتفاق باريس حتى مؤتمر شرم الشيخ عن تفاوت الأولويات لدى الدول الأطراف في تخصيص الموارد للتنمية المستدامة أو النمو منخفض الكربون، وقد إنعكس ذلك التوجه على أوضاعها الإقتصادية والإجتماعية والبيئية ؛ لذا يتعين على المجتمع الدولي إيجاد حل توافقي يقارب مصالح الدول ويعمل على معالجة التناقضات بين إحتياجات وأولويات الدول المتقدمة والدول النامية.

إن الوضع الحالي للمساهمات المحددة وطنياً يستدعي جعلها أكثر طموحاً، ويتطلب ذلك بذل الجهود في دعم البحث العلمي ووضع السياسات السليمة لتسريع التحول إلى إقتصادات منخفضة الكربون، كما يتطلب تنفيذ المساهمات توفر موارد كافية وبيئة خارجية مناسبة، إلى جانب موارد مالية ضخمة وقدرة عالية على مقاومة الصدمات الخارجية.

ختاماً، وفي ظل تزايد الإحتياجات التنموية، يتوجب على الدول النامية تحقيق التكامل بين متطلبات المناخ والتنمية لتعزيز النمو منخفض الكربون والقادر على الصمود في مواجهة تغير المناخ، وكذلك فإن تلبية المساهمات المحددة وطنياً وأهداف التنمية المستدامة يجب أن يتم تحقيقها بشكل متزامن وأن لا يطغى أحدها على الآخر، كما لا يجب التركيز على أحدها دون الآخر.

مؤتمر COP 27

مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغيير المناخ يعمل سنوياً على إجراء المحادثات العالمية بشأن المناخ و إتاحة فرص للنظر في آثار تغير المناخ والبحث عن الحلول المناسبة.

أهداف المؤتمر

التخفيف

استخدام تقنيات جديد و مصادر طاقة متجددة أو جعل المعدات القديمة أكثر كفاءة في استخدام الطاقة أو تغيير ممارسات الإدارة أو سلوك المستهلك.

التكيف

تحديد وتقييم التقدم الذي تحرزه نحو تعزيز المرونة ومساعدة المجتمعات الأكثر ضعفاً عن طريق تقديم البلدان التزامات أكثر تفصيلاً وطموحاً في مكونات التكيف بخططها المناخية الوطنية.

وافقت البلدان المتقدمة على مضاعفة تمويل مشاريع التكيف الأقل، ويدعو العديد من أصحاب المصلحة إلى مستويات أكبر من تمويل التكيف لمطابقة المبالغ التي يتم إنفاقها الآن على التخفيف، على النحو المنصوص عليه في اتفاق باريس.

تمويل المناخ

أهم إنجازات المؤتمر

1. فرض إنشاء صندوق للخسائر والأضرار لتعويض الدول النامية
2. تضمين تطوير الطاقة المتجددة والنووية للمرة الأولى في وثائق المؤتمر

تكريم اليونيسيف

الكويت من أكبر الدول المانحة لأنشطة "اليونيسف" بمُساهمات بلغت 250 مليون دولار أمريكي

الصندوق الكويتي أحتفل باليوم العالمي للطفل

على هامش الفعَّاليَّات، كرَّمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) الصندوق الكويتي، وذلك تقديراً لجهوده التنموية ومُساهماته ومُبادراته الإنسانية والخيرية المتنوعة التي يقوم بها لخدمة الطفل والمجتمع وتحسين ظروف عيش أجيال من الأطفال في عدة مناطق في العالم، وأيضاً احتفالاً باليوبيل الماسي للصندوق.

وبمناسبة هذا التكريم، قال المدير العام للصندوق السيد مروان عبدالله ثنيان الغانم، إن دولة الكويت تُعتبر من أبرز وأكبر الدول المانحة لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة بمُساهمات بلغت 77 مليون دينار كويتي (نحو 250 مليون دولار أميركي) منذ عام 2010 وحتى تاريخه.

وأضاف الغانم أن للكويت بصمات واضحة في دعم الأطفال مُباشرة، عن طريق تقديم الدعم المالي للمنظمات المتخصصة بالأمومة والطفولة، حيث أضحت اليونيسف من أهم المتلقين لمنح دولة الكويت، نظراً لدورها الرائد في مجال الدعم المباشر وأنشطتها فيما يخص حماية الطفل وتحقيق رفاهيته.

وأوضح أنه منذ عام 2017 وحتى تاريخه، قدّم الصندوق الكويتي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة 7 منح بلغت قيمتها ما يُقارب 6 ملايين دينار كويتي (ما يُعادل حوالي 20 مليون دولار) لتمويل مشروعات المنظمة في مناطق مُختلفة، إضافة إلى منحة بقيمة 1.2 مليون دينار كويتي (ما يُعادل حوالي 4 ملايين دولار) للمنظمة لدعم خطة الاستجابة لجائحة فيروس كورونا في سوريا ضمن برنامج دعم مستقبل سوريا، وبتعهد دولة الكويت بمبلغ يقارب 40 مليون دينار كويتي (ما يُعادل 132 مليون دولار).

وأوضح أن الفترة المقبلة ستشهد أيضاً تقديم منحة جديدة بقيمة 615 ألف دينار (ما يُعادل حوالي 2 مليون دولار)، وهي في طَّورُ المُوافقة عليها من قبل مجلس إدارة الصندوق، لتمويل تجديد مدارس في لبنان ضمن مشروع الاستثمار في البنية التحتية لتعليم الأطفال والشباب.

ويتعاون الصندوق الكويتي مع اليونيسف منذ عام 2017، حيث بدأ هذا التعاون بمنحة الصندوق لمكافحة المجاعة في دول: اليمن، والصومال، وجنوب السودان، وشمال شرق أفريقيا.

ويسعى الصندوق دائماً لتحقيق المبادئ الإنسانية التي قامت عليها المواثيق والأعراف الدولية لحماية ورعاية الطفل، عبر تمويله مشاريع يكون أساسها العنصر البشري، وتحديداً في الجانب المتعلق بالأطفال، لذا أعطى الصندوق في السنوات الأخيرة اهتماماً كبيراً بمشروعات التنمية البشرية في مجالات التعليم والصحة، وغيرها من مجالات القطاع الاجتماعي، التي أصبحت تمثل إحدى أولويات العمل في المرحلة الحالية.

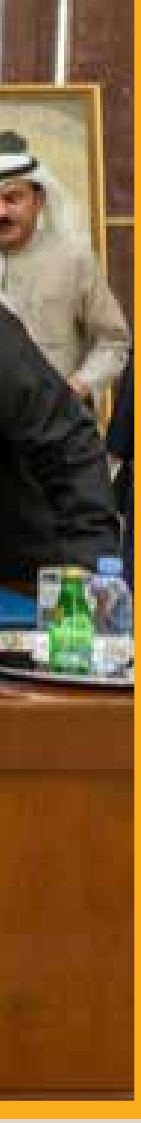

توقيع مذكرة تفاهم للتعاون الإنمائي بين الصندوق الكويتي للتنمية ووزارة الشؤون الخارجية والتجارة والتنمية لإتحاد كندا

أبرم الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية في الكويت بمقر وزارة الخارجية الكويتية مذكرة تفاهم للتعاون الإنمائي مع وزارة الشؤون الخارجية والتجارة والتنمية لإتحاد كندا، تهدف إلى إنشاء إطار للتعاون الفني والعمل المشترك بين الجانبين في مجالات تمويل التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الدول النامية والتنسيق الثنائي للإستجابة للأزمات الإنسانية والكوارث الطبيعية وتبادل المعلومات والخبرات الفنية.

وقد قام بالتوقيع على مذكرة التفاهم نيابة عن الصندوق الكويتي معالي الشيخ / سالم عبدالله الجابر الصباح، وزير الخارجية رئيس مجلس إدارة الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وبالنيابة عن وزارة الشؤون الخارجية والتجارة والتنمية لإتحاد كندا، معالي وزير التنمية الدولية والوزير المسؤول عن الوكالة الكندية للتنمية الاقتصادية لمنطقة المحيط الهادئ السيد/ هارجيت ساجان، وذلك على هامش زيارة معالية لدولة الكويت.

تسري هذه المذكرة لفترة سنتين قابلة للتجديد ومن المؤمل أن ينصب تعاون الأطراف على عدد من الأنشطة المحددة التي تناسب أغراض كل منها، خصوصاً في البلدان التي يوجد فيها لكلا الطرفين برامج نشطة. وتتلخص أهم مجالات التعاون الواردة في مذكرة التفاهم ما يلي :

1) التشاور حول سياسات التنمية الإقتصادية والإجتماعية والدعم الإنمائي والقضايا القطاعية ذات الاهتمام المشترك وتنسيق الجهود في المحافل الدولية والمؤسسات التنموية متعددة الأطراف، وتعزيز الروابط المؤسسية من خلال التعاون المؤسسي والزيارات الميدانية.

2) التنسيق حول العمليات والدعم الفني المقدم من كل طرف للدول المستفيدة، وتعزيز التعاون في القطاعات ذات الأولوية والتي من أهمها قطاع الصحة العامة والتعليم والنمو الاقتصادي المستدام والأمن الغذائي.

3) تبادل المعلومات حول المشاريع والبرامج القائمة في الدول الشريكة، والتنسيق حول المشاريع المؤهلة للدعم من كلا الطرفين، بما في ذلك عمليات المساعدات الإنسانية، مع التركيز على منطقة الشرق الأوسط وقارتي آسيا وأفريقيا، وذلك وفقاً للسياسات والأطر التشغيلية لكل طرف.

لوضع وتطوير خطة شاملة ومتكاملة لتقديم المُساعدات الإنسانية

الصندوق الكويتي شارك بإجتماع منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية

شارك وفد الصندوق الكويتي للتنمية في الاجتماع العالمي الأول لمقدمي التعاون الإنمائي، والذي عقد في العاصمة الفرنسية باريس، تحت رعاية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، بالتعاون مع لجنة المساعدة الإنمائية (DAC)، وذلك خلال الفترة من 14 إلى 15 فبراير 2023.

وقد شهد الاجتماع مشاركة 42 دولة، وعدد من المنظمات الدولية، حيث يُعدّ هذا الإجتماع خطة عالمية تهدف إلى عرض الإحتياجات الإنسانية، وتوفير الموارد اللازمة لتلبية الإستجابة لها، وإيصال أصوات الأشخاص المتضررين، لاسيما النساء والأطفال، وتشجيع الشركاء على المساهمة أكثر في العمليات الإغاثية والإنسانية.

الأول من نوعه

وافتتحت رئيسة لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، السيدة سوزانا مورهيد، فعاليات اليوم الأول من الاجتماع، حيث أكدت في كلمتها بهذه المناسبة، أن هذا الحدث يُعدّ الأول من نوعه، بهدف تسليط الضوء على الإحتياجات الإنسانية، وتطوير خطة شاملة ومتكاملة لتقديم المُساعدات الإنسانية، ومناقشة سبل تعزيز مشاركة المتضررين من الأزمات في تنفيذ العمليات الإنسانية على الصعيد العالمي، مشيرة إلى أن جميع هذه الجوانب مرتبطة بالتعامل الفعّال مع أزمة إنعدام الأمن الغذائي العالمية.

واستعرضت مورهيد التحديات الماثلة أمام وصول المساعدات الغذائية إلى مستحقيها، موضحة أن إعاقة وصول المساعدات في مناطق الأزمات يُعدّ أحد تلك التحديات، فقد يتم إيقافها أو سرقتها أو حتى تدميرها قبل أن تصل إلى من هم في أمس الحاجة إليها، مؤكدةً على أهمية تعاون المنظمات الإنسانية مع السلطات الإقليمية والقطرية لضمان الوصول الآمن للمساعدات، مع توفير الحماية للعاملين على إيصالها.

نشاط الصندوق ومساهماته

من جانبه، قدمّ السيد طلال البكر من الصندوق الكويتي للتنمية الشكر لرئيسة لجنة المساعدة الإنمائية، مؤكداً على أهمية هذا الإجتماع، وما تمّ طرحه ومناقشته خلاله.

وأستعرض البكر نشاط الصندوق الكويتي ومساهماته المستمرة في ملف الأمن الغذائي، منوهاً إلى نجاح حملة التبرع الرسمية التي أطلقتها دولة الكويت "الكويت بجانبكم" لدعم ضحايا زلزال تركيا وسوريا، حيث استطاعت جمع مبلغ تجاوز 20 مليون دينار كويتي (حوالي 66 مليون دولار أمريكي) خلال 12 ساعة فقط، مقدماً خالص التعازي للشعب السوري الشقيق والوفد التركي.

كما جرى خلال اليوم الأول بحث سبل التصدي لأزمة إنعدام الأمن الغذائي العالمية المتزايدة، وكيفية ضمان وصول أفضل للمساعدات الإنسانية، وتمّ التأكيد على المسؤولية المشتركة لجميع أصحاب المصلحة، وأهمية تعزيز الدبلوماسية الإنسانية.

فعاليات اليوم الثاني

وفي اليوم الثاني، إفتُتح الإجتماع من قِبل رئيسة لجنة المساعدة الإنمائية، ومدير مديرية التعاون الإنمائي لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، ووزارة تخطيط التنمية الوطنية الإندونيسية.

وألقت نائبة الأمين العام للأمم المتحدة كلمتها وملاحظاتها، وتمّ تقسيم اليوم إلى جلستين:

• الجلسة الأولى - العمل معاً للإستجابة للأزمات المتعددة وإعادة أهداف التنمية المستدامة إلى مسارها الصحيح:

وفي هذا السياق، أكد المشاركون على الحاجة إلى زيادة حجم المنح والقروض من أجل التنمية المستدامة، وتعبئة موارد محلية أكبر، وجعل الديون أكثر قابلية للإدارة، ونشر أدوات مالية مبتكرة أخرى.

وأشار مقدمو الخدمات إلى خطط لزيادة ميزانيات المساعدة الإنمائية الرسمية الخاصة بهم للإستجابة للأزمات الحالية.

وأشار آخرون إلى ضغوط الإنفاق المحلي وصعوبات المواجهة في توليد المزيد من المساعدة الإنمائية في إصلاح التمويل الدولي لهيكل التنمية المستدامة وفرصة لفتح المزيد من التمويل للبلدان النامية.

• الجلسة الثانية - العمل معاً للإستجابة للهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة (العمل المناخي):

وفي هذا الشأن، ناقش السيد احمد الصباح من الصندوق الكويتي للتنمية مع المشاركون الجهود المبذولة لتحقيق الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة، وتبادلوا أمثلة على العمل المشترك.

ولاحظ الكثير تأثر البلدان النامية بتغير المناخ، على الرغم من كونها مسؤولة عن حصة صغيرة من إنبعاثات الكربون العالمية. ويُعد دعم الشركاء من خلال التحولات العادلة أولوية بالنسبة لمعظم الناس.

وقد أكد 50 من ممولي التنمية الرسميين ضرورة مناقشة كيفية إعادة أهداف التنمية المستدامة (SDGs) إلى مسارها الصحيح والإستجابة لأزمة المناخ.

وقدّم الإجتماع منصة لمقدمي التطوير لمناقشة أفضل ممارسات التعاون الإنمائي وتعزيز الثقة وتطوير الشراكات والإتفاق على الإجراءات لتقديم أفضل نتائج التنمية، وأدلى صندوق النهضة الأفريقية والتعاون الدولي، بكلمة وملاحظات ختامية.

24 مليار دولار أمريكي

وكانت مجموعة التنسيق العربية تعهَّدت بتقديم تمويل مشترك بحلول عام 2030 بمبلغ تراكمي يبلغ 24 مليار دولار أمريكي؛ وذلك للتصدي لأزمة المناخ العالمية.

وأكدت المجموعة خلال الاجتماع الذي عقدته في نوفمبر 2022على هامش القمة العالمية للمناخ التي عقدت بمدينة شرم الشيخ المصرية، أن الالتزام التاريخي الذي حشدته مؤسسات مالية إنمائية إقليمية ودولية للفترة من 2023 – 2030، سيدعم تسريع انتقال الطاقة، وزيادة مرونة الغذاء والنقل والمياه والأنظمة الحضرية، وتعزيز أمن الطاقة لدى العملاء والدول الأعضاء.

وعقب الاجتماع قال رئيس البنك الإسلامي للتنمية – رئيس مجلس إدارة مجموعة البنك، د. محمد الجاسر، إن البنك الإسلامي للتنمية يفخر بدعم إعلان مجموعة التنسيق العربية للعمل المناخي، وإن الالتزام يأتي في الوقت الذي يقوم فيه البنك الإسلامي للتنمية بتكثيف مستوى تمويل المناخ في عملياته التي وصلت في عام 2021 إلى 31%، في حين وضع البنك هدفاً طموحاً يتمثل في حشد ما لا يقل عن 35% من تمويلاته للمناخ بحلول عام 2025.

من جانبه، أكد المدير العام لصندوق "أوبك" للتنمية الدولية، د. عبدالحميد الخليفة، أن التمويل الضخم لمجموعة التنسيق العربية يُمثّل عملاً حاسماً وجماعيّاً لمواجهة التحديات الأشد إلحاحاً في العالم، مطالباً بضرورة معالجة قضية العمل المناخي والتنمية في وقت واحد.

يُشار إلى أن مجموعة التنسيق العربية تُعدّ تحالفاً استراتيجيّاً، يهدف إلى إيجاد وتقديم حلول منسقة وفعَّالة للتمويل التنموي، وتضم: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وصندوق أبوظبي للتنمية، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وبرنامج الخليج العربي للتنمية، وصندوق النقد العربي، والبنك الإسلامي للتنمية، وصندوق "أوبك" للتنمية الدولية، وصندوق قطر للتنمية، والصندوق السعودي للتنمية.

يواصل اسهاماته في المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية

الصندوق الكويتي شارك في المنتدى الخليجي للتنمية المستدامة وإدارة النفايات

يواصل الصندوق الكويتي للتنمية اسهاماته محلياً وإقليمياً ودولياً للحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، حيث أعطى اهتماماً كبيراً للمشروعات التي تُساعد على التحوُّل نحو الطاقة الخضراء، وأصبح القطاع البيئي يمثل إحدى أولويات عمله بالمرحلة الحالية في ظل وجود توجه عالمي ورغبة بحل مُشكلات تغيُّر المناخ.

ويتطلب حل مشكلة تغير المناخ تضافر الجهود لمُواجهة هذا التحدي، والعمل معاً من أجل تحقيق الأهداف 17 للتنمية المُستدامة لعام 2030، التي أطلقتها الأمم المتحدة في عام 2016، لتحسين أحوال العالم وسكانه في غضون السنوات 15 المقبلة.

المحافظة على البيئة

وفي هذا الإطار، شارك الصندوق الكويتي في المنتدى الخليجي للتنمية المستدامة وإدارة النفايات وإعادة التدوير "الهيدروجين الأخضر والتحوّل الطاقي"، والذي أقيم في دولة الكويت خلال يومي 13 و14 فبراير 2023، تحت رعاية وحضور وزيرة الأشغال العامة ووزيرة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة د. أماني بوقماز، وبمشاركة خليجية من معالى وزير البلدية في دولة قطر د. عبدالله السبيعي، وممثل عن وزير البلدية والشؤون القروية في المملكة العربية السعودية، والعديد من الجهات المحلية والخليجية، وشركات حكومية وخاصة، وعدد من أعضاء البعثات الدبلوماسية.

بيئة خضراء

وأكدت بوقماز أن المنتدى الخليجي للتنمية المستدامة وإدارة النفايات وإعادة التدوير، والفعاليات المصاحبة الخاصة بإدارة الجودة والمخاطر والسلامة حدث هام لمنظومة التنمية المستدامة والبيئة وإدارة النفايات وإعادة التدوير واستخدام الهيدروجين الأخضر والتحوّل الطاقي، تحقيقاً للمحافظة على البيئة وتحويل المجتمع إلى بيئة خضراء.

وأضافت في كلمتها خلال المنتدى، أن التقدم التكنولوجي الهائل في كافة المجالات أدى إلي زيادة معدلات النفايات وزيادة مشكلة التلوّث البيئي، والتي تعاني منها أغلب دول العالم، ومنها الدول العربية، مشيرة إلى أنه من أبرز مخاطر هذه الظاهرة أنها تتسبّب في انتشار الأمراض، وخلل في النظام البيئي، وما يتبعه من تغيّر المناخ وانتشار ظاهرة التصحّر والاحتباس الحراري، مما يستدعي ضرورة العمل على تطوير نظام إدارة النفايات ورفع مستوى الوعي، وإبراز أحدث الطرق في إدارة المخلفات وإنتاج الطاقة والمواد القابلة للتدوير، ودعم فكرة المشاركة المجتمعية للحفاظ على البيئة، وتشجيع الاستثمار في هذا المجال.

اهتمام كبير

وأوضحت بوقماز أن إقامة هذا المنتدى يؤكد الاهتمام الكبير الذي توليه دولة الكويت لتحقيق التنمية المستدامة ولقضية إعادة تدوير النفايات وتقليل كمياتها وإعادة استخدامها وتوليد الطاقة، وفقاً لاستراتيجية دولة الكويت والهيئة العامة للبيئة، ورؤية كويت جديدة 2030، مبينة أن المنتدى يهدف إلى إيجاد أفضل الحلول والتقنيات الهادفة للتأثيرات الناجمة عن النمو السكاني والتطوّر العمراني والاقتصادي الذي تشهده الكويت ودول الخليج، حيث تُسهم عملية إعادة التدوير في المحافظة على البيئة، وتقليل نسبة التلوث، والحفاظ على الموارد والطاقة، وتقليل الاستهلاك، ورفع كفاءة العمليات الإنتاجية، فضلاً عن حماية الأراضي من المواد الضارة، وكذلك رفع جودة العمل والحد من المخاطر والسلامة المهنية.

وأعربت بوقماز عن أمنياتها أن يخرج هذا المنتدى والفعاليات المقامة على هامشه بالفائدة المرجوة منه، وأن تعود محاضراته التي قدمها نخبة من أهل العلم والخبراء المحليين والدوليين بالفائدة، مثمنة الجهود التي قامت بها اللجنة المنظمة، واللجنة العلمية، لإخراج المنتدى بهذه الصورة المشّرفة

الزميل حميد الرشيدي وصالح التقي في جناح الصندوق

تعاون أكثر

من جانبه، قال مدير إدارة التدوير ومُعالجة النفايات بوزارة البلدية في قطر المهندس حمد جاسم البحر: "مشاركتنا في المنتدى الخليجي تأتي بهدف إبراز جهود الوزارة ودولة قطر في إعادة التدوير ومُعالجة النفايات.. وصلنا إلى مرحلة متقدمة في هذا الشأن ونريد أن نبرز جهودنا للدول الشقيقة، وتحديداً دول الخليج عن أهمية فرز النفايات من المصدر".

وأضاف البحر "نطمح للتعاون أكثر مع دول الخليج في عملية إدارة النفايات ونقل الخبرات المتواجدة من دولة إلى أخرى، وأيضاً نقل الممارسات الجيدة والناجحة، وتطبيق القوانين التي تمّ الاستفادة منها، وجميع الأهداف التي نرجو أن نصل إليها في هذا المنتدى."

جائزة الاستدامة الخليجية

ودعماً للمسؤولية الاجتماعية والمحافظة على البيئة، تمّ على هامش الدورة الأولى للمنتدى إطلاق جائزة "الاستدامة الخليجية".

ويأتي إطلاق هذه الجائزة بهدف تشجيع الحكومات والقطاع الخاص على المحافظة على البيئة، وتعزيز التنمية المستدامة والتوجه لاستخدام الهيدروجين الأخضر والتحول إلى الطاقة المستدامة، أو مايعرف بالإنتقال الطاقي.

وبهذه المناسبة، أكد الاستاذ بكلية العلوم الحياتية – رئيس المؤتمر ورئيس اللجنة العلمية الدكتور محمد الشواف أن العالم يواجه تحديات في إدارة والتخلص من النفايات، وإيجاد حلول نظيفة وجديدة للطاقة.

وقال الشواف: "الهدف من المنتدى هو تطوير نظام إدارة النفايات ورفع مستوى الوعي، وإبراز أحدث الطرق في إدارة المخلفات بأنواعها المختلفة، وإنتاج الطاقة والمواد القابلة للتدوير، ودعم فكرة المشاركة المجتمعية للحفاظ على البيئة، وتشجيع الاستثمار في هذا المجال، حيث يستقطبُ المؤتمرُ العديد من الجهات، ومن بينها المؤسسات الحكومية، ومؤسسات القطاع الخاص، والجهات الدولية والإقليمية، للاطِّلاع والتعرُّف على أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا في مجال إدارة ومعالجة النفايات وإعادة التدوير والانتقال الطاقي".

وأضاف "من خلال المنتدى، ومشاركة خبراء محليين وعالميين، تمّ تسليط الضوء على التحديات التي تواجه منطقتنا من نفايات والتعامل معها، والتعريف بأهم الحلول والتقنيات التي توصلت إليها الدول المتقدمة في التعامل مع النفايات والطاقة الجديدة والنظيفة، وخصوصاً الهيدروجين الأخضر.. مشاركة خبراء من المنطقة، وخصوصاً من دول الخليج الشقيقة ساعد على تبادل الخبرات مع دول المنطقة والعالم."

الزميلة حوراء العريان في حوار مع زوّار جناح الصندوق.

رؤية "كويت جديدة"

من ناحيته، قال الخبير الدولي المعتمد في شؤون الأمم المتحدة ورئيس اللجنة التنظيمية للمنتدى الدكتور رضوان العناني: "المنتدى يُعزز من المساعي الهادفة إلى بدء التغييرات التحويلية اللازمة للانتعاش البيئي الأخضر في فترة ما بعد " كوفيد- 19 " بدول مجلس التعاون، كذلك نسعى من خلال إطلاق الجائزة الخليجية من دولة الكويت لأول مرة عام 2023 إلى تعزيز الانتقال الشامل إلى الاستدامة، والاعتراف بتجارب نجاح الشركات المستدامة والسلطات الحكومية التي تدعمها، وتعزيز نظام بيئي لريادة الأعمال يسمح بنمو الشركات والمؤسسات في دول مجلس التعاون، وتحقيقاً لرؤية "كويت جديدة 2035".

نخبة من الخبراء

وقد جمع المنتدى على مدى يومين نخبة من الخبراء والمتحدثين المحليين والإقليميين والدوليين، لمناقشة التنمية المستدامة والاقتصاد الدائري.

وشارك أكثر من 25 متحدثاً في فعاليات المؤتمر، بالإضافة إلى إقامة 8 حلقات نقاشية متنوعة، تّم التطرّق من خلالها إلى التكنولوجيا الجديدة لإدارة النفايات ومعالجتها، والقوانين الحديثة في إدارة النفايات وإعادة التدوير في دول مجلس التعاون، كما تمّ التعريف بالتشريعات والقوانين البيئية ذات العلاقة بالنفايات، والتكنولوجيا الحديثة لجمع وفرز المخلفات من المصدر، ومعالجة مدافن النفايات، وتقليص ومعالجة النفايات الغذائية، وغيرها من المواضيع المهمة والدراسات المتنوعة والتكنولوجيات المتطوّرة والتجارب الدولية الناجحة.

وقد شكّل المنتدى منصة لاستقطاب المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية والقطاع الخاص والمصانع المحلية للتواصل وتبادل الأفكار والمعرفة حول إدارة ومعالجة النفايات وإعادة تدويرها.

كما تمّ تنظيم معرض مصاحب للمؤتمر، شارك فيه مجموعة من الجهات والمؤسسات الحكومية في مجال التنمية المستدامة وإدارة النفايات، بالإضافة إلى الشركات والمصانع المحلية والإقليمية والدولية المتخصصة في هذا المجال.

مشاريع الطاقة النظيفة

الجدير ذكره أن الصندوق الكويتي يُشجّع على تنفيذ مشاريع الطاقة النظيفة ذات الأثر المحدود على البيئة، مثل: طاقة الرياح، وطاقة المياه، والطاقة الشمسية، بالإضافة إلى الاهتمام بإنشاء محطات توليد الكهرباء الحرارية، وتحديث وتطوير القائم منها، لرفع كفاءتها التشغيلية، من أجل تقليل انبعاثات الغازات الضارة، ومنها انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. كما أن العديد من المشاريع التي يموّلها الصندوق تتضمن طرقاً وحلولاً تحافظ على البيئة والموارد الطبيعية في شتى القطاعات، مثل: الزراعة، والنقل، والطاقة، والمياه، والصرف الصحي.

الزميل صالح التقي وحوار مع السيد محمد الشوّاف

الجهات المشاركة

يشار إلى أن المنتدى نظمته "كونسولينزا جلوبل" وأشرفت علي كافة الأعمال التنظيمية، وقامت برعايته الشركة الوطنية للإنشاءات الحديثة، و"جسكو الدولية للتنمية"، ومجموعة الخليج للتأمين، كراعاة رئيسيين، والشركة الوطنية للتنظيف، وشركة "جوتن" كرعاة ذهبيين، و"ديلرز إنترناشيونال"، و"العوازل الدولية" كراعاة فضيين، وذلك انطلاقاً من مسؤوليتهم الاجتماعية تجاه التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة في دول مجلس التعاون.

وشارك في المنتدى العديد من الجهات على رأسها: الصندوق الكويتي للتنمية، وجامعة الكويت، ومعهد الكويت للأبحاث العلمية، والهيئة العامة للقوي العاملة، ووزارة الأشغال العامة، ووزارة الكهرباء والماء، وبلدية الكويت، والهيئة العامة للبيئة، ومؤسسة الموانئ الكويتية، وديوان المحاسبة، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وعدد من الجهات الحكومية والخليجية، منها وزارة البيئة من دولة قطر، وشركة نفط البحرين (بابكو) من مملكة البحرين، بالإضافة إلى جهات من سلطنة عمان، والمملكة العربية السعودية.

بمناسبة تكريمه على هامش احتفال اليوم العالمي للطفل

أديل خُضُر: شراكة استراتيجية بين الصندوق و اليونيسف لدعم الأطفال

كرَّمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) الصندوق الكويتي، وذلك تقديراً لمُساهماته والمُبادرات الإنسانية والخيرية المتنوعة التي يقوم بها لخدمة الطفل والمجتمع، وأيضاً احتفالاً باليوبيل الماسي للصندوق. أقيم التكريم على هامش فعَّاليَّات الاحتفالية التي أقامها الصندوق في مركز عبدالله السالم الثقافي بمناسبة يوم الطفل العالمي.

وبهذه المناسبة، أكد المدير الإقليمي لليونيسف في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا السيدة أديل خُضُر على قوة العلاقة والشراكة الاستراتيجية التي تجمع بين الصندوق الكويتي ومنظمة اليونيسف ، والتي تصبّ في صالح خدمة الأطفال في العديد من الدول، وتلبية احتياجاتهم من أجل مستقبل أفضل لهؤلاء الأطفال. للمزيد عن هذا التكريم وأهميته، التقت مجلة "الصندوق" السيدة أديل خُضُر... وكان الحوار التالي:

• بداية، حدثينا عن التكريم، وماذا يعني لمسيرة التنمية بين الصندوق الكويتي و اليونيسف ؟

لقد أتمَّ الصندوق الكويتي خلال هذا العام 60 عاماً على تأسيسه واحتفل باليوبيل الماسي، وقد ارتأينا ضرورة تكريمه بهذه المناسبة السعيدة تقديراً لحجم الجهود الكبيرة التي يبذلها لخدمة وتحسن ظروف عيش الأطفال في كثير من دول العالم. ومن ثم كانت مناسبة الاحتفال باليوم العالمي للطفل فرصة جيدة لهذا التكريم.

والمؤكد أن الشراكة بين الصندوق واليونيسف، هي شراكة استراتيجية لدعم الأطفال الموجودين بالدول الأكثر حاجة للدعم والمُساعدات، فمثلما وضح مدير عام الصندوق الكويتي السيد مروان الغانم في خطابه، بدأت هذه الشراكة منذ 2017، وما زالت مستمرة بشكل سنوي ناجح، ويدلل على ذلك معرض الصور الذي أقيم ضمن احتفالية يوم الطفل العالمي، والذي يوضح أن هناك الكثير من الأطفال المعتمدين على المُساعدات التي تأتي من الصندوق الكويتي لتلبية احتياجاتهم الأساسية، ومنها: توفير المدارس، والمياه النظيفة، والحصول على اللقاحات الأساسية، والعلاج من الأمراض مثل السرطان.

ونحن بهذه المناسبة، يسعدنا أن نقدم جزيل الشكر للصندوق الكويتي، ونتمنى أن تستمر هذه الشراكة وتدوم وتكون أقوى في القادم من الأعوام.

حوار الزميلة كوثر مع السيدة اديل خضر

• **ماذا عن أفق التعاون المستقبلي مع الصندوق الكويتي؟**

لدينا مشروع لدعم المدارس في لبنان، وآخر لتأمين المياه في غزة، ومشروع لتقديم مُساعدات أكثر للأطفال في سوريا، وأيضاً مشاريع إنمائية للأطفال في اليمن.

وتركز اليونيسف على المشاريع في منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص، لأن الأطفال في هذه البلدان يعانون الكثير من المشكلات، خاصة أن الكثير من القضايا في هذه البلدان لم تُحل بسبب المشاكل السياسة التي لا تزال قائمة، والنزاعات السياسية تترك الكثير من الآثار السلبية على الناس، والأكثر عرضة لذلك هم الأطفال، ومن خلال مُساعدات الصندوق الكويتي نأمل أن نُحسن أوضاع هؤلاء الأطفال.

• **هل من كلمة أخيرة؟**

نيابة عن اليونيسف وباسم كل أطفال العالم، وبالأخص في الدول المُشار إليها، نشكر الصندوق الكويتي مرة أخرى على جهوده في تحسين ظروف الكثير من الأطفال حول العالم.

إن هدفنا وبالتعاون مع الصندوق توفير الفرصة لكل طفل ليعيش حياة كريمة مثل أقرانه من أطفال العالم، حتى وإن كان موجوداً في بلد ظروفه الأمنية والاقتصادية صعبة وبه الكثير من الصعوبات

ونأمل أن نستطيع إيصال صوت الأطفال الذين يعانون إلى كل وسائل الإعلام والعالم أجمع.

مُساهمات كبيرة

الجدير ذكره، أن دولة الكويت تُعتبر من أبرز وأكبر الدول المانحة لمنظمة اليونيسف بمُساهمات بلغت 77 مليون دينار كويتي (نحو 250 مليون دولار أمريكي) منذ عام 2010 وحتى الآن.

وللكويت بصمة واضحة في دعم الأطفال مُباشرة، عن طريق تقديم الدعم المالي للمنظمات المُتخصصة بالأمومة والطفولة، حيث أضحت منظمة اليونيسف من أهم المُتلقين لمنح دولة الكويت، نظراً لدورها الرائد في مجال الدعم المباشر وأنشطتها بمجال حماية الطفل وتحقيق رفاهيته.

تضمنت ورش عمل فنية وتقديم قصة تشويقية

الصندوق الكويتي نظّم احتفالية للأطفال

ضمن احتفاله باليوم العالمي للطفل، نظَّم الصندوق الكويتي في مركز عبدالله السالم الثقافي احتفالية للأطفال، تضمنت ورش عمل فنية (فقرات تلوين للأطفال)، ومعرضاً لرسوماتهم وإنجازاتهم التي عّبروا من خلالها عن آمالهم وتطلعاتهم بهذه المناسبة، ورؤيتهم للعمل الإنساني بشكل عام، إلى جانب تقديم هدايا رمزية لإشعارهم بالبهجة وإدخال السعادة إلى قلوبهم.

وشملت الاحتفالية أيضاً تقديم الروائية جهان علي قصة تشويقية للأطفال بعنوان "مغامرة حمود وصقور" تدور حول شعار يوم الطفل العالمي لهذه السنة وهو: "الشمول والمُساواة لكل طفل"، وتتناول تعاون الصندوق مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)، ونشاطه لمُساعدة الأطفال في الكثير من دول العالم، وخصوصاً في منطقة الشرق الأوسط.

ويحرص الصندوق بصفة دائمة على الاحتفال بمناسبة "اليوم العالمي الطفل"، تأكيداً على أهمية هذا الحدث واهتمامه بالطفل، إذ تقوم دولة الكويت من خلال الصندوق بدور ريادي في دعم حقوق الطفل وحمايتها، من خلال دورها ودعمها السخي لتحسين وضع الأطفال وذويهم في جميع أنحاء العالم.

وقد أكد الأطفال المشاركين في الفعّاليّات أن هذه المناسبة مُهمة للتذكير بحقوق الأطفال في ظل ما يمر به العالم من أزمات ونزاعات، مشيدين بجهود الصندوق الكويتي في مُساعدة الأطفال ودعمهم ورعايتهم في كثير من الدول النامية دون تفرقة أو تمييز.

وعبروا عن سعادتهم بالمُشاركة في الفعّاليّات المميزة التي نظمها الصندوق، مشيرين إلى أنهم تعّرفوا خلالها

على الصندوق الكويتي وجهوده في مجال تقديم المُساعدات الإنمائية للعديد من الدول، ومُساعدة الأطفال وحماية حقوقهم.

يشار إلى أن اليوم العالمي للطفل، هو يوم يتم فيه الاحتفال بذكرى صدور اتفاقية حقوق الطفل التي اعتمدتها الأمم المتحدة في 20 نوفمبر 1989، إذ ساعدت هذه الاتفاقية على إحداث تحوُّل في حياة الأطفال بجميع أنحاء العالم.

وتعد اتفاقية حقوق الطفل أكثر معاهدة لحقوق الإنسان تمّ التصديق عليها من قبل الحكومات في العالم، وهذه الاتفاقية تنص على أن يكون للطفل حقوق أساسية دون أي تمييز، وهي: الحق في الحياة، والحق في الحصول على اسم وجنسية، والحق في التعليم، والحق في الصحة، وحق الحماية من العنف، وحق الأمان، وغيرها من الحقوق الأساسية.

وقد جعلت الاتفاقية حقوق الطفل أولوية قصوى، وخاصة أنها نّصت صراحة على أهمية إعداد الطفل جيداً، وتربيته بروح المُثل العليا المُعلنة في ميثاق الأمم المتحدة، خصوصاً في مجالات السلم والكرامة والتسامح والحرية والمساواة والإخاء.

ومنذ صدور الاتفاقية تحققت الكثير من الإنجازات في صحة الطفل، والتعليم والحماية، وغيرها، حيث كانت نسبة الأطفال الذين لا يلتحقون بالصفوف الابتدائية عالية، لكن النسبة انخفضت بمعدلات كبيرة، كما تمّ القضاء على مرض الشلل بنسبة 99%.

ورغم هذه الإنجازات، فإن العقبات والتحديات لاتزال كبيرة أمام حقوق الطفل، ولا يزال عدد كبير من الأطفال يموتون كل يوم من الأمراض التي يمكن علاجها، وغيرها من الأسباب التي يمكن الوقاية منها. وفي الوقت نفسه يواجه أطفال العالم تحديات جديدة لم تكن موجودة من قبل، مثل: تغُّير المناخ، والتنُّمر عبر الإنترنت، والهجرة والنزوح، والنزاعات والحروب الطويلة.

بالتعاون مع جمعية الهلال الأحمر الكويتي

الصندوق الكويتي يدعم مشاريع إنسانية للروهينغيا في بنغلاديش

على مدى عقود، رسَّخت دولة الكويت بصماتها الإنسانية في مُساعدة اللاجئين حول العالم، وذلك بالتعاون والتنسيق مع هيئات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى المعنية بشؤون اللاجئين وحقوق الإنسان في دول كثيرة، ما أعطى العمل الإغاثي الكويتي جانباً إنسانياً عميقاً.

ويتبنى الصندوق الكويتي جهود دولة الكويت الإنسانية، ويقوم بتنفيذ مُبادراتها في مسعى لتقديم استجابة نوعية فريدة ومؤثرة للعديد من المجتمعات، لدعم اللاجئين وتعزيز مسيرته الخيرة في البذل والعطاء.

وفي إطار جهوده لدعم لاجئي "الروهينغيا" في جمهورية بنغلاديش، قام وفد من الصندوق الكويتي وجمعية الهلال الأحمر الكويتي بزيارة لمستشفى "سادار" في "كوكس بازار" ببنغلاديش، الذي تدعمه الجمعية بالتعاون مع الصندوق، حيث تُعدّ هذه الزيارة الأولى من نوعها.

وخلال الزيارة، تقدَّمت الأمين العام لجمعية الهلال الأحمر الكويتي ونائب رئيس الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، مها البرجس، بخالص الشكر والتقدير للصندوق الكويتي على

الزميل محمد شعيب في زيارة إلى مستشفى "سادار" في بنغلاديش

جانب من زيارة الوفد لمستشفى "سادرا" بنغلاديش

دعمه المشاريع الإنسانية والإغاثية والطبية التي تقوم بها الجمعية لصالح "الروهينغيا" في بنغلاديش.

وأوضحت أن دعم العيادات الخارجية وقسم الطوارئ في المستشفى جاء بتبرع من الصندوق الكويتي، بالتعاون والتنسيق مع الجمعية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، موضحة أن الصندوق ساهم بتخصيص 5 ملايين دولار أميركي، لتمويل الاحتياجات العاجلة للروهينغيا في بنغلاديش ومستلزمات مواد الإغاثة العينية والخدمات اللوجستية والصحية والأدوية.

وأكدت أن بنغلاديش، ومن خلال الهلال الأحمر هناك، قادت جهود المُساعدة لما يقرب من مليون لاجئ يعيشون في مخيمات "كوكس بازار"، ولا تزال شريكاً يمثل أولوية للجمعية، مُشددة على ضرورة استمرار الدعم الدولي لتوفير المُساعدات الإنسانية والاغاثية والطبية، لافتة إلى أن الجمعية تعمل مع شركائها على تكثيف الجهود لتوسيع نطاق خدمات: الصحة، والتعليم، والتدريب على المهارات، وفرص كسب الرزق للاجئين والمجتمعات المضيفة في بنغلاديش.

وأشارت إلى أن هذه الزيارات الميدانية تهدف إلى الاطلاع على احتياجات "الروهينغا" والمجتمع البنغلاديشي، وتوزيع المواد العينية على الأسر في المخيمات التي تمّت زيارتها، مبينة أن مُساهمة الصندوق الكويتي ودعمه المستمر لجهود الجمعية انعكس على الجهود الإنسانية الرائدة لدولة الكويت ومُساهمتها الفاعلة في تحسين حياة ملايين المحتاجين حول العالم.

من جهته، قال رئيس البعثة الإقليمية للجنة الدولية للصليب الأحمر بدول مجلس التعاون الخليجي مامادو سو: "نحن ممتنون لهذه الشراكة الاستراتيجية ودعم الكويت لعمليات اللجنة الدولية الإنسانية في بنغلاديش.. نسعى جاهدين، بالتعاون مع جمعية الهلال الأحمر الكويتي والصندوق الكويتي، لزيادة الدعم المقدم لملايين الأشخاص ببنغلاديش ونتطلع للعمل معاً".

يشار إلى أنه منذ بداية هذه الأزمة نفّذت الجمعية بدعم من الصندوق الكويتي مشاريع إغاثية مُتعددة لصالح الروهينغا في بنغلاديش، لتوفير الخدمات الحياتية والمتطلبات لحياة سليمة وآمنة، كما نفّذت الجمعية مع المنظمات الإنسانية الأخرى مشاريع إغاثية متعددة، حيث تمّ بناء 1200 وحدة سكنية بتبرع من الصندوق الكويتي، والهلال الأحمر القطري، علاوة على توزيع مواد غذائية مُختلفة ودعم الرعاية الصحية ومشاريع المياه في تلك المنطقة.

وتعكس شراكة الصندوق والهلال الأحمر في بنغلاديش الحرص المشترك على عمل الخير ومد يد العون للاجيء الروهينغا، كما تؤكد دور دولة الكويت كمركز عالمي إنساني وحرصها على تقديم المُساعدات الإنسانية بصورة عاجلة للدول المنكوبة.

ويأخذ الصندوق على عاتقه مد يد العون للاجئين والنازحين في العديد من الدول، منها: فلسطين، والعراق، وسوريا، واليمن، بالإضافة إلى مُساعدة لاجئي الروهينغا في بنغلاديش، من خلال المُساعدات الإنسانية، بالإضافة إلى دوره كذراع تنموية رائدة لحكومة دولة الكويت.

دور الصندوق الكويتي في تقديم القروض والمساعدات والوفاء بالتزاماته خلال فترة الغزو العراقي

يعتبر الصندوق الكويتي للتنمية أول مؤسسة تنموية عرفها العالم العربي منذ مطلع ستينيات القرن الماضي. فقد عبرت نشأته عن قرار حكيم لدولة الكويت وقادتها آنذاك حيث كانت الدولة النامية الوحيدة التي قررت أن تتشاطر مع الدول العربية والدول النامية الأخرى تحديات التنمية، وتساعدها وتتعاون معها عبر تقديم القروض الميسرة والمساعدات والمنح والمعونات الفنية التي تلبي من خلالها أولويات التنمية في تلك الدول.

وعلى مدى 61 عاما مضت، لم يتوانى الصندوق الكويتي عن تأدية رسالته وعطاءه وجهوده في دعم القضايا التنموية والانسانية في الدول النامية حول العالم. فقد بات شريكا في مسيرة التنمية الدولية سواء من خلال القروض والمساعدات التي تقدمها دولة الكويت، ويشرف عليها ويديرها، أو عبر تمويل إقامة مشروعات تمثل أولوية لدى حكومات الدول المستفيدة.

إضافة الى ذلك، كان للصندوق حضورا لافتا في الأزمات الدولية الكبرى، مثل أزمة اللاجئين السوريين، وأزمات إعادة إعمار لبنان، وغزة، والعراق، وحتى خلال ظروف فترة الغزو العراقي الغاشم الذي تعرضت له دولة الكويت عام 1990، فقد استمر في تأدية رسالته ومد يد العون والمساعدة للدول المستفيدة والوفاء بالتزاماته تجاهها، متحديا ظروف الغزو والدمار.

ونتيجة لذلك، جنت الكويت ثمار مساعداتها عبر الصندوق في ذلك العام عندما هب المجتمع الدولي للدفاع عنها، فقد تبينت أهمية السياسات الخارجية الكويتية التي جعلت العديد من دول العالم تقف إلى جانب الحق الكويتي وتناصره.

وفي هذا السياق، أوضح مدير عام للصندوق الكويتي للتنمية بالوكالة السيد وليد شملان البحر، ان الحكومة الكويتية في الطائف

قامت بتكليف الادارة العليا للصندوق، قبل نهاية شهر أغسطس من ذاك العام، باستئناف نشاط الصندوق تحت أي ظرف، بل ويتوسع ان أمكن في عمليات اقراضه للبلدان النامية وذلك من أجل إثبات أن دولة الكويت، بمؤسساتها، لا تزال قائمة وأن للصندوق الكويتي التزامات تجاه الدول التي وقع معها اتفاقيات قروض قبل وقوع الغزو الغاشم على البلاد.

وأضاف البحر أن الصندوق باشر أعماله في تلك الفترة من خلال مقر مؤقت في العاصمة البريطانية لندن وبوجود 25 موظف فقط، منوها ان الإدارة آنذاك واجهت عقبة في عدم وجود أي بيانات ومستندات خاصة بالاتفاقيات مع الدول المقترضة.

وقال "استطاع الصندوق التواصل ومراسلة الدول التي يتعاون معها الصندوق من خلال المكتب المؤقت في لندن فما كان منها إلا ان توافد مسؤولو الدول إلى مقر الصندوق لإبداء استعدادهم الكامل بتسديد كافة القروض والمستحقات في حال كانت الكويت بحاجة للأموال، وتوفير كافة نسخ الاتفاقيات المبرمة معها وذلك ردا لجميل موقف الكويت معها عندما استشعرت احتياجات هذه الدول في أوقاتها العصيبة".

وقد برز أهمية المردود السياسي الذي حققه الصندوق في تلك الفترة العصيبة، والتي جنت الكويت ثمارها عندما هب المجتمع الدولي ليقف إلى جانب الحق الكويتي للدفاع عنه من الاحتلال، وهذا ما كان يعكس بعد النظر العميق وحكمة القيادة السياسية في إنشاء هذا الصرح من خلال دوره الرائد في خدمة أهداف السياسة الخارجية.

وواصل الصندوق تأدية رسالته في تلك الفترة بتوقيع سبع اتفاقيات قروض بقيمة 87 مليون دينار كويتي (نحو 287 مليون دولار أمريكي) مع ثلاث دول عربية: جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية والمملكة المغربية، بالإضافة الى دولتين أفريقيتين: جمهورية غينيا وجمهورية النيجر، وآخرتين آسيويتين: جمهورية الصين الشعبية وجمهورية باكستان. وبعد التحرير في فبراير من عام 1991، توسع نشاط الصندوق الكويتي ليشمل توقيع اتفاقيات مع دول من أمريكا اللاتينية والكاريبي والاتحاد السوفييتي السابق.

يذكر أن الصندوق بدأ نشاطه منذ عام 1961 وحتى 1974 مقتصرا في عملياته على البلدان العربية، ثم اتسع نطاق عمله ومجالات التمويل لتشمل معظم الدول النامية وأصبح يقدم القروض والمعونات الفنية لعدد 107 دول حول العالم. وعلى مدار العقود الماضية، يواصل الصندوق مد يد العون والمساعدة وتوطيد جسور الصداقة والإخاء بين دولة الكويت ودول العالم.

وتواصل دولة الكويت تسخير إمكانياتها المالية لخدمة القضايا التنموية والإنسانية في العالم، والنجاح في تحقيق أهدافها المنشودة، منها تبوؤ مكانة دولية متميزة تحشد لها التأييد والمساندة والدعم عند الضرورة.

ان مسيرة الصندوق الكويتي للتنمية ومراحل التطور التي مر بها والجهود التي ساهم بها في مجالات التنمية المختلفة توضح بجلاء الرسالة التي يضطلع بها في دعم الجهود التنموية والانسانية في الدول العربية والدول النامية الأخرى حول العالم.

ينظمه الصندوق الكويتي لطلبة الثانوية العامة لزيارة الدول التي يتعاون معها

برنامج "كن من المتفوقين"

الطلبة زاروا رواندا وطاجيكستان

ضمن جهوده في دعم التنمية المحلية داخل دولة الكويت، ومكافأة للطلبة المتفوقين من مرحلة الثانوية العامة على الجهد والمثابرة والتفوق، نظّم الصندوق الكويتي للتنمية بالتعاون مع وزارة التربية النسخة الثانية عشر من برنامج رحلة "كن من المتفوقين"، لزيارة إحدى الدول التي يتعاون معها الصندوق وتستفيد من مساعداته الإنمائية والإنسانية، ليتعرّف الطلاب والطالبات من خلال الرحلة على دور ومكانة دولة الكويت في عيون الدول الشقيقة والصديقة، ليكونوا فيما بعد سفراءً للكويت في الداخل والخارج.

في هذا العام تمّ اختيار جمهورية رواندا – الواقعة في وسط القارة الأفريقية في منطقة البحيرات العظمى- لتكون وجهة السفر للطلاب. وتعتبر رواندا من الدول التي برز بها دور الصندوق الكويتي في تنمية مشاريعها الاجتماعية والصحية.

زار الوفد الطلابي أماكن مختلفة على عدة أيام جميعها تعكس جزء من ثقافة رواندا. وكانت أهم هذه الزيارات متحف **Kigali Genocide Memorial** في العاصمة كيغالي الذي يخلد ذكرى ضحايا الإبادة الجماعية التي شهدتها البلاد خلال تسعينيات القرن الماضي. كما قام الوفد الطلابي بزيارة ميدانية لمستشفى "موبيني" في المقاطعة الجنوبية من رواندا، والمموّل من قبل الصندوق الكويتي، وتعرّف الطلاب على دور الصندوق في دعم التنمية الاجتماعية، وتحسين مستوى خدمات الرعاية الصحية في إقليم "نيار غورو". وقام الوفد أيضا بزيارة خاصة إلى المعهد الفني الإقليمي المتكامل بمنطقة "كيكيوكي" في العاصمة كينغالي، واستقبل السيد أوزيل نداجيمانا وزير المالية لجمهورية رواندا، الوفد الطلابي على مأدبة غداء أعرب فيها الوزير عن سعادته باستضافة الطلاب ومسؤولي الصندوق الكويتي، مثمناً جهود دولة الكويت بدفع عجلة التنمية في بلاده، ومساهمات الصندوق في القطاع الصحي والاجتماعي، وقطاع النقل والمواصلات.

ولا تقل متعة وثقافة رحلة الطالبات إلى جمهورية طاجاكستان التي شملت جولات متنوعة على مدى أيام. أهم هذه الزيارات التي قام بها وفد الطالبات مشروع طريق "كولاب- كالايوخوم" في ولاية "ختلان"، والمموّل من قبل الصندوق الكويتي للتنمية، واستكملوا الزيارات لمشروع طريق "شغنيف - زيغار" وهما من المشاريع الهادفة إلى تنمية اقتصاد البلاد وحركة السير والتنقل. وقد رافق الطالبات خلال الجولة نائب مدير مكتب مشاريع الطرق السيد ظفر راخيموف.

وزارت الطالبات إحدى العائلات الطاجيكية لمشاهدة كيفية عمل الخبز الطاجيكي، والتعرّف على مدى استفادتهم الاقتصادية من المشروع بالوقت ذاته. واختتمت الرحلة بدعوة قام بها سفير جمهورية طاجيكستان لدى دولة الكويت سعادة د. زبيدالله زبيدوف بدعوة الطالبات لمأدبة غداء وجولات محلية للأسوقة والمتاحف.

الغبار و العواصف الرملية والترابية بدولة الكويت

صـلاح الأنصـاري
مراقب الإتصالات والمعلومات بإدارة
الأرصاد الجوية سابقاً

تتعرض دولة الكويت ودول شبه الجزيرة العربية والدول المحيطة بشكل عام، لكميات كبيرة من الغبار والأتربة نتيجة العواصف الرملية والترابية التي تنشأ وتهب على المنطقة بسبب عدة عوامل طبيعية و بشرية وذلك بالتحديد خلال فصلي الربيع والصيف.

الغبار، مصادره وأسبابه:

بشكل عام الغبار عبارة عن جسيمات صغيرة جداً تتراوح أحجامها بين بضعة نانومترات وحتى عدة مليمترات تنتقل محمولة بواسطة الرياح لمسافات تبلغ عدة آلاف من الكيلومترات، وهي مكونة بشكل أساسي من الجسيمات الصلبة الصغيرة والجافة مثل الأتربة والرمال والأملاح والحبوب والأوساخ والأحياء المجهرية، وقد تكون مصدرها طبيعي كالعواصف الرملية والأراضي الجافة، وأيضاً يمكن أن تنشأ عن نشاط بشري مثل حرق الوقود والأعمال الصناعية والزراعة والتعدين والبناء. وللغبار ضرراً على الصحة العامة عندما ترد الجسيمات الدقيقة له على الجهاز التنفسي البشري فتسبب تهيجاً للأنسجة والأعضاء، كما يمكن أن يتسبب الغبار في تلوث البيئة وتغير المناخ بشكل عام.

أما العواصف الرملية والترابية فهي من المخاطر الجوية الشائعة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة. وهي تنجم عادة عن العواصف الرعدية – أو بسبب التدرج و التفاوت الشديد والفروق في قيم الضغط الجوي – أو بسبب الجبهات الهوائية المتلاقية – أو بسبب المنخفضات الجوية والتي تزيد من سرعة الرياح. وتحمل هذه الرياح القوية كميات ضخمة من الرمال والأتربة من الأراضي الجرداء والقاحلة وشبه القاحلة في الغلاف الجوي، وتنقلها إلى مسافات تتراوح بين مئات وآلاف الكيلومترات. فزهاء 40 في المائة من الهباء أو الغبار الموجود في التروبوسفير (الطبقة الدنيا من الغلاف الجوي الأرضي) يتألف من جزئيات ترابية بفعل تعرية الرياح.

وترتفع الجزيئات الترابية، بعد انطلاقها من السطح، إلى طبقات عليا من التروبوسفير بفعل التيارات الجوية الصاعدة بسبب الحمل الحراري. وتنقل الرياح هذه الجزيئات لفترات تتوقف مدتها على حجم هذه الجزيئات والأحوال الجوية، قبل أن تهبط إلى السطح مرة أخرى. وتتراوح فترة بقاء الجزيئات الترابية في الغلاف الجوي بين عدة ساعات بالنسبة إلى الجزيئات التي يتجاوز قطرها 10 ميكرومترات، إلى أكثر من 10 أيام للجزيئات التي يقل قطرها عن ذلك.

كما للأنظمة الجوية المسببة لنشاط الرياح التي ذكرناها أعلاه، فإن التغير المناخي يؤدي إلى تكوين الغبار وانتشاره، حيث تزداد التجمعات الجافة نتيجة شح الأمطار في بعض المناطق، مما يجعل الأرض شديدة الجفاف والتربة أقل تماسكا وأكثر تفككاً مع ندرة الغطاء النباتي والأشجار مما يسهل قدرة الرياح على حمل الرمال فتتحول إلى بؤر لتكون الغبار.

ولا يمكن إعفاء الأنشطة البشرية من المشاركة في تكوّن بعض أنواع الغبار من خلال تجفيف الأنهار وإقامة السدود عليها دون دراسة كافية ، كذلك حرق الوقود والأعمال الصناعية والزراعة والتعدين والبناء، حيث كل هذه تعد بؤر لجسيمات صغيرة تنطلق في الهواء مسببة الغبار.

أما المصادر الرئيسية لهذه الأتربة المعدنية هي المناطق القاحلة بالصحراء الكبرى في شمالي أفريقيا، وشبه الجزيرة العربية، ووسط آسيا، والصين. ومن تلك المصادر أيضاً، وإن كان بدرجة طفيفة لكن تظل هامة، أستراليا وأمريكا وجنوب أفريقيا. والتقديرات العالمية للانبعاثات الترابية، المستمدة أساساً من نماذج المحاكاة، تتراوح بين واحد غيغا طن وثلاثة غيغا طن سنوياً علما بأن المناطقة الصحراوية في العالم تشكّل 40 % من مساحة اليابسة على كوكب الأرض، وجدير بالذكر أن 70 % من الوطن العربي هي أراضي صحراوية.

مخاطر الغبار على صحة الإنسان:

تعد جسيمات الغبار الصغيرة من أهم الملوثات الجوية والتي يمكن أن تؤثر على الصحة الإنسانية بشكل سلبي، وتتضمن بعض المخاطر الصحية للغبار ما يلي:

- الحساسية والتهاب الجهاز التنفسي: قد يسبب الغبار الصغير تهيج الأنف والحنجرة والرئتين وتسبب أعراض

الحساسية مثل العطس والسعال والاحتقان والتهاب الشعب الهوائية.

● أمراض القلب والأوعية الدموية: يمكن أن يزيد التعرض للغبار من خطر الإصابة بهذه الأمراض مثل النوبات القلبية والسكتات الدماغية والتهاب الأوعية الدموية وغيرها.

● الأمراض الصدرية المزمنة: يمكن أن يزيد التعرض المستمر للغبار من خطر الإصابة بالربو والتهاب الرئة المزمن والتهاب القصبات الهوائية.

● التأثير على النظام العصبي: قد يؤدي التعرض المستمر للغبار إلى تأثير سلبي على النظام العصبي وزيادة خطر الإصابة بأمراض مثل الأرق والصداع والتوتر العصبي.

● التأثير على البيئة: يمكن أن يؤثر الغبار على النباتات والحيوانات والأراضي والمياه والهواء والتربة بشكل سلبي، وتؤدي إلى تدهور البيئة وتلف النظام البيئي.

لذا يجب اتخاذ إجراءات للحد من انتشار الغبار والتعرض له، مثل استخدام مرشحات الهواء والحفاظ على نظافة المنازل والأماكن العامة وتقليل استخدام المركبات الضارة والعمل على تحسين جودة الهواء.

الغبار والإقتصاد :

وللغبار آثار سلبية اقتصادية واجتماعية، إذ يمكن أن يتسبب في تأثير سلبي على القطاعات الاقتصادية المختلفة بعدة طرق وفق ما يلي:

أولاً: يمكن أن يؤدي تراكم الغبار إلى إغلاق المطارات والموانئ وتعطيل حركة الملاحة الجوية والبحرية والنقل البري وما تتضمنه من رحلات وشحنات، مما يتسبب في تأخر العمليات اللوجستية والتجارية في التصدير والاستيراد ، وبالتالي تأثير سلبي على الاقتصاد.

ثانيا: التسبب بحوادث السيارات نتيجة لانخفاض الرؤية والتأثير على حركة وتنقّل الناس والتسبب بإلغاء المناسبات الاجتماعية والرياضية والثقافية العامة أو الخاصة التي تتم في المناطق المكشوفة.

ثالثاً: يمكن أن يؤثر الغبار على الإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية، حيث يمكن أن يتسبب في تلف المحاصيل وتأثيرها السلبي على الإنتاج والإيرادات المالية للمزارعين والحيوانات كالدواجن والماشية، مما يؤدي إلى تقليل الإنتاج وتراجع الدخل في هذا القطاع بالتالي يقل المدخول للمزارعين وتزيد الأسعار على المستهلكين.

رابعا: يمكن أن يؤدي تراكم الغبار إلى تعطيل الإنتاج الصناعي أو تراجعه في الصناعات المختلفة وزيادة تكاليف الانتاج والصيانة والتنظيف ، مما يؤثر سلبياً على الأرباح.

خامسا : قد يؤدي التعرض للغبار إلى زيادة التكاليف الصحية، بما في ذلك زيادة الأمراض المرتبطة بالتعرض المطول للغبار والتي ذكرناها في السابق ، مما يتسبب في زيادة الإنفاق الصحي فيؤدي إلى ارهاق ميزانية الدول المخصصة للصحة.

سادسا: قد يؤدي التعرض المطول للغبار إلى تراجع نشاط السياحة وانخفاض عدد السياح الزائرين للبلاد، مما يقلل من الإيرادات المالية المرتبطة بهذا القطاع.

سابعا: يمكن للغبار أن يؤثر على البنية التحتية والمرافق العامة، وخاصة الطرق والجسور والمباني، ويؤدي إلى تكاليف إضافية للصيانة والإصلاح.

مصادر الغبار المحلية والخارجية على دولة الكويت:

أما في دولة الكويت ونحن الآن في موسم السرايات الذي يبدأ في التاسع من شهر أبريل وينتهي بمنتصف شهر مايو تقريباً، فإن عدد متوسط أيام الغبار خلال السنة يبلغ حوالي 137 يوماً بحسب إحصاء مراقبة المناخ في إدارة الأرصاد الجوية في دراسة لها لمتوسط عدد أيام الغبار في السنة، للفترة من عام 2000 إلى عام 2021 وهي أيام موزعة بين العواصف الترابية والغبار المثار أو المتصاعد والغبار العالق، تكثر خلال شهور فصل الصيف في مايو ويونيو ويوليو وأغسطس، علما بأن هناك عدة مصادر للغبار محلية وخارجية في الوقت الحالي تؤثر على البلاد. من المصادر المحلية مواقع في جزيرة بوبيان ورأس الصبية والهويملية والنعايم وجال الأطراف والخويمات وغرب عريفجان وجنوب وغرب مدينة صباح الأحمد، أما المصادر الخارجية فقد خلصت الدراسات العلمية الخاصة بالعواصف الرملية والترابية العابرة على دولة الكويت، والتي تمتد لتطول مملكة البحرين ودولة قطر، إلى وجود عدة مصادر متفرقة تؤثر على البلاد منها منطقة مابين النهرين في العراق والحدود العراقية السورية ومنطقة الربع الخالي في المملكة العربية السعودية ومناطق في جنوب شرق إيران والحدود الايرانية الأفغانية والحدود الايرانية الباكستانية وحوض نهر النيل والساحل السوداني علما بأن هناك 8 مسارات للرياح تثير الغبار على دولة الكويت بما يوازي 60 طن لكل كم مربع واحد، مما يسبب مشاكل صحية وبيئية واقتصادية حيث تقدّر الخسائر بحوالي 190 مليون دينار كويتي سنوياً.

لذا قامت عدة جهات حكومية بدولة الكويت من بينها إدارة الأرصاد الجوية بالإدارة العامة للطيران المدني ومعهد الكويت للأبحاث العلمية والهيئة العامة للبيئة ومؤسسة البترول وجامعة الكويت بالاتفاق مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN HABITAT – موئل) ، في المرحلة الأولى على مشروع التكيّف والصمود لمكافحة العواصف الرملية والترابية العابرة للحدود بين دولة الكويت وجمهورية العراق لمعالجة وتثبيت التربة في منبعين من منابع العواصف الرملية في محافظات ذي قار والمثنى بمساحة تتراوح بين 150 و 200 كم مربع تقع بين نهري دجلة والفرات وتبعد 250 كم عن حدود دولة الكويت، سيقوم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بتمويل المشروع التي ستكون مدة مرحلته الأولى 5 سنوات وبتكلفة حوالي 4 ملايين دينار كويتي.

ومن المتوقع أن يساهم هذا المشروع بتخفيف أكثر من 40 % من الغبار العابر على دولة الكويت.

وسوف يثمر هذا التعاون عن النتائج الأولية في رصد التغيرات المناخية والأحوال الجوية في مدن الكويت للتعرف على الأثر الإيجابي لمشروع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لمكافحة الغبار العابر للحدود. وكذلك التعاون وتبادل الدراسات المناخية والبيانات المتعلقة بالمدن الكويتية المتضررة بشكل أكبر من العواصف الغبارية.

ومن الطبيعي أنه لا يمكن التخلّص بشكل نهائي من ظاهرة الغبار أو من العواصف الترابية والرملية التي تعصف بالبلاد والمنطقة غالبا خلال فترة فصول الصيف والربيع ، إلا أنه بالإمكان التقليل منها من خلال التعرف على خصائصها ومصادرها والوسائل التي تراقب الغبار بواسطة محطات الرصد الجوي الآلي ورادار الطقس دوبلر وبواسطة الأقمار الاصطناعية الخاصة بإدارة الأرصاد الجوية وباستخدام برامج النماذج العددية الحاسوبية التي تتنبأ بالعواصف الرملية او الترابية التي بدأت بإنشائها بعض مؤسسات الدولة المعنية مثل معهد الكويت للأبحاث العلمية و مستقبلا إدارة الأرصاد الجوية التي تنوي إنشاء مركز عددي للإنذار المبكر للعواصف الرملية والذي بإمكانه تقديم تنبؤ لهذه العواصف قبل حدوثها فتمكّن جهات الدولة من الاستعداد وتفادي الأضرار وتقليلها. دون الإستغناء عن الجهد الإقليمي خاصة في دول الخليج العربي، فالغبار والعواصف الترابية والرملية ليست مشكلة محلية ولا تقتصر على دولة بعينها.

لمعالجة مصادر الغبار يمكن اتخاذ الإجراءات التالية:

● معالجة الأراضي الجافة: عن طريق تنظيم استخدام الأراضي و التوسع في إقامة الأحزمة الخضراء والزراعة الجيدة والحفاظ على التربة واستخدام الحشائش والشجيرات الطبيعية لتقليل تحرك الأتربة وتكون الغبار، وإقامة المحميات الطبيعية وإزالة الدراكيل والكسّارات ومنع الرعي الجائر وتقنين فترات التخييم الربيعي. وأشار خبراء البيئة بمعهد الكويت للأبحاث العلمية أن النباتات الفطرية هي الحل المستدام للقضاء على ظاهرة الغبار والتحكم به في المستقبل خاصة بالمدن الجديدة والتي تتعرض لهذه المخاطر مع تدهور الأراضي على المستوى الإقليمي، وأفادوا أن نباتات الرمث والعوسج والغردق أكثر النباتات فاعلية في التحكم بالغبار وحركة الرمال وتوفر أموالا على الدولة كحل مستدام، وبيّنوا أن لكل منطقة في الكويت خصوصيتها كالصبية مثلا حيث يكثر فيها الغبار وحركة الرمال. وذكروا أنه من خلال دراسات المعهد فقد ظهر أن تجربة زراعة النباتات الفطرية ساعدت في تقليل الغبار بنسبة 64 % وإخفاء الرمال بنسبة 94 % ببعض المناطق، وفي منطقة اللياح تم زراعة 110 آلاف نبتة فطرية أثبتت فعاليتها كمصد لهذه الظاهرة.

● الحد من الأنشطة البشرية المسببة للغبار: يمكن تطبيق عدة إجراءات للحد من هذه الأنشطة مثل استخدام تكنولوجيا حديثة ومتطورة في العمليات الصناعية وتحسين التخطيط والإدارة البيئية لتقليل الآثار البيئية، و استخدام التقنيات الحديثة للحد من الغبار مثل استخدام المرشحات والمكابس الكهربائية وتقنيات الري الحديثة لتقليل التحركات الرملية. كما إن الاهتمام بالتنظيف العام للأماكن العامة والشوارع والأرصفة يقلل من تجمع الغبار. و يجب تشجيع استخدام وسائل النقل النظيفة مثل الدراجات الهوائية والحافلات العامة والسيارات الكهربائية لتقليل الانبعاثات الضارة.

كذلك يمكن استخدام تقنيات متطورة ومبتكرة في المستقبل لمعالجة مصادر الغبار مثل تقنيات الطاقة الشمسية والطاقة النووية وتقنيات الكيمياء الخضراء.

إضافة إلى ما سبق فإن التوعية والتثقيف المجتمعي حول أهمية الحد من الغبار والتدابير الوقائية الممكنة والإجراءات المطلوبة للحد من الانبعاثات الضارة وتحركات الأتربة والرمال بات ضرورة مع إلزام المؤسسات والأفراد بالقوانين واللوائح البيئية المعمول بها والتي تهدف إلى الحفاظ على البيئة وتثبيت التربة والرمال.

وأخيرا فإن الحد من الغبار محليا وإقليميا ودوليا يتطلب تضافر جهود جميع من يعيش على هذا الكوكب وتبني مفهوم الاستدامة والحفاظ على البيئة.

دراسة / د. عبد الرضا بهمن / مستشار أول هندسي في الصندوق الكويتي للتنمية

تطوير مخازن الغذاء لتعزيز منظومة الأمن العذائي في دولة الكويت

هناك العديد من الدول حول العالم ومنها دولة الكويت تفتقر إلى إنتاج المواد الغذائية بصورة مستمرة وكافية لتغطية إحتياجاتها، حيث الأراضي الزراعية وموارد المياه شحيحة، ومصنفة بأنها فقيرة في المجال الزراعي والمائي. وتستورد البلاد أكثر من 95 % من إحتياجاتها الغذائية، مما يجعلها عرضة لمخاطر الأزمات الدولية التي تؤثر سلباً على نشاط الإستيراد.

وعلى الرغم من ذلك فإن دولة الكويت تحتل مراتب متقدمة في مفهوم الأمن الغذائي على المستوى الخليجي والعربي والعالمي، إذ يتمتع السكان على مدار العام بإمكانية الحصول على إحتياجاتهم الغذائية وبقدرة شرائية جيدة ضمن المخزون الإستراتيجي للأمن الغذائي الوطني، ونجحت الدولة في مواجهة مخاطر ارتفاع الأسعار العالمية، وذلك وفقاً لمؤشرات الأمن الغذائي العالمي للسنوات الأخيرة.

وتستند هذه المؤشرات إلى عدة عوامل، منها تحمل قدرة تكاليف إستيراد المواد الغذائية، وتوفر الكميات المطلوبة لفترة زمنية معينة، وذات نوعية وصلاحية إستهلاكية سليمة من المواد الغذائية. ولهذا فإن دولة الكويت لديها مخزون غذائي جيد وآمن، سواء عند القطاع العام أو الخاص المتمثل في شركات المواد الغذائية.

ومن أهم العناصر الداخلة في مجال تعزيز الأمن الغذائي والتي تلعب دوراً محورياً في التعامل مع حالات الطوارئ التي تهدد الأمن الغذائي في أي مجتمع هو توفير مخازن جيدة لحفظ المواد الغذائية، وبالأخص السلع الإستراتيجية منها، ولفترة زمنية مناسبة.

وتكمن أهمية التخزين في توفير المخزون السلعي والمحافظة على النوعية والأصناف الإستهلاكية لتأمين إنسيابها إلى

الجهات العديدة، وتتلخص أهمية أهداف إنشاء المخازن في ضمان إستمرارية تدفق المواد الغذائية المطلوبة والحماية من ارتفاع الأسعار محلياً حتى عند زيادتها من مصادر المنشأ.

يرجع تاريخ تخزين الغذاء عندما بدأ الإنسان بتخزين طعامه من المواد الغذائية المتنوعة قبل آلاف السنين وبطرق مختلفة منها التمليح، والتجفيف، والتدخين، والتخليل والتخمير. بعد ذلك تطور في إستخدام وسائل التبريد الطبيعي خلال القرن الثامن عشر عن طريق حفر ذات مقاسات معينة تحت الأرض وسراديب وأقبية وممرات مائية.

ومن ثم بدأ إستخدام ثلاجات التبريد في بدايات أربعينيات القرن الماضي مع ظهور الثورة الكهربائية، ومن بعد ذلك وبصورة مستمرة حتى الوقت الحاضر وبطرق إبداعية تطورت وسائل وتقنيات التبريد والتجميد لتخزين المواد الغذائية بشتى أنواعها حسب طبيعتها ومواصفاتها لحفظها من التلف والفساد.

إستراتيجية التخزين الغذائي في الكويت

ليس لدى دولة الكويت خيار في حصولها على إحتياجاتها من المواد الغذائية سوى الإعتماد على الإستيراد، مما يعرضها لمخاطر أزمات الإمدادات السلعية. وتسعى الجهات الرسمية في البلاد منذ زمن بعيد ومازالت تبذل جهود مشهودة في تأمين المخزون الإستراتيجي لشتى الأنواع والأصناف من المواد الغذائية.

ولدى الدولة خطط لضمان إستمرارية المخزون الغذائي وحمايته من تقلبات الأسعار العالمية، حيث تقوم بتوفير مساحات من الأراضي لإنشاء مستودعات وصوامع ومخازن للشركات أو الجهات المتخصصة في مجال السلع الغذائية والمواد الأولية الداخلة في صناعة الغذاء لضمان الإستدامة الغذائية. وهناك العديد من المخازن ذات مساحات وطاقات تخزينية متفاوتة، منها تابعة للدولة، وأخرى تابعة للقطاع الخاص والجمعيات التعاونية.

وقد ساهمت هذه الجهات ومازالت في إستمرارية مد السكان من المواطنين والمقيمين بمختلف أنواع السلع الغذائية الضرورية، مما ساعدت في صمود الدولة خلال الأزمات التي مرت بها في السنوات الأخيرة كالغزو العراقي وأزمة جائحة كورونا، حيث تعطلت سلاسل إمدادات التوريد بسبب الإغلاق العالمي، إضافة إلى شح في بعض السلع الغذائية الأساسية جراء الحرب الروسية – الأوكرانية الأخيرة.

تعتبر المخازن والمستودعات والصوامع العمود الفقري للحفاظ على المواد الغذائية الإستراتيجية لإحتياجات الإستهلاك. وتزداد المخاوف تجاه الأمن الغذائي في البلاد كلما حلت أزمات إقليمية أو دولية التي تؤثر سلباً على إستقرار المخزون الغذائي وتوقف حركة الإستيراد من الخارج.

والجدير بالذكر أن دولة الكويت لا تعاني من وفرة غذائية، إلا أن لديها مخزون إستراتيجي جيد، كما أن المستودعات التخزينية كمساحات وأعداد ليس فيها نقص، ولكنها بحاجة إلى إعادة تنظيم وتوزيع. ومن الضروري تحديد مساحات من الأراضي موزعة على عدة مواقع مناسبة وذات إستراتيجية أمنية لإنشاء مستودعات ومخازن تلائم ظروف البلاد، إن كانت تحت الأرض أو فوقها. وتتم إدارتها بواسطة جهات ذات إختصاص في هذا المجال، وأن تغطي طاقاتها الإستيعابية حاجات البلاد، وأن تكون هذه المخازن ذات كفاءة أعلى مما هي عليه حالياً، وذلك لضمان ديمومة وصلاحية المواد الغذائية لفترة طويلة والحفاظ على الجودة ضمن منظومة الأمن الغذائي.

مشاكل المخازن الغذائية في الكويت

هناك أعداد كبيرة من المخازن الغذائية والمستودعات منتشرة في دولة الكويت ومنها منظمة وأخرى غير ذلك، ومنها صغيرة الحجم تقع في مناطق سكنية مكتظة وأخرى كبيرة الحجم في مناطق تجارية منها صناعية وزراعية. وكثير من هذه المنشآت التخزينية تتعرض إلى مشاكل منها فنية وصحية،

ويمكن تلخيص أهم المشاكل في التالي:

- قلة خبرة العاملين في المخازن في كيفية التعامل مع المواد الغذائية المختلفة من ناحية شروط التخزين وتتبع حركة المخزون.
- قلة المعرفة في عمليات جرد المخازن وتحديد الكميات المطلوبة، وتكديس المواد الغذائية وعدم صرفها وتسويقها في الوقت المحدد والمناسب، مما يعرضها للتلف والخسارة المادية.
- عدم تطبيق المواصفات الفنية في تصميم المخازن وغياب وسائل الأمن والسلامة فيها.
- تقصير الرقابة الإدارية من قبل أصحاب الشركات المختصة في المجال الغذائي على عمليات التخزين وبشكل دوري، كما أن هناك العديد من المخازن والمستودعات القائمة تعمل بصورة غير قانونية بعيدة عن رقابة الجهات الرسمية.

إشتراطات مخازن الغذاء الإستراتيجية

لرفع مستوى المخزون الغذائي الإستراتيجي في البلاد، هناك حاجة ماسة إلى إعادة النظر، من خلال إستراتيجيات الخطط الخمسية القادمة، في مجال تطوير وتخصيص مناطق حيوية لغرض التخزين وحسب تصاميم مبنية على أسس هندسية وعلمية ذات كفاءة عالية في الحفاظ على نوعية المواد الغذائية ولفترة زمنية طويلة تتراوح ما بين 12–18 شهراً، درءاً للأزمات غير المتوقعة مستقبلاً. ومن الضروري أن يكون هناك تطبيق لإشتراطات المخازن والمستودعات والإلتزام بها.

تكمن أهمية التخزين الغذائي بأنه عملية علمية ذات تصاميم تناسب طبيعة المخزون من المواد المختلفة، والتحكم الجيد في البيئة المحيطة بهذه المواد داخل المخزن أو صوامع الغلال أو المستودعات. وهناك العديد من الشروط لإنشاء وإدارة المخازن الغذائية، يمكن التطرق بإيجاز إلى أهم إشتراطات مخازن الغذاء الإستراتيجية كما يلي:

1) يجب إتباع الأسس والقواعد العلمية والهندسية في إدارة المخازن وتصميمها، وذلك لتقليص تكاليف المخاطرة، وهي الخسارة الناجمة من تلف المواد الغذائية نتيجة سوء التخزين وتقادم المخزون، مما يقلل من قيمته الغذائية والشرائية. ويجب إتباع سياسة "تقليل الفاقد" عن طريق تقنين الكميات المطلوبة حسب الإحتياجات الفعلية، إضافة إلى الإحتياطي المقدر. ومن الضروري الإحتفاظ بما يعرف بإحتياطي المخزون أو بمخزون الأمان، ويمكن تعريفه بأنه "الإحتفاظ بكمية من المخزون لمواجهة الظروف الطارئة أو الطلبات غير المتوقعة خلال فترات زمنية معينة".

2) أن يكون تصميم المخزن ذو معايير وحسب طبيعة المواد الغذائية وأصنافها، إن كانت حبوب أو لحوم أو سوائل أو مواد خام ومنتجات جافة وغيرها.

3) توفير وسائل الأمن والرقابة والحماية، والسلامة العامة للعاملين لمنع إصابات العمل.

4) تطبيق التشغيل التقني للمستودعات والمخازن لتذليل صعوبات حركات النقل والمناولة لتوفير الجهد والوقت، وأن تكون ذات تنظيم سهل لعمليات المناولة. وأن تكون المخازن مزودة بأجهزة كهروميكانيكية حديثة ذات كفاءة

عالية للحفاظ على نوعية المواد الغذائية وحمايتها من الأضرار والتلف، ومنها الرقابة الآلية على المخزون.

5) توفير مساحات مناسبة للتوسعات المستقبلية وزيادة الطاقة التخزينية للسلع الأساسية، حسب تقديرات الإحتياجات.

توصيات عامة

من أهم الملاحظات المتعلقة بالتخزين الغذائي في البلاد تتلخص في قلة توفر مخازن ذات تصاميم فنية مناسبة وعدم كفايتها على مستوى الدولة، وعدم إستغلال الأراضي والمساحات المخصصة لغرض التخزين بصورة جيدة وذات كفاءة ضعيفة. وهناك ضعف في الرقابة الرسمية على المخازن المستغلة من الناحية الصحية وشروط التخزين. ويمكن التطرق إلى أهم التوصيات في هذا الشأن:

- من الضروري على الجهات الرسمية في الدولة القيام بحصر جميع المخازن والمستودعات في البلاد التابعة للقطاعين العام والخاص، وتقييمها فنياً وصحياً وبيئياً، ومدى ملائمة سعاتها التخزينية، وكيفية تطويرها.
- على الدولة إتخاذ الإجراءات اللازمة لتحديد وتخصيص مساحات كافية من الأراضي المناسبة لإنشاء المخازن بشتى أنواعها، وذات تصاميم ملائمة لظروف دولة الكويت وفي مناطق مختلفة من البلاد.
- ضرورة إشراك القطاع الخاص في وضع الإستراتيجيات بالتعاون مع الجهات الرسمية في مجال المستودعات ومخازن الأمن الغذائي الصديقة للبيئة.
- ضرورة الإستعانة بمكاتب إستشارية محلية أو دولية متخصصة في هذا المجال لإجراء الدراسات الفنية والإقتصادية والبيئية ذات العلاقة بمخازن الأمن الغذائي.

الخاتمة

من الإستراتيجيات المفيدة في هذا الشأن إنشاء مجمعات للمخازن الغذائية بشتى أنواعها وفي مناطق متفرقة من البلاد، وذات مواصفات وتقنيات حديثة، تتوافق مع ظروف البلاد والشروط الصحية والبيئية. كما إنه من الضروري أن تلحق بهذه المخازن الكبيرة مختبرات لإجراء الفحوصات اللازمة للمواد المراد تخزينها وتوزيعها لاحقاً على مراكز وأسواق الإستهلاك، وأن يكون هناك تنسيق بين مختلف الجهات المعنية على مستوى الدولة في جهود إنشاء مخازن الأمن الغذائي.

ومن أهم الجهات المعنية بالأمن الغذائي في البلاد شركة نقل وتجارة المواشي التي توفر على مدار العام شتى أنواع اللحوم الحمراء والأغنام الحية، وتساهم بأكثر من 80 % من إحتياجات البلاد. وهناك أيضاً شركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية التي تساهم بتوفير جميع المواد الغذائية الأولية والمنتجات الأساسية ذات الجودة العالية، إضافة إلى توفير المكونات الأساسية للأعلاف الحيوانية.

كما أن المنتجين المحليين الممثلين في اتحاد المزارعين واتحاد منتجي الألبان والعديد من القطاع الخاص لهم دور في توفير جزء من الأمن الغذائي عن طريق إنتاج المحاصيل المختلفة وتربية الدواجن والمواشي مثل الأغنام والأبقار التي توفر المنتجات الطازجة، وهو مايلزم استمرار الحكومة في توفير دعم سخي وبشروط ميسرة للمنتجين المحليين.

د. سوسن مالك
استاذ في الجامعة العربية المفتوحة

التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية

الإدماج الإجتماعي والإعاقة في الكويت

تنعم الأرض بالثروات الطبيعية التي استفاد منها الإنسان وسخرها في خدمة التنمية الشاملة، وتعتبر بعض هذه المصادر هي مصادر غير متجددة مثل بعض مصادر الطاقة والمياه والمواد الأولية التي تضاعف استهلاك العالم لها منذ الثورة الصناعية. ولكن مع استشعار الخطر من نضوب تلك المصادر التي استنفذت من قبل الإنسان في الأنشطة الصناعية والإستهلاكية وغيرها تسببت في مشكلات تعاني منها الأرض مثل مشكلة التغير المناخي. وقد أكدت تقارير الخبراء في اللجنة الدوليّة لتغير المناخ، أن أنشطة الإنسان هي المسؤولة عما وصلت إليه الأخطار على مستقبل البشرية برمّتها، من تلوث للهواء والانبعاثات الغازية في الغلاف الجوي وارتفاع حرارة الكرة الأرضية، ومظاهر ذوبان الجليد في القطبين، والذي يصاحبه ارتفاع منسوب مياه البحار مما يهدد بكوارث طبيعية بالغة الخطورة. وعليه استنفرت جهود الامم المتحدة وعدد كبير من المنظّمات الإقليمية والوكالات الدوليّة المتخصصة لمواجهة مهمة التصدي لهذا الخطر عن طريق حماية الموارد الطبيعية وحسن إدارتها ، ومنع تدهور البيئة العالمية.

وقد اعتمدت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام 2015 أهداف التنمية المستدامة **(SDGs)** ، والتي تُعرف أيضًا باسم الأهداف العالمية ، باعتبارها دعوة عالمية للعمل على إنهاء الفقر وحماية الكوكب وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار بحلول عام 2030 .

وذُكرت هذه الاهداف في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 25 أيلول/سبتمبر2015 وفي 1 كانون الثاني / يناير 2016، أدرجت أهداف التنمية المستدامة 17 في خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

تشمل هذه الأهداف: القضاء على الفقر، والقضاء على الجوع، وحياة كريمة وصحة جيدة، والتعليم الجيد، والمساواة بين الجنسين، ونقاء المياه والنظافة العامة، وطاقة نظيفة بأسعار معقولة، وتوفير فرص عمل لائقة ونمو الاقتصاد، والصناعة والابتكار والبنية التحتية، والحد من أوجه عدم المساواة، ومدن ومجتمعات محلية مستدامة، الإنتاج والاستهلاك المسؤولان، والحفاظ على المناخ، والحياة تحت الماء، والحياة في البر، والسلام والعدالة والمؤسسات القوية، والشراكات لتحقيق هذه الأهداف.

على الرغم من أن أهداف التنمية المستدامة ليست ملزمة قانونا، إلا أن الحكومات تلتزم بتلك الأهداف وتسعى لتحقيقها.

ويشكل الأشخاص ذوي الإعاقة جزء لا يستهان به من نسيج المجتمع، فقد وضعت أهداف التنمية المستدامه 7 مقاصد من 169 مقصدا تذكر فيها الأشخاص ذوي الإعاقة، وتسعى إلى حماية حقوقهم وتشجيعهم على تطوير طاقاتهم البشرية بالكامل. وبناءً عليه أعيد التأكيد في أهداف التنمية المستدامة على روحية اتفاقية حقوق

الأشخاص ذوي الإعاقة والالتزامات المدرجة فيها. وفي ما يخص الدول العربية، يشكل الأشخاص ذوي الإعاقة واحدة من أكبر الفئات الاجتماعية وأكثرها تهميشا وفرصهم في الحصول على التعليم والعمل محدودة، وهم أكثر من أي فئة اجتماعية أخرى تتعرض للمشاكل الصحية والفقر.

تسعى حكومة دولة الكويت والأمم المتحدة بالعمل مع المجتمعات المحلية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) التي تم وضعها في رؤية الكويت 2035 والتزامات الدولة في مجال حقوق الإنسان وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليًا.

أما فيما يخص الأشخاص دوي الإعاقة فتعتبر الكويت من الدول الرائدة التي أهتمت بهم، وقد تجلى ذلك بقانون رقم (8) لعام 2010. لكن رغم مرور 12 عام من إصدار القانون إلا أن مواد القانون ركزت على توفير الإمتيازات المالية للمعاقين أكثر من منحهم حق ممارسة حقوقهم المدنية والإجتماعية الكفيلة بدمجهم بشكل تدريجي بالمجتمع، ويشكل المعاقين نسبة 4 % من تعداد الكويتيين، يعيش أغلبهم في دائرة التهميش المجتمعي والحكومي.

ورغم تحسن الرفاه المالي نوعا ما لبعضهم، إلا أن أغلب ذوي الإعاقة يشكون من نقص الرفاه النفسي وصعوبة الإندماج في المجتمع المدني، حيث يقبع الكثيرون منهم في الظل ولا يمارسون حقوقهم كاملة. ونتيجة لذلك يستمر التمييز قائما بين ذوي الإعاقة والأشخاص الطبيعيين في جميع المجلات.

وقد قفزت أعداد المعاقين خلال 7 سنوات الأخيرة بزيادة تقدر بحوالي 7 الاف شخص، أي بمعدل ألف معاق تضاف سنويا منذ 2015. وتجدر الإشارة إلى أن دولة الكويت تعاني من صعوبة في حصر و تشخيص حالات الإعاقات المستجدة مثل صعوبة الفهم وبطيئي التعلم.

ورغم إثبات بعض الأشخاص ذوي الإعاقات مهارات مميزة في مجالات مختلفة مثل التعليم والرياضة والابتكاروالإبداع، إلا أن حظوظهم في الإندماج داخل المجتمع تبقى محدودة بسبب سياسات حكومية تتسب في إهمال هذه الفئة عن بقية المجتمع.

هذا المقال يدق ناقوس الخطر ويدعو حكومة دولة الكويت والمجتمع المدني إلى الاهتمام بهذه الفئة عن طريق وضع خطط متكاملة تهدف إلى إدماج ذوي الإعاقة في المجتمع من خلال توفير المراكز التشخصية والعلاجية المعتمدة عالميا وتوفير البيئة التعليمية المناسبة لهم والإستفادة من مهاراتهم وقدراتهم للعمل في المجالات المناسبة لهم.

الكويت والمدن الذكية: التحديات والفرص في رحلة تحقيق التنمية المستدامة

د. أفنان نصار الخالدي

- استاذ في الجامعة العربية المفتوحة
- دكتوراه في إدارة العمليات والمعلومات – المدن الذكية

تسعى الكويت من خلال رؤيتها 2035 إلى تحقيق التنمية المستدامة عبر تحويل الدولة إلى دولة متقدمة اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا، ومن أهم المجالات لتحقيق ذلك البدء في مسار تطوير المدن التقليدية الى مدن ذكية بهدف تحسين جودة الحياة وتوفير خدمات حكومية أفضل وأكثر فعالية للمواطنين والمقيمين. ويستخدم نموذج المدينة الذكية التكنولوجيا والبيانات الذكية لتحسين الخدمات العامة في المدن وتوفير الراحة والأمان للمواطنين. ويشمل المفهوم على العديد من القطاعات مثل النقل والأمن والطاقة والإسكان والصحة والتعليم، ويعتمد على التعاون بين القطاع الحكومي والخاص والمجتمع المدني والأكاديمي.

يتميز نموذج المدينة الذكية بتصميم نظم متكاملة ومتناغمة ومرونة لتحقيق الأهداف المرجوة، ويعد التركيز على الجوانب الاجتماعية والبيئية والاقتصادية أمرًا حاسمًا في تطبيق المفهوم. وتتضمن خطط المدن الذكية في الكويت تحسين نظام النقل العام وتطوير الخدمات الصحية والتعليمية والإسكان والهواء والموارد الطبيعية، وذلك باستخدام التقنيات المتطورة مثل الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي وشبكات الاتصالات الذكية وانترنت الاشياء (IOT).

يجب أن يكون هدف المدينة الذكية هو تحسين جودة الحياة للمواطنين بشكل عام، مع التركيز على توفير الخدمات الحكومية بشكل أفضل وأكثر فعالية، وتحسين البيئة والتنمية الاقتصادية. وتعد المدن الذكية الآن أحد أبرز المفاهيم التي تتبناها الدول في الشرق الأوسط للارتقاء بالخدمات الحكومية وتحسين جودة الحياة. وتقدم دول الخليج، التي تتمتع بموارد طبيعية غنية ومواطنيها يحظون بدخل عالٍ، مثالًا ممتازًا على التطور الذي يحدث في المدن الذكية.

وقد أطلقت الدول الخليجية التطوير لبعض مدنها التقليدية والتحول الى المدن الذكية وتطوير البنية التحتية اللازمة لتحقيق هذه الرؤية. وتعمل هذه الدول على تنفيذ برامج متكاملة تهدف إلى تحسين الخدمات الحكومية وتطوير القطاعات الحيوية باستخدام التكنولوجيا الحديثة والبيانات الذكية.

على سبيل المثال، تستثمر الإمارات العربية المتحدة بشكل كبير في تطوير مدينة دبي الذكية، وتهدف إلى توفير الخدمات الحكومية والخاصة بشكل أفضل وأكثر فعالية. كما تسعى المملكة العربية السعودية إلى بناء مدينة نيوم لتكون مدينة ذكية تضم تقنيات الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية وانترنت الأشياء.

ومن جانبها، تتطلع الكويت إلى تطوير المدن الذكية في إطار رؤيتها 2035، وتعمل على تحسين جودة الحياة والبيئة العامة في المدن، بما في ذلك تحسين نظام النقل العام وتطوير الخدمات الصحية والتعليمية والإسكان والهواء والموارد الطبيعية.

توجد العديد من الأمثلة على المدن الذكية التي تم تطبيقها حول العالم ففي كوريا الجنوبية، تعتبر مدينة سيول واحدة من أكثر المدن الذكية تقدمًا على مستوى العالم، حيث تستخدم التكنولوجيا الذكية لتوفير خدمات حكومية أفضل. تشمل الخدمات الذكية المتوفرة في المدينة، خدمات النقل الذكي والتي تساعد على تخفيف الازدحام المروري، وتحسين جودة الهواء، وخدمات الرعاية الصحية الذكية، وتوفير خدمات التسوق الذكية، وتحسين تجربة السكان في استخدام خدمات الحكومة الإلكترونية.

وفي إسبانيا، تعتبر مدينة برشلونة واحدة من المدن الذكية الرائدة في أوروبا، حيث تعمل على توفير خدمات حكومية أفضل، وأبرز ما يميزها نظام لإدارة النفايات الذكي والتي تساعد في تقليل نسبة النفايات وتحسين الصحة العامة.

ومن جانب آخر يمكن أن تواجه الكويت تحديات متعددة في بناء المدن الذكية، ومن بين هذه التحديات هو خطر اختراق الخصوصية، حيث يتم جمع وتحليل البيانات الشخصية للمواطنين والمقيمين في المدن الذكية لتحسين الخدمات. ولكن يجب الحرص على حماية هذه البيانات الحساسة وضمان أنها لا تستخدم بطرق غير مشروعة أو تخالف حقوق الأفراد. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تواجه المدن الذكية في الكويت تحديات تقنية أخرى مثل الاعتماد الكامل على التكنولوجيا، مما يجعلها عرضة لمشاكل التوافق والانقطاع او الاختراق عند حدوث خلل في الأنظمة الإلكترونية.

ومن المهم أيضًا أن يتم التركيز على تطوير البنية التحتية للاتصالات والإنترنت بشكل كاف لتمكين السكان من استخدام الخدمات الذكية بشكل فعال. لذلك يجب على الحكومة والمؤسسات الخاصة والمجتمع المدني العمل بشكل مشترك لتقديم المدن الذكية بطريقة مستدامة ومرنة للوصول للأهداف المرجوة وتدريب العمالة المحلية على استخدام التكنولوجيا الحديثة. كما يمكن أن تواجه تحديات هيكلية، مثل مشكلات التخطيط والتنظيم، والتعاون بين القطاعين العام والخاص. لذلك، من المهم التركيز على الحلول المستدامة التي تأخذ في الاعتبار الجوانب الاجتماعية والبيئية والاقتصادية في بناء المدن الذكية في الكويت.

يُساعد الدول على تكوين نظام اقتصادي منخفض انبعاثات الكربون

الصندوق الكويتي : تزايد الاهتمام بمشروعات الطاقة المُتجددة للحفاظ على البيئة

أدوار مُتعددة يضطلع بها الصندوق الكويتي، ومُمارسًات مُهمة ينفذها من أجل المُحافظة على البيئة، حيث أعطى اهتماماً كبيراً للمشروعات التي تُساعد على التحوُّل نحو الطاقة الخضراء، وأصبح القطاع البيئي يمثل إحدى أولويات عمله في المرحلة الحالية، في ظل وجود توجه عالمي ورغبة بحل مُشكلات تغيُّر المناخ.

وتُعدّ مُشكلة تغير المناخ أحد التحديات التي تواجه المجتمع الدولي في الوقت الحاضر، وأصبح إيجاد الحلول لها أولوية لكل دول العالم، نظراً لأبعادها السلبية وتهديدها ليس للبيئة فقط، وإنما لكافة مناحي الحياة، بداية من تغير أنماط الطقس، وتهديد الإنتاج الغذائي، مروراً بارتفاع منسوب مياه البحار وحدوث فيضانات كارثية، وصولاً إلى استغلالنا المتزايد للموارد الطبيعية للأرض، مما يهدد استقرار المناخ ويؤدي إلى انقراض العديد من الأحياء، لذا فإن الأمر يتطلب تضافر الجهود لمُواجهة هذه المشكلة، والعمل معاً من أجل تحقيق الأهداف 17 للتنمية المُستدامة لعام 2030، التي أطلقتها الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة، لتحسين أحوال العالم وسكانه في غضون السنوات 15 المقبلة.

اقتصاد منخفض الانبعاثات

ويواصل الصندوق الكويتي اسهاماته إقليمياً ودولياً للحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، إذ يعمل على تشجيع الدول على تنفيذ المشروعات التي من شأنها الحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية البيئة، من خلال مُساهمته في تمويل مشاريع تنموية مبينة على رؤية تستهدف الحد من ازدياد الغازات الدفيئة، ومُساعدة الدول على تكوين نظام اقتصادي منخفض انبعاثات الكربون، واستبدال الوقود الأحفوري بالطاقات المُتجددة، لضمان استدامة إمدادات الطاقة للأجيال القادمة عبر المُحافظة على الموارد المُحدودة واستغلالها بكفاءة عالية، ومن ثم الإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

مشاريع بيئية مُتعددة

ونستعرض فيما يلي أبرز المشاريع التي ساهم الصندوق في تمويلها بمجال البيئة والمُحافظة عليها، وتقليل انبعاثات الغازات الضارة.

• مشروع محطة "بودي غانغا" الكهرومائي:

ساهم الصندوق في تمويل مشروع محطة "بودي غانغا" الكهرومائي في جمهورية نيبال، بقرض مقداره 5 ملايين دينار كويتي، أي مايعادل نحو 16 مليون دولار أمريكي.

ويُساهم المشروع في التنمية الاجتماعية والاقتصادية عبر زيادة قدرة الإنتاج الكهربائي في نيبال. ويقع المشروع في مقاطعتي "اشلام" و "باجورا" على مجرى نهر "بودي غانغا"، وهو رافد رئيسي لنهر "سيتي" الذي يقع في الإقليم الغربي الأقصى على بعد حوالي 830 كم من العاصمة "كاتماندو".

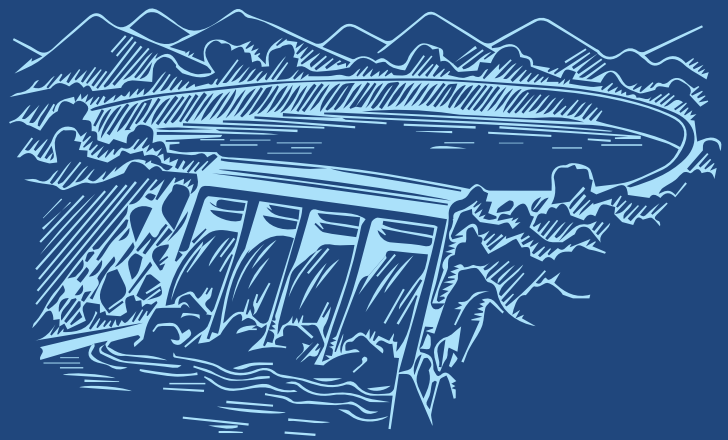

• مشروع التكيف والصمود للعواصف الرملية والترابية العابرة للحدود:

في مثال للتعاون الإقليمي والدولي على المستويين العلمي والبيئي، قام الصندوق بتمويل مشروع التكيف والصمود للعواصف الرملية والترابية العابرة للحدود بين برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ودولة الكويت بمنحة مقدارها 4 مليون دينار كويتي أي ما يعادل نحو 12.8 مليون دولار، بهدف تقليل حدوث العواصف الرملية والترابية التي مصدرها عدد من المحافظات في جنوب جمهورية العراق، وتؤثر بشكل مباشر على الكويت ودول المنطقة.

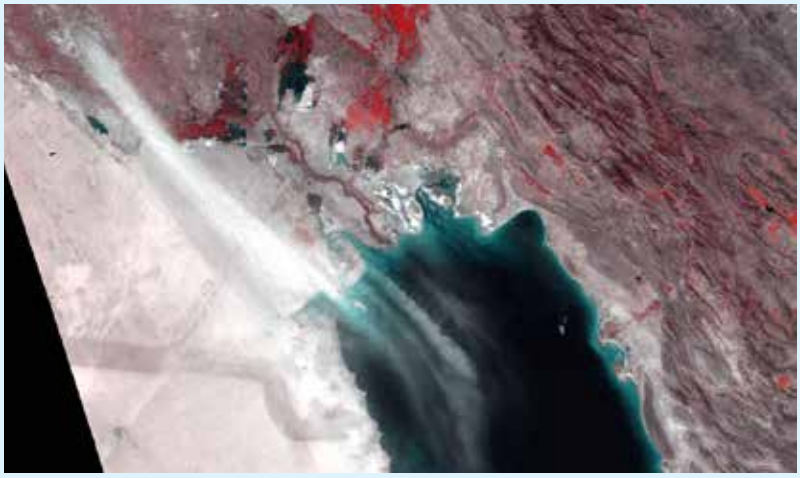

ويهدف المشروع إلى مُعالجة المُسببات التي تؤدي إلى تكون العواصف الرملية والترابية من النواحي المناخية والجيولوجية والكيميائية، لتوفير بيئة آمنة ونظيفة للسكان المتضررين في الحاضر والمستقبل.

• مشروع طاقة الرياح لتوليد الكهرباء في الأردن:

في إطار تبني مشاريع الطاقة البديلة، ساهم الصندوق في إدارة منحة دولة الكويت لدعم وتنفيذ مشاريع التنمية بالمملكة الأردنية الهاشمية منها تمويل مشروع طاقة الرياح لتوليد الكهرباء بمنطقة "معان" بمنحة مقدارها 135.5 مليون دولار أمريكي بما يعادل 140.8 مليون دولار، بهدف المُساهمة في تلبية الطلب المُتزايد على الطاقة الكهربائية، وتقليص الاعتماد على الوقود الأحفوري لتقليل الانبعاثات الملوثة للبيئة.

• مشروع سد مروي:

ساهم الصندوق بتقديم ثلاث قروض لمشروع سد مروي في جمهورية السودان بإجمالي تمويل قدره حوالي 62 مليون دينار كويتي أي مايعادل حوالي 198.4 مليون دولار أمريكي.

ويهدف المشروع إلى تلبية الطلب على الطاقة الكهربائية وخفض تكلفة إنتاج الكهرباء، وذلك عن طريق إنشاء سد ومحطة كهرومائية على نهر النيل.

ومن يراقب المشاريع التي ساهم الصندوق الكويتي في تمويلها بالعديد من الدول، خصوصاً في قطاع توليد الطاقة الكهربائية يتضح له جدية توجه الصندوق في دعم المشروعات التي من شأنها الحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية البيئة. واهتمام الصندوق بتمويل هذه المشاريع يُعتبر ترجمة حقيقة للتنمية المُستدامة، والتنمية التي يصبوا إليها المجتمع الدولي، إذ تستهدف هذه المشروعات الحد من الغازات الدفيئة، وتقليل حرق الهيدروكربونات، وتحقيق كفاءة استخدام الطاقة، والتحوُّل إلى الوقود النظيف والطاقة المتجددة، من أجل خفض الانبعاثات الضارة.

مسؤولون وسفراء أجمعوا وأشادوا بجهوده التنموية في مختلف دول العالم

قالوا عن الصندوق الكويتي

يواصل الصندوق الكويتي عطاءه وجهوده في دعم قضايا التنمية بالدول النامية، إذ أصبح الصندوق شريكاً في مسيرة التنمية الدولية، سواء من خلال القروض والمُساعدات التي تقدمها الكويت ويشرف عليها ويديرها، أو عبر تمويل إقامة مشروعات تمثل أولوية لدى حكومات الدول المستفيد، وعلى مدى 6 عقود مضت، امتدت إسهامات الصندوق التنموية إلى شتى أنحاء العالم، إذ أسهم بتمويل مشروعات في 107 دول، منها 16 دولة عربية، و42 أفريقية، و19 في شرق وجنوب آسيا والمحيط الهادي، و17 بوسط آسيا وأوروبا، و13 في أميركا اللاتينية والبحر الكاريبي. علاوة على ذلك، يسارع الصندوق دائماً إلى مد يد العون للدول في الكوارث الطبيعية والأزمات الكبرى، ومُساعدة اللاجئين والنازحين في شتى بقاع العالم، وذلك بالتعاون والتنسيق مع هيئات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى المعنية بهذا، ليرسخ بصمات الكويت الإنسانية في مساعدة اللاجئين حول العالم.

وتقديراً لهذا الدور، أشادت الكثير من دول العالم بجهود الصندوق في التنمية الدولية.. وفيما يلي نرصد بعضاً مما قيل في هذا الشأن:

• سفير إسبانيا: برنامج تدريب المهندسين علامة فارقة في تعزيز العلاقات

أكد سفير مملكة إسبانيا لدى الكويت، ميغيل خوسي مورو أغيلار، أن برنامج تدريب المهندسين والمعماريين الكويتيين حديثي التخرج الذي أطلقه الصندوق الكويتي يعتبر مثالاً للتبادل الجيد بين المهنيين من كلا البلدين الصديقين، متوقعاً أن يكون البرنامج علامة فارقة في تعزيز العلاقات بين الشركات الإسبانية والصندوق الكويتي في المستقبل، وأوضح خلال حفل استقبال منتسبي البرنامج، أن نجاح هذه المبادرة فرصة لتشجيع الشركات الإسبانية الأخرى على الانضمام إلى هذا البرنامج، الذي يُعتبر مساهمة فعالة في تعزيز العلاقات الثنائية والارتقاء بها بمجال تنمية رأس المال البشري.

• وزيرة بريطانية: تعاون متزايد في التنمية والمُساعدات الإنسانية

قالت وزيرة الدولة لشؤون آسيا والشرق الأوسط في وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث والتنمية البريطانية، أماندا ميلينغ: "الكويت شريك استراتيجي مهم في المنطقة.. نسعى لترسيخ علاقاتنا معها لما لها من مكانة عالمية مرموقة"، والتقت ميلينغ خلال زيارتها للبلاد بالمدير العام للصندوق الكويتي السيد مروان عبدالله ثنيان الغانم لمناقشة التعاون المتزايد بين المملكة المتحدة والكويت في كل من التنمية والمساعدات الإنسانية.

• سفير طاجيكستان: رافد مهم لتطوير العلاقات بين الكويت والدول

ثمّن عميد السلك الدبلوماسي سفير طاجيكستان د. زبيدالله زبيدوف، دعم الصندوق الكويتي للعديد من المشاريع التنموية في بلاده، مؤكداً أن الصندوق شريك مهم لطاجيكستان ويلعب دوراً مهماً في التنمية، معرباً عن أمله في استمرار التعاون معه في المستقبل، حيث يعتبر رافداً مهما لتطوير العلاقات بين الكويت والدول الصديقة والشقيقة، وأكد زبيدوف، على هامش استقباله وفد الطالبات الكويتيات المتفوقات اللاتي زرن طاجكستان أخيراً ضمن مبادرة "كن من المتوفقين"، أن الكويت تستخدم الدبلوماسية الاقتصادية من خلال الدور الذي يقوم به الصندوق الكويتي في تطوير وتنمية علاقاتها مع الدول.

• وزير الاقتصاد والتخطيط التونسي: مشاريع في قطاعات متعددة

أشاد وزير الاقتصاد والتخطيط التونسي سمير سعيد بدور الصندوق الكويتي ومساهماته القيمة في تمويل العديد من المشاريع التنموية بمختلف القطاعات الحيوية في تونس، لاسيما في قطاعات المياه والصحة والزراعة، ولفت إلى الفرص المتاحة لتعزيز الاستثمار الكويتي في تونس، مستعرضاً المجالات الواعدة التي يمكن أن توفر فرصاً للاستثمار المجدي للمستثمرين الكويتيين كمجال صناعة الأدوية والصناعات الغذائية وصناعة مكونات السيارات والبحث والتجديد التكنولوجي.

• السفير السريلانكي: قرض بمبلغ 10 ملايين دينار لإنشاء كلية الطب

قال سفير جمهورية سريلانكا لدى البلاد عثمان جوهر، بمناسبة انتهاء فترة عمله، أن الكويت وسريلانكا تربطهما علاقات ثنائية ممتازة، موضحاً أنه خلال فترة عمله في الكويت سهلت السفارة إنهاء وتوقيع اتفاقية قرض بمبلغ 10 ملايين دينار لإنشاء كلية الطب في جامعة "موراتوا" بسريلانكا من الصندوق الكويتي.

• سفير نيبال: تمويل مشاريع كبرى في قطاعي الطاقة والزراعة

أكد سفير نيبال لدى الكويت، دورجا براساد بهانداري، أن الصندوق الكويتي يموّل بعض المشاريع الكبرى في نيبال ضمن إطار ترتيبات قروض ميسرة منذ إقامة العلاقات الديبلوماسية بين البلدين، مبيناً أن هذه المشاريع تركز بشكل أساسي على الطاقة والزراعة.

• سفير جيبوتي: تمويل مشاريع حيوية ومهمة

أشاد سفير جيبوتي لدى الكويت عبدالقادر حسين عمر، بدعم الكويت لجمهورية جيبوتي منذ استقلالها في 27 يونيو1977، ومساهمتها في تمويل مشاريع حيوية ومهمة منذ عام 1980، مثل توسعة ميناء جيبوتي، وتشييد طريق "تاجورة أبخ"، وأيضاً طريق أمير الكويت الراحل الشيخ صباح الأحمد، طيب الله ثراه، والذي يربط بين جيبوتي وإثيوبيا، من خلال تمويل للصندوق الكويتي.

• السفير الأثيوبي: تطوير مطار "بولي" الدولي

قال السفير الأثيوبي حسن تاجو: "العلاقات الكويتية – الأثيوبية قوية ومتجذرة وضاربة بجذورها في عمق التاريخ". وأشاد تاجو بدعم الكويت لبعض المشاريع في بلاده، ومنها تطوير مطار "بولي" الدولي في أديس أبابا بتمويل من الصندوق الكويتي.

• سفير ليبيريا: شراكة متميزة بين الصندوق وحكومتنا

أعرب سفير ليبيريا، جيف جونجور دووانا، في كلمته الوداعية خلال حفل أقامته سفارة طاجيكستان لوداع عدد من السفراء عن شكره وتقديره لحكومة وشعب الكويت، قائلاً: "تعود العلاقات بين الكويت وليبيريا إلى عام 1971، ومنذ ذلك الوقت وحتى الآن، استفادت بلادي بشكل كبير، لا سيما من المشاركة بين الصندوق الكويتي وحكومة ليبيريا، ونتوقع اكتشاف مجالات جديدة ذات اهتمامات مشتركة، وأعتقد بأن مستقبلاً أكثر إشراقاً ينتظرنا".

• سفارة بنغلاديش: مساهمات كويتية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية

أكدت سفارة بنغلاديش في الكويت عن تقديرها لمساهمة الكويت في الكوارث الطبيعية وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بنغلاديش من خلال الصندوق الكويتي واستضافة الكويت لحوالي 250 ألف عامل وافد.

• السفير الكوبي: تأثير إنساني كبير على حياة الناس في بلادنا

أوضح السفير الكوبي لدى البلاد، خوسيه لويس نورييغا سانشيز، أن الصندوق الكويتي يدعم العديد من البرامج الاجتماعية ومشاريع البنية التحتية في كوبا.

وعن أبرز ملامح التعاون مع الصندوق الكويتي، قال: "أود أن أؤكد على أهمية الدور الذي يقوم به الصندوق الكويتي في مساعدة مختلف العالم كنقطة من النقاط الكثيرة المضيئة للسياسة الخارجية الكويتية، والصندوق يدعم العديد من البرامج الاجتماعية ومشاريع البنية التحتية في كوبا، وله تأثير إنساني كبير على حياة الناس في بلادنا".

الشيخ
مشعل الأحمد الصباح
ولي العهد دولة الكويت

"نحن على يقين بأن الكويت بقيادة سمو الأمير، ستواصل مسيرتها الريادية دولة دستور ونهج ديمقراطي ومشاركة شعبية ومصداقية في الأفعال قبل الأقوال، داعية إلى الخير والسلام ومنبرا للخير والعمل الإنساني"

الصندوق الكويتي للتنمية
Kuwait Fund

KuwaitFund KuwaitFundOfficial

www.kuwait-fund.org